بسم الله

بدأت القراءة الساعة ..... اليوم .....

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ / ٢٠٢٥م

رقم الإيداع القانوني

٩٨٩٦ / ٢٠٢٥

الترقيم الدولي

٩٧٨-٩٧٧-١٠٦٨-١٣١

دار الصالح

8 ش أبي البركات الدردير ـ خلف الأزهر الشريف ـ القاهرة

هاتف: 00201068307973 ـ 00201120747478

e-mail: darassaleh88@yahoo.com

شُبُهَاتُ المُسْتَشْرِقِينَ حَوْلَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

وَتَأَثُّرُ بَعْضِ المُفَكِّرِينَ المُسْلِمِينَ بِهَا (دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)

عَرْضٌ وتَفْنِيدٌ ونَقْضٌ

تَأْلِيفُ

الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ سَعِيدُ مَحْمُودُ فِرْمَاوِي

مِنْ عُلَمَاءِ الأَزْهَرِ الشَّرِيفِ

دَارُ الصَّالِحِ

نيات قراءة الكتاب (*)

اللَّهُمَّ إِنِّي أُقَدِّمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ نَفَسٍ وَلَمْحَةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرِفُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الأَرْضِ، وَكُلِّ شَيْءٍ هُوَ فِي عِلْمِكَ كَائِنٌ أَوْ قَدْ كَانَ.

أُقَدِّمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ كُلِّهِ..

نَوَيْتُ بِالتَّعَلُّمِ وَجْهَ اللهِ تَعَالَى، وَنَشْرَ العِلْمِ، وَتَعْلِيمَهُ، وَبَثَّ الفَوَائِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَبْلِيغَ أَحْكَامِ اللهِ تَعَالَى، وَالازْدِيَادَ مِنَ العِلْمِ، وَإِحْيَاءَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَدَوَامَ ظُهُورِ الحَقِّ، وَخُمُولِ البَاطِلِ، وَإِظْهَارَ الصَّوَابِ، وَالرُّجُوْعَ إِلَى الحَقِّ، وَالاجْتِمَاعَ عَلَى ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى، وَالدُّعَاءَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلِلسَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَدَوَامَ خَيْرِ الأُمَّةِ، وَكَثْرَةَ عُلَمَائِهَا، واغْتِنَامَ ثَوَابِهِمْ، وَتَحْصِيْلَ ثَوَابِ مَنْ يَنْتَهِي إِلَيْهِ هَذَا العِلْمِ، وَبَرَكَةَ دُعَائِهِمْ لِي وَتَرَحُّمِهِمْ عَلَيَّ، وَدُخُوْلِي فِي سِلْسِلَةِ العِلْمِ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وَبَيْنَهُمْ، وَعِدَادِي فِي جُمْلَةِ مُبَلِّغِي الوَحْيِ، وَأَحْكَامِهِ، وَإِزَالَةَ الجَهْلِ عَنْ نَفْسِي وَعَنْ غَيْرِي للهِ تَعَالَى.

وَشُكْرَ اللهِ عَلَى نِعَمَةِ: الصِّحَّةِ، وَالعَقْلِ، وَالمَالِ، و.....و.....،

و.....، و.....

(*) دار الصالح.

الإهداء

أهدي بحثي هذا- إلى حبيبي، وقرة عيني، رسول الله ﷺ، لعلي أنال شفاعته، وأحشر تحت لوائه، يوم القيامة.

وإلى والدي الكريمين:

أبي: حفظه الله تعالى، وبارك لنا فيه، وأمدّ لنا في عمره.

وأمي: عليها رحمة الله الواسعة، وأسكنها فسيح الجنان.

وإلى أساتذتي الكرام، وإخوتي الأعزاء، وإلى زوجتي الغالية، التي وقفت بجانبي وشجعتني في عملي هذا.

وإلى أبنائي الأعزاء: عمر الفاروق، وسعيد، وابتهال.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل؛ والحمد لله رب العالمين.

يقول الله تعالى:

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾

[سورة الحشر: ٧]

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين- صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

في الآونة الأخيرة كثر الحديث عن السنة النبوية الشريفة وظهرت شخصيات تدعي العلم أنكرت السنة والاحتجاج بها، والبعض الآخر أنكر أحاديث بعينها، وبعضهم زعم أنّ القرآن فيه ما يغني عن السنة وبعضهم شكَّك في طرق الحديث، وبعضهم شكَّك في المحدثين أنفسهم ومنهجهم في التوثيق، علىٰ سبيل المثال تشكيكهم في الإمام البخاري- رحمه الله تعالىٰ- وكل هذه المزاعم بلا شك انحراف عن الطريق الصحيح فضلًا عن أنها انحراف عن المنهج العلمي، وفي الحقيقة أن هذه الشبهات ليست وليدة اللحظة بل ظهرت في التاريخ الإسلامي علىٰ مر العصور وكان أول من تصدىٰ لها الإمام الشافعي في كتابه **(الأم)** ردًا علىٰ مزاعم من يرىٰ رد السنة كلها وكذلك في كتابه **(الرسالة)** عقد فصلًا طويلًا في حجية خبر الآحاد.

والحقيقة أنّ المستشرقين وأشياعهم في العالم العربي والإسلامي شربوا من معين واحد، والغرض من هذه الشبهات النيل من الإسلام وهدم أصوله، إن الباحث الحقيقي يرىٰ أن:

١- السنة المصدر الثاني في التشريع الإسلامي.

٢- السنة تبين وتوضح وتفصل ما أبهم وما أجمل من القرآن.

٣- السنة هي التطبيق العملي للقرآن... وغير ذلك من الأمور التي ستضح في بحثنا هذا إن شاء الله تعالىٰ.

هذا وسنتناول في بحثنا عشر شبهات:

الشبهة الأولىٰ: إنكار السنة – والاكتفاء بالقرآن.

الشبهة الثانية: ردّ بعض الأحاديث لتعارضها مع العقل.

الشبهة الثالثة: إنكار خبر الآحاد.

الشبهة الرابعة: السنة لم تدون في عصر النبوة وإنما دونت بعد وفاته ﷺ وهل يشترط في الوحي أن يكون مكتوبًا.

الشبهة الخامسة: تعارض الأحاديث بعضها مع بعض.

الشبهة السادسة: المحدثون اعتنوا بنقد الحديث دراية، ولم يعتنوا بنقد الحديث رواية.

الشبهة السابعة: وجوب عرض السنة علىٰ القرآن.

الشبهة الثامنة: نهىٰ النبي ﷺ عن كتابة الحديث والاكتفاء بالقرآن مما يدل علىٰ أن السنة ليست مصدر تشريع.

الشبهة التاسعة: اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف.

الشبهة العاشرة: السنة اشتملت علىٰ مغالطات تاريخية مما يدل علىٰ أن الأحاديث موضوعة.

وأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في الذب عن سنة رسول الله ﷺ حتىٰ أنال شفاعته وأحشر تحت لوائه.

الباحث/ أحمد سعيد محمود فرماوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

وبعد:

فهذه خطة بحث عن بعض الشبهات المثارة حول السنة النبوية الشريفة من قبل المستشرقين والتي أثيرت من بعض العرب والمسلمين ممن يسمون أنفسهم بالمفكرين الإسلاميين وتتضمن الخطة الآتي:

١- سبب اختيار الموضوع.

٢- الدراسات السابقة.

٣- المنهج المتبع في البحث.

٤- أقسام الدراسة ومباحثها.

٥- نموذج من تلك الشبهات.

٦- الخاتمة.

سبب إختيار الموضوع:

إن الله ﷻ أرسل رسوله ﷺ وأنزل عليه القرآن الكريم تبيانًا لكل شيء وآتاه السنة النبوية المطهرة التي هي صنو القرآن من حيث الحُجّية ومن حيث المنزلة فهي المصدر الثاني للتشريع ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾[1].

فالكتاب هو القرآن العظيم، والحكمة هي السنة النبوية الثابتة عن رسول الله ﷺ.

وقد أوجب علىٰ الناس الأخذ بما جاءت به السنة النبوية المطهرة وبين أنها وحي فقال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾[2]، وقال ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[3]، لذلك أمر أمته أن تأخذ بها، كما في قوله ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم: **"أوصيكم بتقوىٰ الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي، وإنه من يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجد، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة"**[4].

ومن دلائل نبوته ﷺ إخباره بما يكون من ترك سنته والاكتفاء بالقرآن، قال صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم: **"ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل**

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣-٤.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٤) مسند أحمد: (٢٨/ ٣٧٣) - برقم: (١٧١٤٤)، وسنن الترمذي- أبواب العلم عن رسول الله ﷺ - باب: (١٦) بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ الْبِدَعِ، برقم: (٢٦٧٦)، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه. وقال: حديث حسن صحيح.

شبعان علىٰ أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه"[1].

وقد وقع ما أنبأ به ﷺ فوجد قديمًا وحديثًا من يدعو إلىٰ الاكتفاء بالقرآن، ويقلل من شأن السنة وأهميتها، ويطعن في نقلها سواء من المستشرقين أو من المستغربين. ويدعون أن المحدثين وإن اعتنوا بالنقد الخارجي للسنة إلا أنهم لم يعتنوا بالنقد الداخلي أي نقد المتن، وغير ذلك من الشبهات وإن كنا لا نعبأ بشبهات هؤلاء المستشرقين المتهافتة إلا أن ناسًا ممن يسمون أنفسهم علماء أو كتابًا إسلاميين تلقفوا كلام أولئك المستشرقين وصاروا يلوكونه ويلوحون به علىٰ شكل مقالات في الصحف أو أبحاث في طيات الكتب متظاهرين بالبحث العلمي والتجديد في البحث، وهم في الحقيقة إما جهلة أو مأجورون أخباث، أمثال (أبو رية وأحمد أمين) وغيرهم كثير.

ولذلك أردت أن أعمل دراسة وافية أجمع فيها شتات هذه الشبهات وأدحضها ثم أبين مدىٰ تأثر هؤلاء المستغربين ممن يدعون الانتساب إلىٰ الفكر زورًا وبهتانًا وكيف أن هؤلاء قدموا خدمة جليلة للغزو الفكري والثقافي للأمة الإسلامية.

الدراسات السابقة

كان غالب الدراسات السابقة في موضوع الشبهات الموجه إلىٰ السنة النبوية الشريفة مثل موسوعة الردّ علىٰ الشبهات والأفتراءات الموجهة ضد الإسلام للدكتور: أحمد شوقىٰ إبراهيم[2]، وكتاب الدفاع عن السنه للدكتور: محمد

(١) سنن أبي داود- كتاب السنة- باب: ٦ - باب في لزوم السُّنَّة، برقم: (٣٩٨٨)، من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه.

(٢) هو طبيب مصري، حصل علىٰ بكالوريس الطب والجراحة بجامعة القاهرة، عام ١٩٥٢م، وكان رئيس =

أبي شهبه[1]. إما أن تكون ردًا علىٰ المستشرقين أو تكون ردًا علىٰ المنتسبين إلىٰ الفكر الإسلامي زورًا وبهتانًا دون الربط بينهما ودون بيان علاقة ذلك بالغزو الفكري وكيفية انخداع البعض بمن يروج لهذه الشبهات لأنها صادرة من أبناء جلدتنا فأردت أن أبين الحقيقة ببحثي هذا ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيا عن بينة.

المنهج المتبع في البحث

يتناسب مع هذا البحث الآتي:

١- منهج الاستقراء والتتبع لهذه الشبهات المثارة.

٢- اتباع المنهج العلمي في دحض تلك الشبهات وبيان الغاية من إثاره هذه الشبهات سواء من قبل المستشرقين أو المستغربين أو ممن يدعون أنهم أرباب فكر وتجديد وبيان ضرر ذلك علىٰ الدين وعلىٰ الأمة الإسلامية.

= المجمع العلمي لبحوث القرآن والسنة، ورئيس لجنة الإعجاز العلمي بالمجلس الأعلىٰ بالشئون الإسلامية المصري، وعضو اللجنة الوطنية للتربية والعلوم بمنظمة اليونسكو، ومن مؤلفاته: له إحدىٰ وعشرون بحثًا علميًا في الطب منشورة في المجلات العلمية الطبية في مصر والكويت وبريطانيا، وبرامج دينية في الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث النبوي، معجزات الأنبياء والمرسلين في ضوء القرآن والسنة، وقد ولد في ٢٠ مايو ١٩٢٥م، وتوفي ٦ أبريل ٢٠١٦م، ما يقارب تسعين عامًا.

(١) هو الشيخ المحدث الدكتور محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، ولد في دسوق، كفر الشيخ، في ٢٥ من شوال ١٣٣٢هـ= ١٥ سبتمبر ١٩١٤م، وقد نذره والده للعلم الشرعي بالأزهر الشريف، وكان من الأوائل علىٰ كلية أصول الدين، وظل فيها حتىٰ نال درجة الدكتوراه في نوفمبر ١٩٤٦م، وسافر عدة دول للتدريس والتعليم والتوجيه، إلىٰ بغداد، ومكة المكرمة، والسودان، ثم صار عميد كلية أصول الدين بأسيوط، ومن مؤلفاته: علوم الحديث، أعلام المحدثين، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، رسالة في الإسراء والمعراج، وغيرها، توفي في يوم الجمعة، ٥ من شوال ١٤٠٣هـ، الموافق ١٥/ ٧/ ١٩٨٣م.

خطة البحث

وقتد اشتمل بحثىٰ هذا علىٰ مقدمة بها سبب اختيار الموضوع وأهميته والمنهج المتبع في البحث وأشتمل علىٰ فصلين:

الفصل الأول: بعنوان التعريف بالسنة ومكانتها في التشريع الإسلامىٰ.

وفيه أربع مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالسنة لغة واصطلاحًا، وتعريف السنة عند الأصوليين وعند الفقهاء.

المبحث الثاني: أهمية السنة كمصدر ثانىٰ للتشريع الإسلامىٰ وذكر أقسامها وأهميتها للأمة وكيف قامت الأمة من أول عهدها بصيانتها وحفظها والذب عنها.

المبحث الثالث: تعريف الإستشراق ودوافعه وأهدافه.

المبحث الرابع: المنهج الإستشراقىٰ وفضح عواره.

الفصل الثاني: بعنوان نماذج من الشبهات التىٰ أثارها المستشرقون والذين تأثروا بهم والرد عليها.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الشبهات التي أثارها المستشرقون، والرد عليها.

المبحث الثاني: الذين تأثروا بهؤلاء المستشرقين، وكيف ساروا خلفهم في إثارة الشبهات (القرانيون-الحداثيون) مثلاً.

وفي نهاية البحث خاتمة البحث، وفيها تناولت نتائج البحث مع ذكر المصادر والمراجع والفهرس.

والحمد لله رب العالمين

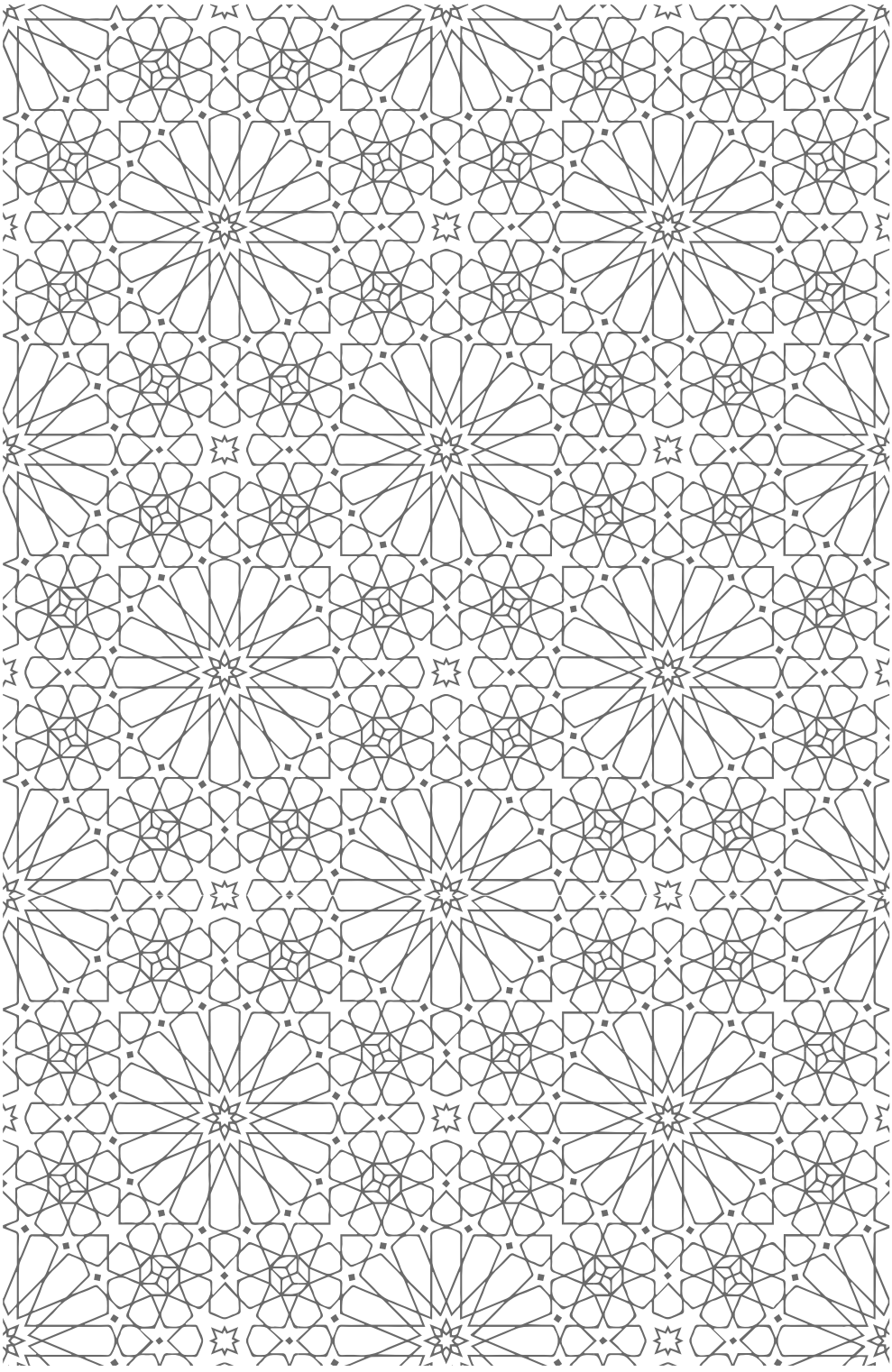

الفصل الأول

التعريف بالسنة، ومكانتها في التشريع الإسلامى

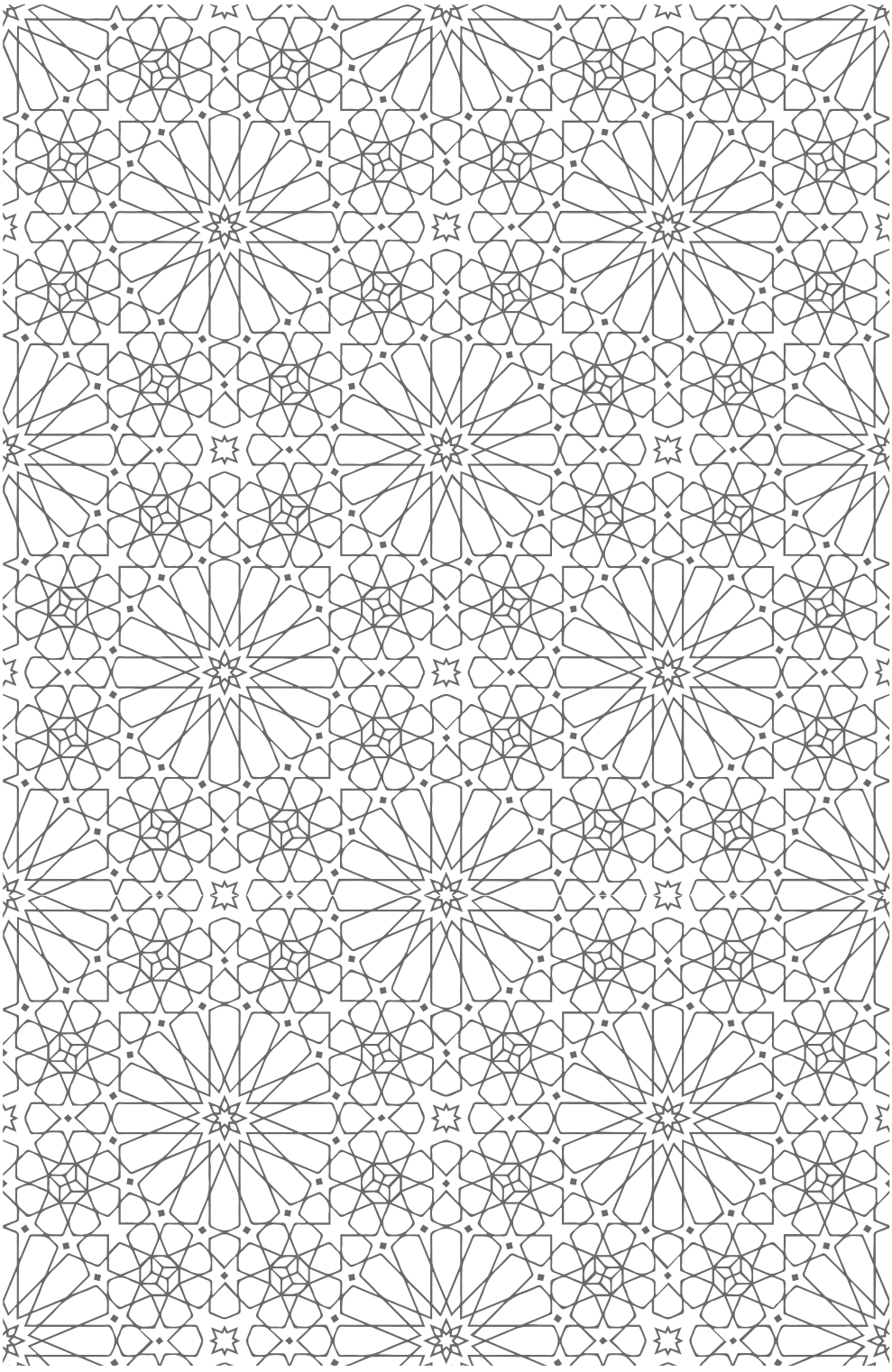

المبحث الأول
التعريف بالسنة لغة واصطلاحًا وتعريف السنة عند الأصوليين وعند الفقهاء

معنى السنة:

معنىٰ السنة لغة:

تطلق السنة في اللغة علىٰ عدة معان منها:

١-تطلق ويراد بها الوجه، لصقالته وملاستة، وقيل: دائرته، وقيل: الصورة، وقيل: الجبهة والجبينان، وكله من الصقالة. قال الأعشىٰ:

كريمًا شمائله من بنىٰ معاوية الأكرمين السنن

والمعنىٰ: الأكرمين الوجوه، فأراد بالسنن الوجوه، ومفردها: سنة، أىٰ: وجه.

٢-السيرة والطريقة، حسنة كانت أو قبيحة.

قال الراغب: سنة النبي- أىٰ: طريقته التىٰ كان يتحراها، وسنة الله قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته.

قال خالد بن عُتْبة الهُذَلىٰ:

فلا تجزعن من سنة أنت سرتَها فأول راضٍ سنةً مَن يسيرها

والمعنىٰ: فأول راض طريقته.

وبهذا الإطلاق اللغوىٰ وردت في القرآن الكريم.

فهي علىٰ وزن فُعْلة بمعنىٰ مَفْعولة، وجمعها: السنن، قال العلامة الإمام ابن الأثير: "قد تكرر في الحديث ذكر السنة، وما تصرف منها، والأصل فيها الطريقة، والسيرة، وإذا أطلقت في الشرع، فإنما يراد بها ما أمر به النبي ﷺ، ونهىٰ عنه، وندب إليه قولًا، وفعلًا مما لا ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال: في أدلة الشرع الكتاب والسنة. أي القرآن والحديث". وقال أيضًا: "ويجوز أن تكون من سننت الإبل إذا أحسنت رعيتها، والقيام عليها، ومنه الحديث: "أنه نزل المحصب ولم يسنه" - أي لم يجعل سنة يعمل بها، وقد يفعل الشيء لسبب خاص لا يعم غيره"[(١)].

قلت: ورد هذا المعنىٰ اللغوي في الأحاديث الكثيرة منها حديث ابن عباس رضي الله تعالىٰ عنهما قال: "رَمَل[(٢)] رسول الله ﷺ وليس بسنة" - أي: أنه لم يسنه لكافة الأمة، ولكن لسبب خاص وهو أن يرىٰ المشركين قوة أصحابه، وهو مذهب ابن عباس وحده من الصحابة، وغيره يرىٰ أن الرمل في طواف القدوم سنة[(٣)]. ومنها حديث أخرجه الإمام مالك في موطئه عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عمر قال: "لا أدري ما أصنع بالمجوس، فقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالىٰ عنه: "أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب"[(٤)]. فالمقصود أنها تطلق علىٰ الطريقة سواء كانت حسنة أو قبيحة كما جاء في حديث أخرجه مسلم في الصحيح والنسائي في السنن والإمام أحمد في المسند من حديث جرير بن عبد الله

---

(١) النهاية لابن الأثير ١/ ١٨٦.

(٢) الرَّمَل بفتحتين: الإسراع في السعي بين الصفا والمروة بين العَلَمين الأخضرين؛ اقتداءً بالسيدة هاجر أم إسماعيل حين فعلت ذلك بحثًا عن الماء لرضيعها.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١/ ٢٢٩ وأبو داود في السنن، المناسك (٥٠).

(٤) فتح الباري ٦/ ٣٦١ وانظر مسند الحافظ أبي يعلي برقم ٤٥٦ والموطأ الزكاة (٤٢).

البَجَلي رضي الله تعالىٰ عنه مرفوعًا: "من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها"[(١)].

ومنها حديث أخرجه الشيخان، من حديث أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: "لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا شبرًا، وذراعًا ذراعًا، حتىٰ لو دخلوا جُحْر ضب تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارىٰ؟ قال: فمن؟ "[(٢)].

وبهذا المعنىٰ اللغوي جاء به كتاب الله تعالىٰ كقوله تعالىٰ في سورة الأنفال: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٣٨﴾[(٣)]، وقال تعالىٰ في سورة الحجر حاكيًا عن الكفار الذين لا يؤمنون بهذا القرآن قال: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَقَدۡ خَلَتۡ سُنَّةُ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٣﴾[(٤)]، وقال جَلَّ جَلَالُهُ في سورة الإسراء: ﴿سُنَّةَ مَن قَدۡ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِن رُّسُلِنَاۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحۡوِيلٗا ٧٧﴾[(٥)]، وقال عز من قائل في سورة الكهف: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّهُمۡ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمۡ سُنَّةُ ٱلۡأَوَّلِينَ أَوۡ يَأۡتِيَهُمُ ٱلۡعَذَابُ قُبُلٗا ٥٥﴾[(٦)]، قال جَلَّ جَلَالُهُ في سورة الأحزاب: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنۡ حَرَجٖ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ

---

(١) صحيح مسلم- كتاب العلم- باب: من سن سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلىٰ هدىٰ أو ضلالة - برقم: ١٠١٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ١٤ - باب: قول النبي ﷺ: «لتتبعنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، برقم: ٦٨٨٨، وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارىٰ، برقم: ٢٦٦٩.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٣٨.

(٤) سورة الحجر، الآية: ١٣.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٧٧.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٥٥.

أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾[1]، وقال في سورة النساء: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾[2]، فكلمة السنة الواردة في هذه الآيات الكريمات بمعناها اللغوي، وهو الطريقة والسيرة.

معنىٰ السنة اصطلاحًا:

وأما معنىٰ السنة في اصطلاح علماء الإسلام، فقد اختلف فيه باختلاف أغراضهم وفنونهم:

١- **فهي عند العلماء الأصوليين**: عبارة عما صدر عن رسول الله ﷺ ما عدا القرآن الكريم من قول، أو فعل، أو تقرير يصلح أن يكون دليلاً شرعيًا، فيخرج من السنة عندهم ما صدر من غيره عليه السلام رسولًا كان أو غير رسول، وما صدر عنه ﷺ قبل البعثة.

٢- **وأما الفقهاء**: فهي عندهم عبارة عن الفعل الذي دل الخطاب علىٰ طلبه من غير إيجاب، ويرادفها المندوب والمستحب، والتطوع، والنفل، والتفرقة بين معاني هذه الألفاظ اصطلاح خاص لبعض الفقهاء، وقد تطلق علىٰ ما يقابل البدعة منه قولهم طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا، فهم بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي تدل أفعاله علىٰ حكم شرعي.

٣- **وأما المحدثون**: فإن الرأي السائد بينهم - ولاسيما المتأخرين منهم - أن الحديث والسنة مترادفان متساويان يوضع أحدهما مكان الآخر وهذا هو بحثنا اليوم[3].

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٦.

(٣) نقلًا عن رسالة الماجستير التي قدمها أخونا الشيخ لقمان السلفي إلىٰ معهد القضاء العالي بالرياض.

وعلىٰ هذا المعنىٰ قال العلامة الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ: "الحديث النبوي عند الإطلاق ينصرف إلىٰ ما حدث به رسول الله ﷺ بعد النبوة من قول، أو فعل، أو إقرار، فإن سنته ﷺ ثبتت عن هذه الوجوه الثلاثة وإن كان تشريعًا إيجابًا أو تحريمًا أو إباحة وجب اتباعه فيه ﷺ فإن الآيات الدالة علىٰ نبوة الأنبياء دلت علىٰ أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله تعالىٰ فلا يكون خبرهم إلا حقًا". فالسنة علىٰ هذا المعنىٰ في اصطلاح أهل الحديث ما أثر عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية.

قال العلامة السيد سليمان الندوي – وهو من علماء الحنفية الكبار في الهند وقد توفي رحمه الله تعالىٰ: "وأما الذين فرقوا بين الحديث والسنة فقد لاحظوا بينهما معناهما اللغوي فقالوا: إن الحديث اسم من الحديث وهو الإخبار، ثم سمي به قول، أو فعل، أو تقرير نسب إلىٰ النبي ﷺ. وأما السنة – فهي تبعًا لمعناها اللغوي –كانت تطلق علىٰ الطريقة الدينية التي سلكها الرسول ﷺ في سيرته المطهرة، لأن معنىٰ السنة في اللغة الطريقة والسيرة كما سبق بيانه. فإن كان الحديث عامًا يشمل قول النبي ﷺ، وفعله، وتقريره، فالسنة خاصة بأعمال النبي ﷺ.

وفي ضوء هذا التباين الظاهري بين المفهومين نجد أن بعض العلماء يقولون أحيانًا هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع، ويقولون أحيانًا إمام في الحديث، وإمام في السنة، وإمام فيهما معًا، فالحديث علىٰ هذا هو كل قول، أو فعل، أو تقرير نسب إلىٰ المصطفىٰ ﷺ، وبتعبير آخر الحديث هو الرواية اللفظية لأقوال الرسول ﷺ، وأفعاله، وتقريراته.

وأما السنة فهي اسم لكيفية عمل الرسول ﷺ المنقول إلينا بالعمل سواء كان متواترًا أو آحادًا بأنه عمله النبي ﷺ ثم من بعده الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم

الدين وهلم جرا، ولا يشترط تواترها بالرواية اللفظية فيمكن أن يكون الشيء متواترًا عملًا ولا يكون متواترًا لفظًا، وأما المتداول بين علماء الحديث المتأخرين كما سبق فإنهما في معنىٰ واحد، ولا يخفىٰ ارتباط معناها اللغوي بالمعنىٰ الاصطلاحي وهذا واضح جلي إن شاء الله تعالىٰ"[1][2].

مما تقدم يتلخص لدينا ما يلي:

السنة في اصطلاح المحدثين هي: كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة- كتحنثه في غار حراء، أم بعدها.

والسنة بهذا المعنىٰ مرادفة للحديث النبوي.

السنة في اصطلاح علماء أصول الفقه: هي كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن الكريم، من قول، أو فعل، أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلًا لحكم شرعي.

أما القول في أحاديثه ﷺ التي قالها في مختلف الأغراض والمناسبات، فترتب علىٰ ذلك حكم شرعي، كقوله ﷺ: "لا وصية لوارث"[3]، وقوله: "لا ضَرَر ولا ضِرار"[4]، وقوله في زكاة الزروع: "فيما سقت السماء والعيون أو كان عثَريًا[5]

(١) حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامية، المؤلف: عبد القادر بن حبيب الله السندي، الناشر: الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثامنة - العدد الثاني - رمضان ١٣٩٥هـ/ سبتمبر ١٩٧٥م، عدد الأجزاء: ١.

(٢) انظر: فتح الغفار بشرح المنار ٢/ ٧٥. المدخل إلىٰ السنة وعلومها، ص٧. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٦١.

(٣) سنن ابن ماجه، أبواب الوصايا، باب: لا وصية لوارث، برقم: ٢٧١٤- من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) سنن ابن ماجه- أبواب الأحكام-١٧ - بَابُ: مَنْ بَنَىٰ فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، برقم: ٢٣٤٠.

(٥) فتح الباري ٤/ ٩٠، والعثري: ما امتدت عروقه فشرب من نهر أو مستنقع من غير سقي.

العُشْر، وما سقي بالنضح نصف العُشْر"[(١)]، وقوله في البحر: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته"[(٢)].

وأما الفعل فهو أفعاله التي نقلها إلينا الصحابة، مثل أدائه الصلوات الخمس بهيئاتها وأركانها، وأدائه ﷺ مناسك الحج، وقضائه بالشاهد واليمين[(٣)]، وما إلىٰ ذلك.

وأما التقرير فكل ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال، بسكوت منه وعدم إنكار، أو بموافقته وإظهار استحسانه وتأييده، فيعتبر ما صدر عنهم بهذا الإقرار والموافقة عليه صادرًا عن الرسول ﷺ، ومن ذلك: ما رواه أبو سعيد الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه خرج رجلان في سفر- وليس معهما ماء- فحضرت الصلاة فتيمما صعيدًا طيبًا، فصليّا ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا النبي ﷺ، فذكرا ذلك له، فقال الذي لم يعد: "أصبتَ السنة" وقال للآخر: "لك الأجر مرتين"[(٤)].

ومنه أيضًا إقراره الاجتهاد للصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني قريظة، حين قال لهم: "لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة": ففهم بعضهم هذا النهي علىٰ حقيقته، فأخرها إلىٰ ما بعد المغرب، وفهمه بعضهم علىٰ أن المقصود حث

(١) صحيح البخاري- كتاب الزكاة- ٥٤ - بَاب: الْعُشْرِ فِيمَا يُسْقَىٰ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، وبالماء الجاري، برقم: ١٤١٢.

(٢) سنن أبي داود- كتاب الطهارة- ٣٩ - باب: الوضوء بماء البحر، برقم: ٨٣.

(٣) كما في: مصنف ابن أبي شيبة- كتاب البيوع والأقضية- باب: شهادة شاهد مع يمين الطالب، برقم: ٢٤٤٩٥- من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) سنن أبي داود- كتاب الطهارة، باب١٢٣ - المتيمم يجد الماء بعد ما يصلىٰ في الوقت، برقم: ٣٣٨.

الصحابة علىٰ الإسراع فصلاها في وقتها، وبلغ النبي ﷺ ما فعل الفريقان، فأقرهما ولم ينكر علىٰ أحدهما[1][2].

ومنه إقراره لطريقة معاذ بن جبل رضي الله عنه - في القضاء- حينما بعثه إلىٰ اليمن، إذ قال له: "كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي، ولا آلو، قال: فضرب

رسول الله ﷺ صدري ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله"[3].

وأما السنة في اصطلاح الفقهاء: فهي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب، فهي الطريقة المتبعة في الدين من غير افتراض ولا وجوب.

وقد تطلق السنة عند الفقهاء في مقابلة البدعة[4].

والبدعة لغة: الأمر المستحدث، ثم أطلقت في الشرع علىٰ كل ما أحدثه الناس من قول وعمل في الدين وشعائره مما لم يؤثر عنه ﷺ وعن أصحابه. وقد قال رسول الله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَد"[5].

---

(١) صحيح البخاري- كتاب المغازي- باب: ٢٨ - باب: مرجع النبي ﷺ من الأحزاب، ومخرجه إلىٰ بني قريظة ومحاصرته إياهم، برقم: ٣٨٩٣، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) المدخل إلىٰ السنة وعلومها، ص١٠. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٦٠.

(٣) سنن أبي داود- أول كتاب الأقضية، باب: ١١ - باب اجتهاد الرأي في القضاء، برقم: ٣٥٩٢.

(٤) انظر: المدخل إلىٰ السنة وعلومها، ص١٠. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٦١. إرشاد الفحول، ص٣١. تحقيق معنىٰ السنة وبيان الحاجة إليها، ص٢٢. تاريخ التشريع الإسلامي، ص٦٤.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب: ٨ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدِّ مُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، برقم: ١٧١٨، =

ومن ذلك قولهم "فلان علىٰ سنة" إذا عمل علىٰ وفق ما عمل النبي ﷺ وأصحابه، سواء أكان ذلك مما نص عليه في الكتاب أم لم يكن، وقولهم: "فلان علىٰ بدعة" إذا عمل علىٰ خلاف ما عملوه أو أحدث في الدين ما لم يكن عليه السلف.

وتطلق السنة أحيانًا عند المحدثين وعلماء أصول الفقه علىٰ ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ، سواء أكان ذلك في الكتاب الكريم أم في المأثور عن النبي ﷺ أم لا[1]. ويحتج لذلك بقوله عليه السلام: "عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ"[2]، وقوله أيضًا: "تفترق أمتي علىٰ ثلاثٍ وسبعين ملةً، كلها في النار، إلا واحدة، قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي"[3].

ومن أبرز ما ثبت من السنة بهذا المعنىٰ: "عمل الصحابة"- حد الخمر، وتضمين الصناع، وجمع المصاحف في عهد أبي بكر برأي الفاروق، وحمل الناس علىٰ القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة، وتدوين الدواوين... وما أشبه ذلك مما اقتضاه النظر المصلحي الذي أقره الصحابة رضي الله عنهم[4].

وأعني بالسنة هنا: ما أراده المحدثون، وهي ما يرادف الحديث عند جمهورهم.

= من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(١) المدخل إلىٰ السنة وعلومها، ص١١. الحديث والمحدثون للشيخ محمد محمد لأبي زهو، ص٩. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للشيخ مصطفىٰ السباعي، ص٦٠.

(٢) سنن أبي داود، أول كتاب السنة، ٦ باب في لزوم السُّنَّة، برقم: ٤٦٠٤.

(٣) سنن الترمذي- أَبْوَابُ الْإِيمَانِ- باب: (١٨) مَا جَاءَ فِي افْتِرَاقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، برقم: ٢٦٤٠. وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٤) انظر: المقاصد الحسنة، ص١٥٨. سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٢٢. الموافقات ٤/ ٥-٦.

وإن كان بعضهم يفرق بينهما. فيرىٰ الحديث ما ينقل عن النبي ﷺ، والسنة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول، ولذلك قد ترد أحاديث تخالف السنة المعمول بها، فيلجأ العلماء حينئذ إلىٰ التوفيق والترجيح، وعلىٰ ذلك يحمل قول عبد الرحمن بن مهدي: "لم أر أحدًا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد"(١).

وكذلك قوله عندما سئل عن سفيان الثوري والأوزاعي ومالك: "سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما جميعًا"(٢).

ومما يدل علىٰ أن السنة هي العمل المتبع في الصدر الأول قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه لعبد الله بن جعفر رضي الله عنهما عندما جلد شارب الخمر أربعين جلدة: "كف. جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين، وكملها عمر ثمانين وكل سنة"(٣).

الحديث، والسنة النبوية:

في عصرنا الراهن ظهر ما يسمىٰ بأهل الحداثة في محاولة منهم بنفي صفة الوحي عن السنة والطعن في حجتها. والمقولات التي يرددها الحداثيون وأصحاب القراءة المعاصرة الذين اتجهوا إلىٰ تأويل النص الديني بشقيه القرآني والحديثي وأخضعوه للمناهج النقدية التي خضعت لها نصوص المسيحية اليهودية.

---

(١) تقدمة "الجرح والتعديل"، ص١٧٧.

(٢) انظر: الزرقاني علىٰ الموطأ، ١/ ٣.

(٣) مسند الإمام أحمد، ٢/ ٤٨-٤٩، حديث ٦٢٤. وينظر أيضًا: كتاب السنة قبل التدوين، المؤلف: محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب. رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، عدد الأجزاء: ١.

وفي السطور التالية أسعىٰ إلىٰ عرض ومقارنة آراء بعض أصحاب القراءة المعاصرة بشأن السنة القولية، علىٰ نحو تتبدىٰ معه الافتراضات الرئيسة، والقضايا المبحوثة، وحدود الاتفاق والاختلاف في الأطروحات المقدمة، ووقع اختياري علىٰ ثلاثة نماذج وهم: جمال البنا[(١)]، ومحمد شَحْرور[(٢)]، وحسن حنَفي[(٣)]؛ ولكل منهم إصدار أو ما يزيد في موضوع السنة.

يُعد إعادة تعريف السنة بعد العبث بمحتوىٰ المفاهيم المستقرة وإحلال أخرىٰ محلها مسألة مركزية لدىٰ أصحاب القراءة المعاصرة ولدىٰ شحرور علىٰ الأخص ولع بالغ بها، فهو يطيح بكل التعاريف القديمة ويفرض عنوة تعريفات وتقسيمات غير معهودة ولا فائدة ترجىٰ منها، ومن ذلك:

تعريف للسنة بأنها: منهج في تطبيق أحكام أم الكتاب بسهولة ويسر دون الخروج عن حدود الله أو وضع حدود عرفية مرحلية في بقية الأمور، مع الأخذ بعين الاعتبار عالم الحقيقة (الزمان والمكان والشروط الموضوعية التي تطبق فيها هذه الأحكام)[(٤)].

---

(١) كاتب مصري، ومفكر علماني، ولد ١٥ ديسمبر ١٩٢٠م، من كتاباته: ثلاث عقبات في الطريق إلىٰ المجد، وديمقراطية جديدة، المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتضييق الفقهاء، الحجاب، وغيرها، وكان محاضرًا في الجامعة العمالية، وتوفي ٣٠ من يناير ٢٠١٣م.

(٢) مهندس وباحث، ولد ١١ أبريل ١٩٣٨م،، وهو صاحب فكرة القراءة المعاصرة للقرآن، سافر إلىٰ موسكو، ورجع بكتابات غريبة عن الإسلام والمسلمين، منها: السنة الرسولية والسنة النبوية، القصص القرآني: قراءة معاصرة، الكتاب والقرآن رؤية جديدة. وتوفي ٢١ ديسمبر ٢٠١٩م.

(٣) هو أستاذ جامعي في تخصص الفلسفة بجامعة القاهرة، يعد من منظري تيار اليسار، وتيار الاستغراب، ولد ٢٣ فبراير ١٩٣٥م، وحصل علىٰ الدكتوراه من باريس، ومن كتبه: مقدمة في علم الاستغراب، في فكرنا المعاصر، من النص إلىٰ الواقع، وغيرها، توفي ٢١ أكتوبر ٢٠٢١م.

(٤) محمد شحرور، الكتاب والقرآن، دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٠، ص٥٤٩.

وبغض النظر عن الرطانة وعدم الإحكام اللفظي التي تنافي اشتراطات العلماء للتعريفات الجامعة المانعة، فإن ما يمكن استخلاصه من خلال هذا التعريف هو التأكيد علىٰ زمانية السنة ونسبيتها.

ويلتقي حسن حنفي مع شحرور في تأكيده علىٰ الطابع التاريخي للسنة ولكنه يضفي عليها طابعًا إنسانيًا بل يجعلها أقرب للشعور النفسي إذ يعرفها بكونها "مجموعة من المواقف الإنسانية يعمل فيها شعور النبي، ويقوم بدور المشرع للواقع إما بناءً علىٰ الوحي الأول أو بناءً علىٰ وحي جديد أو علىٰ الفهم التلقائي للنبي لهذا الواقع"[1].

ويبتغي هذا التعريف إخضاع السنة - لاسيما القولية - إلىٰ مناهج التحليل النفسي، بحيث تصبح الحالة الشعورية والنفسية للنبي ﷺ من عوامل تقييم الحديث.

ويحجم جمال البنا عن تقديم تعريف محدد مكتفيًا بالقول: "إن كلمة السنة إنما تعني عملًا وفعلًا، وهي بهذا المعنىٰ بعيدة عن كلمة حديث بعد القول عن الفعل"، مستخلصًا أنه لا يجوز القول إن السنة فعلية لأن السنة وفقًا لقواميس اللغة ليست إلا فعلًا، كما لا تصح تسمية السنة القولية لأن السنة بطبيعتها عملية وفعلية"[2]، الأمر الذي يعني عدم اندراج الحديث ضمن السنة.

* * * * *

(١) حسن حنفي، التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم، القاهرة، مكتبة هنداوي.

(٢) جمال البنا، نحو فقه جديد ٢/ ٩.

المبحث الثاني

أهمية السنة كمصدر ثاني للتشريع، وأهميتها للأمة، وكيف قامت الأمة من أول عهدها بصيانتها وحفظها والذب عنها، وأقسامها.

منزلة السنة من القرآن، ومكانتها في نفوس المسلمين:

السنة المطهرة: هي ما صدر من النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وهي وحي إلهي قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1]. وهي بيان القرآن وتفسيره فهي تبين مجمله وتقيد مطلقه وتخصص عامة وهي واجبة الاتباع بنص القرآن الكريم.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٦٣﴾[3]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[4].

وأمر الله في كثير من آيات القرآن بطاعة هذا الرسول الكريم قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾[5]. وأخبر تعالىٰ أن طاعة الرسول إنما هي طاعة الله

---

(١) سورة النجم، الآية: ٣-٤.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٣) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٥) سورة النساء، الآية: ٥٩.

قال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[1]، وقرر الله أنه ليس للمؤمنين أي خيار أمام قضاء رسول الله ﷺ قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا ٣٦﴾[2]. والحياة الحقيقية والصحيحة إنما هي في الاستجابة لهذا الرسول؛ قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾[3].

من هذه التوجيهات القرآنية أدرك المؤمنون عظمة السنة ومكانتها وأدركوا أنه يجب عليهم التزامها في كل شأن من الشؤون الإسلامية العقائدية والعبادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية لا فرق بينها وبين القرآن من حيث وجوب الالتزام والطاعة والانقياد والتصديق، أنه يستحيل تطبيق القرآن بفهمٍ دون هذه السنة المطهرة وكيف يفرق بينهما من يؤمن بقول الله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾[4].

من أين نعرف أعداد ركعات الصلوات الخمس وأوقاتها وهيئاتها وأذكارها إذا كنا لا نعرف السنة، وكيف نعرف شروط الزكاة ومقادير أنصبتها إذا لم تكن لدينا سنة محمد ﷺ وبيانه.

ومن أين نعرف حد شارب الخمر ورجم الزاني وقطع يد السارق إذا لم نرجع إلىٰ السنة المطهرة هذه وغيرها من الأمور الكثيرة التي يتوقف الإيمان بالقرآن وتطبيقه علىٰ الإيمان بالسنة ومعرفتها وتطبيقها والتزامها واتباعها. قال تعالىٰ: ﴿فَلَا

(١) سورة النساء، الآية: ٨٠.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٢٤.

(٤) سورة النحل، الآية: ٤٤.

وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾[1].

مكانة السنة في نفوس الأمة:

من هنا أدركت الأمة الإسلامية عظمة السنة ومكانتها فحفظوها كما حفظوا القرآن وصانوها كما صانوا القرآن، ودونوا فيها الدواوين من الجوامع[2]، والمسانيد[3]، والمعاجم[4]، والأجزاء[5]، والمصنفات[6]، وألفوا في رجالها وأسانيدها الكتب التي لا تحصىٰ وألفوا الصحاح والسنن وفي الموضوعات والعلل بعد أن ميزوا الصحيح من الضعيف في الموضوع، وألوف المحدثين جندوا أنفسهم لخدمتها وكابدوا في سبيلها المشاق والسهر والرحلات الطويلة إلىٰ مختلف بلدان العالم الإسلامي، من شرقه إلىٰ غربه ومن شماله إلىٰ جنوبه.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٢) يقصد بها: الكتب التي جمعت الأحاديث النبوية، وصنفته تحت الكتاب والباب، مثل: الجامع الصحيح للبخاري، والجامع الصحيح لمسلم، والجامع الكبير للترمذي، ونحوها.

(٣) يراد بها: كتب الحديث التي جمعت الأحاديث النبوية، حسب مسند كل صحابي: مسند أبي بكر، مسند عمر، مسند علي...، ورتبته ترتيبًا خاصّا، حسب الألفباء- مع تقديم العشرة المبشرين، كمسند الإمام أحمد، ومسند ابن راهوية.

(٤) يراد بها: الكتب التي جمعت الأحاديث، حسب اسم الشيخ تارةً- كما في معجم الطبراني الصغير، أو اسم الصحابي تارة، كما في المعجم الأوسط والكبير للطبراني.

(٥) المراد بها: الكتب التي جمعت الأحاديث المتعلقة بباب واحد من الفقه أو الحديث، مثل جزء الحسن بن عرفة، وجزء في حديث القلتين، مثلا.

(٦) مثل مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وقد جمعت الأحاديث بحسب أبواب الفقه، لكن ضمت أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء في الأغلب.

السنة تأتي بحكم جديد: -

والوظيفة الثالثة: أن السنة تأتي بحكم جديد لم يكن مذكورًا في كتاب الله تعالىٰ.

وأمثلة ذلك كثيرة لعل منها حد الرجم للزاني المحصن، والذي أجمع عليه أهل العلم، فإنه لم يرد في القرآن الكريم، وكذلك النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها، لم يرد في القرآن الكريم، وكذلك "النهي عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير"[(١)]، لم يرد في القرآن الكريم إلىٰ غير ذلك.

السنة للقرآن الكريم - كما يقولون: تضع النقاط علىٰ الحروف، بحيث لا يستطيع أحد أن يتلاعب بالقرآن الكريم إذا وجدت السنة، ولذلك كان السلف يعتمدون في جدال أهل البدع علىٰ السنة.

روىٰ ابن بطة في "الإبانة الكبرىٰ"، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال: **"سيأتي أناس يجادلونكم بمتشابهات القرآن، فجادلوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله"**[(٢)]، فبين أن أهل البدعة سوف يجادلون بمتشابهات القرآن، وسبحان الله! هذا هو الذي وقع، فإن أهل البدع يتكئون كثيرًا علىٰ عمومات موجودة في القرآن الكريم، جاء في السنة ما يبينها، أو يقيد مطلقها، أو يخصص عامها، أو ما أشبه ذلك.

ومثل ذلك: ما رواه ابن سعد- في طبقاته[(٣)] - من طريق عكرمة، عن ابن عباس: **"أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرسل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ الخوارج ليجادلهم، وقال له: لا تجادلهم**

---

(١) صحيح مسلم- كتاب الصيد والذبائح وما أكل من الحيوان، ٣ - بَاب: تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السباع وكل ذي مخلب من الطير، برقم: ١٥٣٣.

(٢) الإبانة الكبرىٰ- بَابُ ذِكْرِ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ طَوَائِفَ يُعَارِضُونَ سُنَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالْقُرْآنِ، برقم: ٨٣.

(٣) الطبقات الكبرىٰ: لابن سعد، عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ذكر مشاركته في الأحداث العامة، ١/ ١٧٣.

بالقرآن؛ فإن القرآن حمال وجوه، ولكن جادلهم بالسنة"، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا أمير المؤمنين! أنا أعلم بالقرآن منهم، إن القرآن نزل في بيوتنا.

قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نعم، ولكن القرآن ذو وجوه فتقول ويقولون - أي تفسر القرآن بوجه ويفسرونه بوجه آخر - القرآن تقول ويقولون، ولكن حاجهم بالسنة، فإنهم لن يجدوا عنها محيصًا". وفعلًا ذهب إليهم ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فحاجهم بالسنة، فرجع كثير منهم عن بدعتهم.

وكذلك روىٰ سعيد بن منصور، والبيهقي في المدخل، عن إبراهيم التيمي: **أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرسل إلىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسأله يقول له: كيف تختلف هذه الأمة وربها واحد وكتابها واحد ونبيها واحد؟ يتعجب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من احتمال اختلاف الأمة مع أن ربها واحد وقرآنها ونبيها واحد.** فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "يا أمير المؤمنين! إن القرآن نزل علينا فعلمنا فيم نزل، وسيأتي أقوام لا يعلمون فيم نزل القرآن، فيختلفون في تفسيره، فإذا اختلفوا تنازعوا، فإذا تنازعوا اقتتلوا".

وهذا هو الواقع اليوم! انظر كم من الناس من يفسرون القرآن الكريم، أعداد هائلة من الناس يفسرون القرآن! بل إنني ألحظ أن كثيرًا لهم تفاسير للقرآن الكريم، ويتكئون علىٰ القرآن الكريم، ويرفضون السنة؛ لأنَّ القرآن أتىٰ بأصول وقواعد وكليات عامة، يحاولون أن يفهموا منها ما شاءوا، وكم من إنسانٍ صاحب بدعة حاول أن يستر بدعته بظاهر فهمه من كتاب الله تعالىٰ أو ردّ حديث الرسول ﷺ بمعنىٰ غير صحيح ألصقه بالقرآن الكريم! وهكذا.

فالوظيفة الأولىٰ: أن السنة تأتي مقررةً لمعنىٰ جاء في القرآن الكريم.

مثل حديث «بني الإسلام علىٰ خمسٍ»[1]، جاء مؤكدًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[2]

والوظيفة الثانية: أنّ السنة تأتي مبينة وشارحة للقرآن الكريم!

فقد جاءت السنة النبوية المشهورة مفسرة لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]، بأن القطع يكون في الكفين، ونبدأ باليمنىٰ، ثم اليسرىٰ، من حرز، ونصاب، ونحو ذلك.

السنة تقيد مطلق القرآن:

من بيان القرآن بالسنة أن السنة تقيد مطلق القرآن، فمثلًا قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾[4]، بينت السنة المقصود بالسارق، وهو من يسرق ربع دينار فصاعدًا، كما في حديث عائشة في البخاري- بلفظ: «تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»[5].

وكذلك بينت أن اليد إنما تقطع من مفصل الكف، كما ثبت ذلك من فعل النبي ﷺ وفعل أصحابه رضي الله عنهم، وإلا لما كنا نعلم المقصود باليد.

تخصيص السنة للقرآن:

ومن بيان السنة للقرآن أن السنة تأتي بتخصيص ما جاء عامًا في القرآن الكريم، فقد يأتي في القرآن لفظ عام فتأتي السنة فتخصصه، وذلك كما في قوله تعالىٰ بعدما ذكر

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الإيمان، وقول النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ»، برقم: ٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٥) صحيح البخاري- كتاب الحدود، باب قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، برقم: ٦٤٠٧.

المحرمات من النساء قال: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[1]، ولكن جاء في السنة الصحيحة: أن النبي ﷺ قال: **"لا تنكح المرأة علىٰ عمتها، ولا تنكح المرأة علىٰ خالتها"**[2]، فلا يجوز للإنسان أن يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها، هذا الحكم ليس موجودًا في القرآن، ولكنه موجود في السنة.

ومثله آيات المواريث، خصصها قوله ﷺ: **"نحن معاشر الأنبياءلا نورث؛ ما تركنا: صدقة"**[3] فالمواريث لا تجري علىٰ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بل ما تركوه وراءهم فإنه لا يرثه أقاربهم بل هو صدقة.

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[4]، فقد بينت السنة أن من الميتات ما هو مباح، وهي ميتة الحوت والجراد، كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عند أصحاب السنن- وسنده صحيح- موقوفًا: **"أحل لنا ميتتان ودمان: فأما الميتتان فالجراد والحوت"**[5]، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلدَّمُ﴾، هذا دليل علىٰ تحريم جميع الدماء، لكن الحديث السابق نفسه دل علىٰ أن من الدماء دماء مباحة حلال، وهي الكبد والطحال.

قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾[6].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) صحيح البخاري- كتاب النكاح - باب: لاتنكح الْمَرْأَةُ عَلَىٰ عَمَّتِهَا، رقم: ١٩٦٥.

(٣) صحيح البخاري- كتاب الفرائض- باب: قول النبي ﷺ: «لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ»، رقم: ٢٤٧٤.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٥) سنن ابن ماجه- أبواب الأطعمة، باب الكبد والطحال- برقم: ٣٣١٤.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

دلت السنة النبوية علىٰ تحريم كل ذي ناب من السباع، كما في الحديث في الصحيحين: **"كل ذي ناب من السباع فأكله حرام"**.

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾[1]. هذه الآية دليل علىٰ إباحة جميع الزينة، فظاهر الآية يدل علىٰ إباحة جميع الزينة، لكن دلت السنة علىٰ أن هناك زينة محرمة، وهي الحرير والذهب للرجال، كما في قوله ﷺ وقد خرج وبيده قطعة من الذهب وقطعة من الحرير، فقال: **"هذان حرام علىٰ ذكور أمتي حل لإناثها"**[2].

بيان تفصيلات أركان الإسلام:

فمن البيان أن الله ﷻ أمرنا في القرآن بالصلاة والزكاة: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾[3]. وأمرنا بالحج: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[4]، وأمرنا بالصوم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾[5]، لكن هل نجد في القرآن الكريم صفة الصلاة، أو مقادير الزكاة، أو صفة الحج، أو صفة الصوم؟ كلا! لا نجد ذلك، لكننا نجد في السنة تفصيلًا للصلاة حيث صلىٰ النبي ﷺ أمام أصحابه صلاة تامة، وقال لهم: **"صلوا كما رأيتموني أصلي"**[6].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٣٢.

(٢) سنن الترمذي- أبواب اللباس- باب: ما جاء في الحرير والذهب- برقم: ١٧٢٠، وقال: حسن صحيح.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٣.

(٦) صحيح البخاري- كتاب الأذان- باب: ١٨: الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ، إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً، وَالْإِقَامَةِ، وَكَذَلِكَ =

وتفصيل حج النبي ﷺ، ومعه عشرات الألوف من أصحابه، ينتقلون معه من مكة إلىٰ مِنىٰ، إلىٰ عرفة، إلىٰ مزدلفة، إلىٰ الجمرات، إلىٰ الطواف إلىٰ السعي؛ وهو يقول لهم: **"لتأخذوا مناسككم"**[(١)]، فنقلوا تفاصيل أفعاله ﷺ، وهكذا نقلوا مقادير الزكاة، وأحكام الصيام.

تفسير وبيان الظلم:

خذ أمثلة تفصيلية لبعض البيان، الذي جاء في السنة لكلام الله تعالىٰ، بعد ما ذكرت أمثلة من الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيره. يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾[(٢)].

فقد وعد الله المؤمنين الذين لم يخلطوا إيمانهم بشيء من الظلم؛ أن لهم الأمن يوم القيامة وهم مهتدون في الدنيا، ولو أردنا أن نأخذ الآية بمقتضىٰ اللغة العربية البحتة فقط، لقلنا: يدخل في ذلك كل ظلم، ظلم الإنسان لنفسه، وظلم الإنسان لغيره، فمن ظلم ولو قضيبًا من أراك فليس من أهل هذه الآية، لكن جاء الحديث النبوي مبينًا لمعنىٰ هذه الآية كما في الصحيحين: **"أن الصحابة لما سمعوا هذه الآية شق ذلك عليهم، وقالوا: يا رسول الله أينا لم يظلم نفسه؟ قال ﷺ: إنه ليس كذلك، إنه الشرك، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم؟!"**[(٣)] فبين ﷺ أن قوله تعالىٰ: ﴿بِظُلۡمٍ﴾[(٤)]، معناه: لم يخلطوا إيمانهم بشرك.

= بِعَرَفَةَ وَجَمْعٍ، وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوِ الْمَطِيرَةِ، برقم: ٢٢٦.

(١) صحيح مسلم- كتاب الحج- باب: (٥١) اسْتِحْبَابِ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ راكبًا، وبيان قوله صلىٰ الله تعالىٰ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ"، برقم: ١٢٩٧.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٨٢.

(٣) صحيح البخاري- كتاب التفسير-باب: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾، برقم: ٤٣٥٣.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٨٢.

مثال آخر - وإن كان قد سبق - وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾﴾[1]، فقد بينت السنة أن شرط الخوف غير معتبر للقصر.

الموانع من اتباع السنة:

وإياكم - معشر المسلمين - والموانع من اتباع السنة، وأعظم مانع من اتباع السنة اتباع الهوىٰ، قال الله تعالىٰ عن المعادين للحق: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾[2]. وأهل البدع يسميهم السلف أهل الأهواء لمباعدتهم السنة. وإياكم وفتنة الدنيا وركوب الشهوات المحرمة، فإن ذلك يصد عن السنة، قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾﴾[3]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾﴾[4].

ومما يصد عن سنة المصطفىٰ تقليد الضالين المضلين من ذوي التعصب المذموم، وأرباب الطرق الضالة والأهواء المنحرفة، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾[5]، ومما يصد عن سنة المصطفىٰ الجهل بها، وفي الحديث: **"من يرد الله به خيرًا، يفقهه في الدين"**[6].

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٠١.

(٢) سورة القصص، الآية: ٥٠.

(٣) سورة الأعلىٰ، الآية: ١٦-١٧.

(٤) سورة مريم، الآية: ٥٩.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ٣.

(٦) صحيح البخاري- كتاب العلم- باب- ١٣: مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدين، برقم: ٧١.

فلا يحل بينك وبين السنة - أيها المسلم - حائل، ولا يصدنك عنها شيء، فإنه لا يأمن من الشر والعقوبات ولا يفوز بالخير والجنات، إلا من تمسك بما كان عليه رسول الله وأصحابه، فتمسك بهذه السنة في كل صغيرة وكبيرة من حياتك، واحفظ من القرآن واحفظ من الحديث ما تحتاجه في عباداتك ومعاملاتك، وكلما ازددت فهو خير لك، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ۝٢٠ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ۝٢١﴾[2].[3].

أهل العلم أجمعوا علىٰ أنه متىٰ صح السند وسلم من العلة وجب الأخذ به، وبينوا أن الإسناد الصحيح هو ما ينقله العدل الضابط عن مثله عن مثله إلىٰ النبي ﷺ، من غير شذوذ ولا علة ولا انقطاع هذا متىٰ جاء الحديث بهذا المعنىٰ، متصلًا لا شذوذ فيه ولا علة؛ وجب الأخذ به والاحتجاج به علىٰ المسائل التي يتنازع فيها الناس؛ سواء حكمنا عليه بأنه غريب، أو عزيز، أو مشهور، أو متواتر، أو غير ذلك؛ إذ الاعتبار والحجة في استقامة السند وصلاحه وسلامته، تعددت أسانيده أو لم تتعدد.

الإمام محمد بن علي الشوكاني يقول: إن ثبوت حجية السنة واستقلالها بتقرير الأحكام الشرعية ضرورة دينية لا ينكرها إلا من لا حظ له في الإسلام! فاعتبر أن ثبوت حجية السنة، وأن السنة تؤخذ منها الأحكام كما تؤخذ من القرآن ضرورة دينية لا يمكن أن ينكرها أحد إلا من لا حظ له في الإسلام[4].

---

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢٠-٢١.

(٣) دروس للشيخ عبد العزيز بن باز (١٤/ ٨، بترقيم الشاملة آليًا).

(٤) مجلة البحوث الإسلامية (٢٠/ ٢٤٥).

جميع الأحكام التي ثبتت بالسنة لا تعدو صورة من الصورة التالية:

أن تكون السنة مبينة للقرآن، وهذا البيان علىٰ ستة أوجه:

١- **تفصيل السنة لمجمل القرآن**؛ كبيان النبي ﷺ بفعله لعدد ركعات الصلاة وكيفيتها وبيانه بقوله لمقدار نصاب الزكاة وبفعله لأفعال الحج.

٢- **تخصيص السنة لعام القرآن**؛ ولا يتصور تخصيص السنة لعام القرآن عند الحنفية إلا في حالة واحدة وهي أن يثبت عن رسول الله ﷺ، حديثًا مقارنًا لنزول الآية ومستقلًا.

أ. قال تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾[١]، فالميتة والدم من ألفاظ العموم؛ لأن كلًا منهما مفرد معرف بـ (أل)، فالميتة: تشمل ميتة البر وميتة البحر، فيدخل في ذلك السمك الميت، والجراد الميت، والبقر الميت، والغنم الميت... إلخ. وكذا الدم: يشمل كل دم، سواء دم إنسان أو حيوان، وقد خصصت الآية بالحديث الموقوف علىٰ ابن مسعود: "أحلت لنا ميتتان ودمان: أما الميتتان فهما السمك والجراد، وأما الدمان فهما الكبد والطحال"[٢]. فالحديث قصر تحريم الميتة علىٰ بعض أفرادها وأخرج من المحرم السمك والجراد الميت، وكذا قصر تحريم الدم علىٰ بعض أفراده وأخرج منه الكبد والطحال فجعله حلالًا.

ب. قوله تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٣]، فهذه الآية خصصها حديث الرسول ﷺ: **" القاتل لا يرث "**[٤].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) ابن ماجه.

(٣) سورة النساء، الآية: ١١.

(٤) سنن ابن ماجة- كتاب الديات- باب: القاتل لا يرث، برقم: ٢٦٤٥.

ج. قوله تعالىٰ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾[1]. خصص هذه الآية حديث الرسول ﷺ: **"لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها"**[2]. إلىٰ غير ذلك من الأمثلة.

٣- تقييد السنة لمطلق القرآن:

أ. قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]، فاليد في الآية مطلقة يجوز قطعها من مفصل الكف أو من المرفق أو من الكتف، فجاءت سنة الرسول ﷺ الفعلية، وبينت أن اليد تقطع من مفصل الكف (الرسغ)، فقيدت بذلك مطلق اليد.

ب-قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[4]، وقال أيضًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[5]، فهاتان الآيتان قررتا أصلًا، وهو منع أكل أموال الناس بالباطل وجاء الرسول ﷺ وفرع علىٰ هذا الأصل، فحرم بعض صور من البيع التي فيها أكل لأموال الناس بالباطل "فنهىٰ ﷺ عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه، ونهىٰ ﷺ عن بيع الثمر قبل أن يحمر أو يصفر، وعندما سئل عن سبب النهي قال: أرأيتَ إن منع الله ﷻ الثمرة، بمَ تستحل مال أخيك"[6]. أي الجواب بالباطل.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) متفق عليه.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

(٥) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٦) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: بيع المخاصرة، برقم: ٢٠٩٤.

ج/ قال تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[1]. كان الربا الشائع عند العرب هو ربا الديون، وصورته أن يقرض رجل رجلًا مبلغًا من المال لمدة معينة بدون زيادة، فإذا حل الأجل طلب الدائن من المدين المبلغ، فإن لم يسدد المدين ما عليه قال له الدائن: إما أن تقضيني حقي وإما أن تربي.

ولما كانت الحكمة من تحريم الربا أن فيه زيادة بلا عوض جاءت السنة وألحقت بالصورة التي كانت معروفة في الجاهلية أنواعًا أخرىٰ من البيوع، فيها زيادة بلا عوض واعتبرتها من الربا، فقال ﷺ: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، مثلًا بمثل سواء بسواء يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربىٰ"[2].

أ. قال تعالىٰ: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾[3]. بينت هذه الآية بعض المحرمات من الرضاعة، ثم ألحق النبي ﷺ بالأم والأخت من الرضاعة سائر القرابات اللواتي يحرمن بالنسب، كالعمة والخالة.. وهذا إلحاق بطريق القياس باعتبار نفي الفارق المؤثر بين الأصل وبين الفرع، فقال ﷺ: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب"[4].

٤- توضيح السنة لمشكل القرآن:

أ. قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[5]. وقد أشكل علىٰ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: بيع الذهب بالذهب، برقم: ٢٠٦٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، بَابُ: الشَّهَادَةِ عَلَىٰ الْأَنْسَابِ وَالرَّضَاعِ الْمُسْتَفِيضِ وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ، برقم: ١٦٩.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٨٢.

الصحابة رضي الله عنهم معنىٰ كلمة (ظلم) فقالوا: وأينا لا يظلم نفسه فبين الرسول ﷺ أن المراد بالظلم في الآية الشرك.

ب. قال تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾[1]. أشكل علىٰ عدي بن حاتم فهم الآية وقد كان نصرانيًا قبل الإسلام، فقال للنبي ﷺ «ما عبدوهم يا رسول الله»، فقال ﷺ، موضحًا ما أشكل علىٰ عدي بن حاتم رضي الله عنه، ومبينًا معنىٰ العبادة في الآية: "أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئًا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئًا حرموه"[2].

٥- **أن تكون السنة مؤكدة ومقررة لحكم ثبت في القرآن:**

أ. وجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم. قال تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[3]. وأمرنا بالحج: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾[4]، وأمرنا بالصوم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[5]، وقال عليه السلام: **"بني الإسلام علىٰ خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"**[6].

ب. حرمة قتل النفس إلا بحق، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣١.

(٢) سنن الترمذي، أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، باب من تفسير سورة التوبة، برقم: ٣٠٩٥. وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ، وَغُطَيْفُ بْنُ أَعْيَنَ: لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي الْحَدِيثِ.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٣.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الإيمان، وقول النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ»، برقم: ٨.

بِٱلۡحَقِّۚ﴾[1]. وقال ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم، إلا بإحدىٰ ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه، التارك للجماعة"[2].

إنّ خبر الآحاد قد اتفق علىٰ اعتباره جميع البشر، كما هو مشاهد واعتبرته الكتب السماوية في شرائعها وأنبياء الله ورسله في التبليغ عنه والله ورسوله أمر الأمة أن يبلغوا عنهما جمعًا وفرادىٰ، وبعبارة أخرىٰ كل فرد من الأمة مأمور بالتبليغ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكليم الله موسىٰ بن عمران عليه السلام ترك بلدًا من أمره الله بإنذارهم، وخرج من بين أظهرهم إلىٰ مدين معتمدًا علىٰ خبر الواحد. وأثنىٰ الله علىٰ من احتج بخبر الواحد كمؤمن آل فرعون إلىٰ غير ذلك مما لا يكفي لبسطه المجلدات.

كل ذلك معلوم بالضرورة ولا ينكره إلا مكابر، فكيف يصح قول من قال: لا يجب العلم بخبر الآحاد مطلقًا.

إن خبر الآحاد يفيد العلم إذا تلقته الأمة بالقبول بحيث يكونون بين عامل به ومتأول له، لأن التأويل فرع القبول وجعلوا من هذا القسم أحاديث لصحيحين - بل أكثر أحاديث ما صنف فيما يحتج به من الكتب التي صنفت في الصحاح والحسان.

قال الإمام أحمد رحمه الله: "إن خبر الآحاد الصحيح يفيد العلم"، وبه قال داود الظاهري، والكرابيسي، والمحاسبي، وحُكي هذا عن مالك بن أنس.

خبر الآحاد إذا صح عن رسول الله ﷺ وجب تصديقه والتسليم له والجزم

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الديات، ٥ - بَاب: قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٤٥﴾، برقم: ٦٤٨٤.

بمضمونه في العقائد وغيرها، وهذا القول الذي ذكره قول مبتدع في الإسلام. فإن الرسول ﷺ كان يرسل رسله آحادًا ويقبل المرسل إليه خبرهم من غير توقف ولا تشكك في صحة ما جاءوا به وكذلك الصحابة وأتباعهم كانوا يتقبلون الأحاديث الصحيحة ويحتجون بها ولا يشكون في مضامينها في العقائد وغيرها ولا يوجد هذا التفريق في كلام السلف[1].

إن خبر الآحاد إذا توفرت فيه شروط الصحة فإنه يفيد العلم اليقيني لا الظني - كما تقرر عند جملة من المحققين ومنهم ابن القيم؛ لأن الحديث الصحيح شرع، والشرع ليس بظن، ثم إن أحاديث الآحاد كما أنها تفيد العلم اليقيني فهي تفيد اليقين إذا تلقتها الأمة بالقبول أو احتفت بها قرائن أو تسلسلت بالأئمة أو وردت من أكثر من طريق[2].

شذوذات العصرانيين في ميادين الفقه فيقول: (لقد خرج العصرانيون علينا بفقه غريب شاذ يريد تسويغ الواقع المعاصر لإدخال كثير من القيم الغربية في دائرة الإسلام؛ ذلك أن موقفهم من النصوص الشرعية عجيب؛ فإذا كانت الآية واضحة الدلالة والأحاديث النبوية المتواترة قالوا: إن هذه النصوص كانت لمناسبات تاريخية لا تصلح لعصرنا الحاضر، وإذا كانت أحاديث آحاد قالوا لا يؤخذ من خبر الآحاد تشريع ولا تبنىٰ عليه عقيدة، أو ألغوا بعض الأحاديث الصحيحة بحجة أنها سنة غير تشريعية، ثم يتهمون الفقهاء بالجمود وضيق الأفق!!

إن هذه التجاوزات لو أخذ بها لن تترك من ثوابت الإسلام إلا وحاولت مسخه أو تشويهه[3].

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية (٧٠/ ١٩٧).

(٢) مجلة البيان (١٤٧/ ٢٨).

(٣) مجلة البيان (١٤٧/ ٢٨).

يوضح مفهومهم للتجديد والتطوير قائلًا: (إن مزاعم التجديد التي رفع هؤلاء لواءها كشفت الحقيقة جلية وهي أن التجديد لديهم يعني تطوير الدين علىٰ طريقة عصرنة الدين عند اليهود والنصارىٰ). ولذلك فإن التجديد عندهم يعني: هدم العلوم المعيارية: أي علوم التفسير المأثور وأصوله، وعلم أصول الفقه، وعلم مصطلح الحديث.

ويعني رفض الأحاديث الصحيحة جزئيًا أو كليًا بحجة ضرورة ملاءمتها لعقولهم ولمصلحة الأمة، وظروف العصر الحاضر. ويعني: رفض السنة غير التشريعية أي: فيما يخص شؤون الحكم والسياسة وأمور الحياة والمجتمع عمومًا.

التجديد عندهم يعني: الانعتاق من إسار الشريعة إلىٰ بحبوحة القوانين الوضعية، التي تحقق الحرية والتقدم، ولذلك هاجموا الفقه والفقهاء بلا هوادة.

الاجتهاد والتجديد عندهم يعني: تحقيق المصلحة وروح العصر.

مما سبق يتبين خطر هذه البدعة الجديدة وأن أصلها مسايرة الواقع والانهزامية أمام ضغطه مصحوبًا ذلك بالجهل بالإسلام أحيانًا، وبالهوىٰ والشهوة أحيانًا كثيرة.

الآثار الخطيرة لمسايرة الواقع، وسبل النجاة منها:

إن لمسايرة الواقع وما ألفه الناس من المخالفات الشرعية من الآثار الخطيرة علىٰ المساير في دينه ودنياه ما لو انتبه لها الواحد منهم لما رضي بحاله التي أعطي فيها زمامه لغيره وأصبح كالبعير المقطور رأسه بذنب غيره، ومن أخطر هذه الآثار ما يلي:

١- **الآثار الدنيوية**: وذلك بما يظهر علىٰ المساير من فقدان الهوية وذوبان الشخصية الإسلامية، وبما يتكبده من معاناة في جسده ونفسه وماله وولده، وهذه

كلها مصادر عنت وشقاء وتعاسة بخلاف المستسلم لشرع الله ﷻ الرافض لما سواه المنجذب إلىٰ الآخرة فلا تجده إلا سعيدًا قانعًا مطمئنًا ينظر: ماذا يرضي ربه فيفعله، وماذا يسخطه فيتركه غير مبال برضىٰ الناس أو سخطهم.

الأدلة على حجية السنة:

فقد يقال إنه من فضول القول أن يبحث اليوم في حجية السنة وقد مضىٰ علىٰ الاحتجاج بها من عامة المسلمين أربعة عشر قرنًا، فما فائدة هذا البحث؟ وهل يوجد في الدنيا مسلم واحد ينازع في حجية السنة فيقول: إن السنة ليست حجة، أو بمعنىٰ أوضح، هل يوجد من يقول: إن أحاديث الرسول ﷺ لا يلزمنا العمل بها، وإنما يلزمنا العمل بالقرآن فقط.

والحقيقة: أن جماهير المسلمين وعلماءهم أجمعوا من الصدر الأول إلىٰ يومنا هذا علىٰ وجوب العمل بالسنة، ومضي العمل علىٰ الاحتجاج بها من غير نكير، وأنها حجة ملزمة من حجج الشرع يجب العمل بها - إذا صحت - كما يجب العمل بالقرآن الكريم، إلا ما وجد من بعض الزائفين الذين قاموا بفتنة التشكيك بحجية السنة لأسباب واهية سنعرض لها فيما بعد إن شاء الله تعالىٰ، وقد رد عليهم جهابذة علماء المسلمين وعلىٰ رأسهم الإمام الشافعي رضي الله عنه في كتابيه "الرسالة" و"الأم" وباقي كتبه الأخرىٰ، حتىٰ ألقمهم الحجر، وانقرضت تلك الفئة الخبيثة الضالة، وانقرضت فتنتها معها والحمد لله حتىٰ ما يكاد يشعر بها إلا المتخصصون والباحثون في تاريخ السنة والتشريع الإسلامي.

لكن في هذه الفترة، فترة زوال الخلافة الإسلامية، وتضعضع المسلمين وتشتتهم وانقسامهم بشكل أزال قوتهم وخضد شوكتهم، وجعلهم كقصعة ثريد تتداعىٰ الأمم لأكلها في هذه الحالة التي لم يعد للإسلام من يمثله ولا من يحميه، ظهر ناعقون ممن

ينتسبون إلىٰ الإسلام وممن لا ينتسبون، ينعقون من هنا وهناك وبشكل مركز يظهر فيه أثر التواطؤ في الظلام علىٰ تنظيم هذه الحملات الأثيمة ضد الإسلام، وذلك بهدم الركن الثاني من أركان تشريعه الخالد، ألا وهو ركن السنة المطهرة، وكانوا ماكرين في ذلك أشد المكر، لأنهم علموا أن هدم الإسلام لا يمكن أن يكون بنقد تشريعاته لأنها تشريعات حكيمة معقولة، يفاخر بها المسلمون غيرهم من أهل الديانات السماوية وأهل القوانين الوضعية في إحكامها وحسن ترتيبها وشمولها لجميع ما يحتاجه بنو البشر.

لذلك عمدوا إلىٰ هذا الطريق الماكر الخبيث في عداء الإسلام وهدم أكثر تشريعاته، وذلك بتشكيك المسلمين في حجية السنة ووجوب العمل بها، ومعلوم أن أكثر تشريعات الإسلام لاسيما التشريعات التفصيلية مبنية علىٰ السنة النبوية الشريفة.

وقاموا بهذا التشكيك الخبيث في صورة أبحاثٍ علمية مبنية علىٰ أشياء علمية علىٰ حسب زعمهم، وتظاهروا بالحرص علىٰ عقول المسلمين من أن تنجر إلىٰ التقليد، وتقول بشيء ما أنزل الله به من سلطان.

ولقد انخدع بزخرف قولهم بعض الشباب المثقفين في هذا العصر لأسبابٍ أهمها:

١- ضعف الثقافة الإسلامية لديهم.

٢- طغيان الثقافة الأجنبية علىٰ المجتمع الإسلامي.

٣- ضعف الوازع الديني والميل إلىٰ التفلت من أحكامه وتكاليفه.

٤- عدم وجود الدولة الإسلامية التي تمثل الإسلام وتحميه من أعدائه أينما كانوا من الأرض، وصار بعض هؤلاء الشباب المخدوعين إذا ناقشته في قضية

إسلامية واستشهدت علىٰ ما تقول بحديث من أحاديث الرسول الصحيحة، ضحك مستهزئًا وقال: ليس الحديث حجة في إثبات الأحكام، فهل عندك نص من القرآن علىٰ ما تقول؟!..

وهذا في الحقيقة - ولو لم ينتشر - خطير جدًا إن لم يتدارك، لأنه لو انتشر - لا سمح الله - فإن معناه هدم كثير من أحكام الإسلام التي مستندها السنة والأحاديث الصحيحة.

والأدهىٰ من ذلك كله أن يكون هذا الهدم الرهيب باسم النقاش العلمي، وباسم الدين وباسم الفهم الصحيح له عن دليل يقيني كما يزعمون، ولو كان هذا الهدم باسم التفلت العلني الصريح من أحكام الإسلام لكان الأمر أهون.

لأجل هذا سنعرض بعض الأدلة من القرآن والسنة وإجماع المسلمين والمعقول علىٰ وجوب العمل بالسنة، وأن ترك العمل بها ضلال مبين، كما سنعرض الشبهات التي أثارها المغرضون قديمًا وحديثًا، من المستشرقين والمتأثرين بهم من تلامذتهم وصنائعهم الذين يرددون ما يقول أسيادهم، ثم ندحض هذه الشبهات واحدة واحدة بالإجمال لعدم اتساع المقام.

من الكتاب:

أما الأدلة علىٰ حجية السنة من القرآن الكريم فكثيرة، وقد ساقها علماء أصول الفقه في أول بحثهم في الأصل الثاني من أصول التشريع ألا وهو السنة، فمن هذه الآيات ما يلي:

١- ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1].

(١) سورة: الحشر، آية: ٧.

٢- ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾[١].

٣- ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[٢].

٤- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[٣].

٥- ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[٤].

٦- ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[٥].

٧- ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[٦].

من السنة:

وأما الأدلة من السنة:

فكثيرة جدًا، وقد عقد الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه المشهور: "الكفاية"[٧] - بابًا، استهل به كتابه، فقال: "باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالىٰ وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف" ثم ساق نصوصًا كثيرة من السنة لدعم هذا العنوان نجتزئ منها ما يلي:

---

(١) سورة: آل عمران، آية: ٣٢.

(٢) سورة: النور، آية: ٦٣.

(٣) سورة: الأحزاب، آية: ٣٦.

(٤) سورة: النساء، آية: ٦٥.

(٥) سورة: النساء، آية: ٥٩.

(٦) سورة: الأحزاب، آية: ٢١.

(٧) الكفاية في علم الرواية - باب: مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ حُكْمِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ وَحُكْمِ سَنَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ وَلُزُومِ التَّكْلِيفِ، ص٨-١١.

أخرج أبو داود[1]، عن المقدام بن معد يكرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ حرّم أشياء يوم خيبر، ثم قال: "يوشك رجل متكئ علىٰ أريكته يحُدَّث بحديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه؛ وإنّ ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله عَزَّوَجَلَّ "،، زاد أبو داود: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه"، وساق بسنده إلىٰ أبي رافع أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا ألفين أحدكم متكئًا علىٰ أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه" وفي رواية عن أبي رافع أيضًا بلفظ: "عندنا كتاب الله ليس هذا فيه"، وبسنده إلىٰ جابر بن عبد الله أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لعل أحدكم أن يأتيه حديث من حديثي وهو متكئ علىٰ أريكته فيقول: دعونا من هذا، ما وجدنا في كتاب الله اتبعنا"، وبسنده إلىٰ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ما بال أصحاب الحشايا يكذبونني، عسىٰ أحدكم يتكئ علىٰ فراشه، يأكل مما أفاء الله عليه، فيؤتىٰ يحدث عني الأحاديث يقول: لا أرب لي فيها، عندنا كتاب الله، ما نهاكم عنه فانتهوا، وما أمركم به فاتبعوه"[2].

وكأني برسول الله ﷺ وقد أطلعه الله علىٰ ما سيكون في المستقبل يوجه قوله هذا إلىٰ ما يدعون أنهم أهل القرآن أو "القرآنيون" الذين لا يأخذون إلا بالقرآن الكريم، ولا يحتجون بالسنة ولا يعملون بالأحاديث، وقد ظهر منهم الآن ناس في بعض أصقاع من الهند، وردَّد أفكارهم بعض الزائفين في مصر، لكن كانوا جميعًا موضع سخرية واستخفاف من جمهور المسلمين وعلمائهم ولله الحمد والمنة.

---

(١) سنن أبي داود- كتاب السنة- باب: ٦ - في لزوم السُّنَّة، برقم: (٣٩٨٨)، من حديث المقدام بن معدي كرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الكفاية في علم الرواية - باب: مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ حُكْمِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ وَحُكْمِ سَنَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ وَلُزُومِ التَّكْلِيفِ، ص١١.

وأما الإجماع:

فقد أجمع العلماء من عصر الصحابة إلىٰ يومنا هذا بأن السنة هي الأصل الثاني من أصول التشريع، وأنها حجة في إثبات الأحكام تبعًا للقرآن، واستقلالًا في بعض الأحكام، كما نقل ذلك الإمام الشافعي في كتابه المشهور (الأم)[1]، والإمام ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام[2]، والشيخ ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ[3].

وأما المعقول:

فمن المعلوم لدينا أن الله ﷻ قال مخاطبًا نبيه ﷺ بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[4].

إذن فالرسول ﷺ مكلف ببيان المراد من الآيات المنزلة، وبيان كيفية تطبيقها علىٰ الحوادث، ولأجل هذا كان الصحابة يرجعون إليه في فهم كل ما أشكل عليهم فهمه، ويستفتونه فيما يقع لهم من الحوادث، فبين لهم النبي ﷺ ما أشكل عليهم.

فعلىٰ سبيل المثال نزلت آية الصيام ولم يذكر فيها حكم الأكل والشرب بطريق النسيان، فاستشكل بعض الصحابة الذين وقعوا في هذا، فجاء إلىٰ رسول الله ﷺ الذي كلفه ربه بالبيان، فقال: يا رسول الله، أكلت ناسيًا وأنا صائم، فأفتاه النبي ﷺ بأن صومه صحيح، وقال له: "أتمّ صومك، فإنما أطعمك ربك وسقاك".

وذلك لأن الخطأ والنسيان معفو عنهما، واستنبط الرسول ذلك من قوله: ﴿رَبَّنَا

---

(١) الأم ٧/ ٢٧٣.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام١/ ١٣٩.

(٣) مجموع الفتاوىٰ١٩/ ٨٥.

(٤) سورة النحل، الآية: ٤٤.

لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[1]، وقوله ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾[2]، فهل يقال إن هذا الحديث مخالف للقرآن لأن ليس فيه أن الصوم لا يفسده الأكل بالنسيان صراحة، أو هل يقال إنه لم يكن للنبي ﷺ أن يستنبط هذا الحكم من الآية الأخرىٰ التي لا تتعلق بالصوم؟

فلو قال قائل: نعم ليس للرسول أن يستنبط ويفتي الناس بما ليس في القرآن صراحة.

نقول له: عجبًا لك، إذا كان من المقرر أنه يجوز للعلماء حتىٰ في هذا العصر أن يستنبطوا من القرآن الأحكام- مع بعدهم عن العصر والمحيط اللذين نزل فيهما، أفلا يجوز هذا لمن نزل عليه القرآن، وأمر بتبينه مع أنه أفصح أهل اللسان؟!

ولا يخفىٰ علىٰ أحد أن كل الناس ليسوا سواء في الاستعداد والفهم وصفاء الذهن، ولذلك نرىٰ أن القرآن الكريم يقرأه كل أحد، ولكنهم يختلفون في فهم معانيه، فالعالم يفهم منه ما لا يفهمه الجاهل، والعلماء أيضًا متفاوتون في الفهم والعلم، وقد أمرنا الله تعالىٰ بالرجوع إلىٰ العلماء بقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾[3]، وبين اختلاف في درجات الفهم بقوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4].

إذا سلمنا هذين الأمرين، وهو أن الرسول مكلف ببيان القرآن، وأن الناس متفاوتون في الفهم، إذًا فمن أحق ببيان وإيضاح معاني القرآن، والتطبيق العملي لآياته؟ الحق أنه لا يوجد أحق من الرسول ﷺ بهذا البيان، هذا البيان الذي سلمنا أن

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥.

(٣) سورة النحل، الآية: ٤٣.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٩.

الرسول هو أحق الناس به، هو ما يسمىٰ بالسنة أو الحديث النبوي الشريف، وهذا البيان من الرسول ﷺ يوحىٰ من الله تعالىٰ كما مر في الأحاديث "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه" فالرسول أوتي القرآن وبيانه وهو السنة.

علىٰ أن الأحكام المستمدة من السنة مأخوذة في الحقيقة من القرآن الكريم وتوجيهه العام، ومستقاة من أصوله، ومستوحاة من أهدافه، إذ إنها إما تخصيص لعمومه، أو مفسرة لمجمله، أو مقيدة لمطلقه، أو شارحة لكيفية تطبيق بعض أحكامه، وهذا ما فهمه الصحابة وعلموه وهو أن السنة وأحكامها تعتبر مأخوذة من القرآن الكريم، لأن الله تعالىٰ قد أحال المسلمين في بعض نصوصه إلىٰ السنة، وقصة المرأة الأسدية مع عبد الله بن مسعود في لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة حينما قالت: لقد قرأت ما بين دفتي المصحف فلم أجد اللعن فيه، قال: أما إنك لو قرأت لوجدتيه، ألم تقرأي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، فالأخذ بالسنة في الواقع أخذ بالقرآن، لأن القرآن أحالنا عليها في بعض الأحكام، كما أن السنة هي التاريخ التطبيقي للقرآن، فالجهل بها جهل لكيفية تطبيق القرآن، كما أنها المصدر الوحيد لمعرفة سبب النزول، ومعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه، وهذه أمور ضرورية جدًا لتحديد معنىٰ النص القرآني في كثير من الآيات.

ولنضرب أمثلة حية من أحكام السنة المخصصة لعموم محكم القرآن أو المفسرة لمجمله: -

١- قال تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[1]. فإن ظاهر هذه الآية يدل علىٰ أن كل ولد يرث

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

والده وكل مولود يرث والده، لكن جاءت السنة فبينت أن المراد بذلك مع اتفاق الدين بين الوالدين والمولودين، وأما إذا اختلف الدينان فإنه مانع من التوارث، واستقر العمل علىٰ ما وردت به السنة في ذلك فقد صح عنه ﷺ من حديث أسامة بن زيد أنه قال: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"(١).

٢- قال تعالىٰ في المرأة التي يطلقها زوجها ثلاثًا: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾(٢)، فاحتمل أن يكون المراد به عقد النكاح وحده واحتمل أن يكون المراد به الإصابة بعد العقد، فعن عائشة رضي الله عنها أن رفاعة القُرَظي طلق امرأته فبت طلاقها فنكحت بعده عبد الرحمن بن الزَّبير فجاءت رسول الله ﷺ، فقالت: إنها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات، فتزوجت بعبد الرحمن بن الزَّبير، وإنه والله ما معه إلا مثل هذه الهدبة- وأخذت بهدبة من جلبابها- قال: فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكًا، وقال: "لعلك تريدين أن ترجعي إلىٰ رفاعة؟ لا حتىٰ يذوق عُسَيلتك، وتذوقي عُسَيلته"، قالت: وأبو بكر جالس عند رسول الله ﷺ، وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة، لم يؤذن له، فطفق خالد ينادي أبا بكر، ألا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ(٣).

٣- قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨﴾(٤)، لكن ليس في الآية الكريمة بيان قيمة المسروق ولا

(١) صحيح البخاري- كتاب الفرائض-٢٥ - بَاب: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، يُقْسَمَ الْمِيرَاثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ، برقم: ٦٣٨٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٣) صحيح البخاري- كتاب الشهادات- باب شهادة المختبئ- برقم: ٢٤٩٦.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

الحرز الذي هو شرط القطع ولم تبين الآية الكريمة من أين تقطع يد السارق أمن الكف، أم من المرفق، أم من المنكب؟ فجاءت السنة فبينت مقدار المسروق وهو ربع دينار كما بينت الحرز وهو يختلف لأنه يكون في كل شيء بما يناسبه، كما بينت السنة أن القطع يكون من مفصل الكف.

٤- والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة جدًا، فمنها الصلوات الخمس فإن الله تعالىٰ قال في القرآن الكريم: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1]، وليس في القرآن بيان عدد الصلوات ولا تحديد أوقاتها، ولا عدد الركعات في كل صلاة، ولا كيفياتها، فجاءت السنة فبينت كل ذلك تفصيلًا، وهكذا الزكاة والحج وكثير من العبادات والمعاملات والأحكام الأخرىٰ.

وإني لأتوجه إلىٰ منكري حجية السنة فأقول لهم: إذا كنتم لا تعتبرون السنة حجة عليكم، ولا تعملون بها فكيف تقيمون الصلاة أخذًا من القرآن، وكيف تؤدون الزكاة وكيف تقطعون يد السارق وتقيمون الحدود، وتوزعون المواريث والتركات؟ فماذا يكون جوابهم يا ترىٰ؟ سبحانك ربنا هذا ضلال مبين.

وهذه الفتنة ليست بحديثة العهد، فقد قذفها الشيطان في نفوس بعض الناس في القرآن الأول، فهذا الخطيب البغدادي يسوق بسنده في كتابه "الكفاية" إلىٰ الصحابىٰ الجليل عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان جالسًا ومعه أصحابه يحدثهم، فقال رجل من القوم لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له عمران بن حصين: ادنه، فدنا، فقال: أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلىٰ القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعًا، وصلاة العصر أربعًا، والمغرب ثلاثًا، تقرأ في اثنتين، أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلىٰ القرآن

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

أكنت تجد الطواف بالبيت سبعًا، والطواف بالصفا والمروة ثم قال: أي قوم، خذوا عنا فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضلن، وفي رواية أخرىٰ: أن رجلًا قال لعمران بن حصين ما هذه الأحاديث التي تحدثونها وتركتم القرآن؟ قال: أرأيت لو أبيت أنت وأصحابك إلا القرآن، من أين كنت تعلم أن صلاة الظهر عدتها كذا وكذا، وصلاة العصر عدتها كذا، وحين وقتها كذا، وصلاة المغرب كذا، والموقف بعرفة، ورمي الجمار كذا، واليد من أين تقطع، أمن هنا أم هاهنا أم من هاهنا، ووضع يده علىٰ مفصل الكف، ووضع يده عند المرفق، ووضع يده عند المنكب، اتبعوا حديثنا ما حدثناكم وإلا والله ضللتم.

وساق بسنده إلىٰ أبي أيوب السختياني أنه قال: إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا؛ وحدثنا بالقرآن- فاعلم أنه ضال مضل[1].

أقسام الحديث:

أولا: أقسام الحديث باعتبار الصحة والضعف:

وأهل هذا الشأن قسموا السنن.. إلىٰ صحيح وضعيف وحسن (وأهل هذا الشأن) وهم أهل الحديث (قسموا السنن إلىٰ) ثلاثة أقسام: حديث (صحيح)، وحديث (ضعيف)، وحديث (حسن)[2].

---

(١) الكفاية في علم الرواية - باب: مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ حُكْمِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ وَحُكْمِ سَنَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ وَلُزُومِ التَّكْلِيفِ، ص٨-١١.

(٢) شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين المعروف بأبي العيني الحنفي (ت: ٨٩٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة الأولىٰ: ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، عدد الأجزاء: ١.

الحديث: وهو ما أضيف إلىٰ النبي وقيل الحديث ما جاء عن النبي سواء كان كلمة، أو كلامًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو صفة حتىٰ الحركات والسكنات، يقظة أو منامًا.

أما السنة: فتختص بالمرفوع اتفاقًا وقيل بينهما خصوص وعموم مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس.

وعبرت هنا بالخبر ليكون أشمل لأنه يتناول المرفوع عند الجمهور باعتبار الترادف ويتناول: الموقوف والمقطوع عند من عدا الجمهور[1]. اهـ

الحديث والسنة:

ولو أخذنا بالرأي السائد بين المحدثين، ولاسيما المتأخرين منهم، لرأينا الحديث والسنة مترادفين متساويين، يوضع أحدهما مكان الآخر: ففي كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلىٰ النبي ﷺ، بيد أن رد هذين اللفظين إلىٰ أصولهما التاريخية يؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحًا.

فالحديث - كما لا حظ أبو البقاء[2]، هو اسم من التحديث، وهو الإخبار، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلىٰ النبي عليه الصلاة والسلام "[3].

---

(١) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهرة (ت: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضىٰ الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢.

(٢) أبو البقاء هو أيوب بن موسىٰ الحسيني القريمي الكفوي، كان من قضاة الأحناف، وتوفي سنة ١٠٩٢، وهو قاض بالقدس.

(٣) كليات أبي البقاء: ص١٥٢، ط. الأميرية سنة ١٢٨٠هـ.

ومعنىٰ "الإخبار" في وصف الحديث كان معروفًا للعرب في الجاهلية منذ كانوا يطلقون علىٰ "أيامهم المشهورة" اسم "الأحاديث"[١]. ولعل الفراء[٢] قد تنبه إلىٰ هذا المعنىٰ حين رأىٰ أن "واحد الأحاديث أحدوثة، ثم جعلوه جمعًا، للحديث"[٣]. ومن هنا شاع علىٰ الألسنة "صار أحدوثة"[٤]، أو "صار حديثًا"[٥]، إذا ضرب به المثل. واستعمل الشاعر أبو كلده في بيت واحد المثل والأحدوثة في بيت واحد المثل والأحدوثة كأنما ليشير إلىٰ ترادفهما فقال:

ولا تصبحوا أحدوثة مثل قائل به يضرب الأمثال من يتمثل[٦]

وكيفما تقلب مادة "الحديث" تجد معنىٰ "الإخبار" واضحًا فيها حتىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ﴾[٧]، وقوله: ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[٨].

وقد استشعر بعض العلماء في مادة "الحديث" معنىٰ "الجديد"، فأطلقوه علىٰ ما يقابل القديم، وهم يريدون بالقديم كتاب الله، وبالجديد ما أضيف إلىٰ رسول الله. قال شيخ الإسلام ابن حجر في "شرح البخاري": "المراد بالحديث في عرف الشرع: ما يضاف إلىٰ النبي ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم"[٩]. وهذا يفسر لنا

---

(١) فتوح البلدان للبلاذري، ص٢٩.

(٢) هو يحيىٰ بن زياد الديلمي، أحد نحاة الكوفة وأئمتها المشهورين في اللغة، له كتاب في معاني القرآن، توفي سنة ٢٠٧هـ. انظر: طبقات الزبيدي، ص١٤٦.

(٣) انظر: قواعد التحديث، ص٢٥.

(٤) الأغاني، ٢١/ ١٥٠.

(٥) الأغاني، ١٤/ ٤٧.

(٦) الأغاني، ١٠/ ١٢٠.

(٧) سورة الطور، الآية: ٣٤.

(٨) سورة الزمر، الآية: ٢٣.

(٩) التدريب: ٤.

- إلىٰ حد كبير - تورع كثير من العلماء من إطلاق اسم الحديث علىٰ كتاب الله واستبدالهم "كلام الله" بحديث الله. وفي "سنن ابن ماجه" رواية لحديث نبوي تكاد تقطع بضرورة هذا الورع وهذا الأدب في التعبير: عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: "إنما هما اثنتان: الكلام والهدي. فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد"[1].

وإذا ما وجدنا في جل كتب السنن "إن أحسن الحديث كتاب الله" ثم لاحظنا تفرد ابن ماجه برواية "أحسن الكلام" أدركنا أنه ليس بمستبعد أن يكون الورع حمله علىٰ إيثار هذا التعبير، وكان أقل ما نستنبطه من ذلك أن في العلماء من تحرج من إطلاق اسم الحديث علىٰ كتاب الله القديم.

والنبي ﷺ سمىٰ بنفسه قوله "حديثًا" وكاد بهذه التسمية يميز ما أضيف إليه عما عداه، حتىٰ كأنه وضع الأصول لما اصطلحوا فيما بعد علىٰ تسميته "بالحديث". جاءه أبو هريرة يسأله عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة، فكان جوابه عليه السلام: "أنه علم أن لن يسأله عن هذا الحديث أحد قبل أبي هريرة لحرصه علىٰ طلب الحديث"[2].

والسنة في الأصل - ليست مساوية للحديث، فإنها - تبعًا لمعناها اللغوي - كانت تطلق علىٰ الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة، لأن معنىٰ السنة لغة الطريقة. فإذا كان الحديث عامًا يشمل قول النبي وفعله، فالسنة خاصة بأعمال النبي عليه السلام. وفي ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحيانًا:

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ١٨، رقم الحديث: ٤٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: الحرص علىٰ الحديث، رقم ٩٩.

"هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع"، أو قولهم: "إمام في الحديث، وإمام في السنة، وإمام فيهما معًا"[(١)]، وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم بالآخر، كأنهما متغايران من كل وجه، حتىٰ صح أن يذكر ابن النديم كتابًا بعنوان "كتاب السنن بشواهد الحديث"[(٢)].

وحين عبر الإسلام عن الطريقة بالسنة لم يفاجئ العرب، فلقد عرفوها بهذا المعنىٰ كما عرفوا نقيضها وهي البدعة[(٣)]. وكان في وسعهم أن يفهموا منها هذا المعنىٰ حتىٰ عند إضافتها إلىٰ اسم الجلالة في مثل قوله تعالىٰ: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾[(٤)].

أما الذين سمعوا لفظها من النبي ﷺ في مثل قوله: "عليكم بسنتي"[(٥)]، فما كان لهم حينئذ أن يترددوا في انصرافها إلىٰ أسلوبه ﷺ وطريقته في حياته الخاصة والعامة.

والمدينة المنورة- كما سنرىٰ - أحرص البلاد علىٰ السنة النبوية حتىٰ سميت "دار السنة". وفي جنباتها المشرفة بدأ مفهوم "السنة" يأخذ شكلًا سياسيًا واجتماعيًا إلىٰ جانب الشكل الديني الأساسي: فالرسول ﷺ يصرح بأن "من أحدث في المدينة حدثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"[(٦)]. وكأن في هذا الحديث إيماء إلىٰ براءة الله ورسوله من كل منشق علىٰ الجماعة، خالع يد الطاعة، مؤثر البدعة علىٰ

(١) من ذلك ما يراه عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨) "من أن سفيان الثوري إمام في الحديث، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعًا". انظر: الزرقاني علىٰ الموطأ، ١/ ٤.

(٢) الفهرس لابن النديم، ص٢٢٠.

(٣) انظر: الأغاني ٧/ ١١٩ وفيما يتعلق بالبدعة: ٧/ ١١٤.

(٤) سورة الأحزاب، الآيتان: ٣٨ و٦٢.

(٥) سنن ابن ماجه ١/ ١٦، رقم الحديث: ٤٢.

(٦) صحيح البخاري، الاعتصام، رقم ٦.

السنة. فلينصح الأب ابنه: "يا بني إياك والحدث"، وليستجب الابن لأبيه مكبرًا تقيده بالسنة المطهرة: "ولم أر أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام"[(١)]، وليقل المتهم في دينه مدافعًا عن نفسه: "ما أحدثت في الإسلام حدثًا ولا أخرجت من طاعة يدًا"[(٢)].

ما أسرع ما انتقل المسلمون إذن من المعنىٰ الإقليمي الضيق إلىٰ المعنىٰ الشامل الواسع! إنهم لا يخشون إحداث الحدث في المدينة وحدها "دار السنة"، بل يخشون الحدث في الإسلام كله، في كل بلد بلغته الدعوة المباركة، فالمبدأ عام شامل، وقد وضعه الرسول ﷺ بنفسه مُذ قال: "شر الأمور محدثاتها"[(٣)]، وقال: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"[(٤)].

ولم يكن لهذا المبدأ النبوي الصريح إلا نتيجة واحدة حاسمة: فعلىٰ قدر الخوف من إحداث الحدث في الإسلام كانت الرغبة في المحافظة علىٰ سنة رسول الله. وإن كل مؤمن لا يظل قلبه ونظر معلقين بشخص الرسول، ولا يصوغ نفسه وعمله وفق الخلق النبوي، ووفق ما جرت به السنة[(٥)]، أو مضت عليه[(٦)]، ليس صادق الإيمان ولا هو من المقربين.

---

(١) سنن الترمذي ١/ ٥١.

(٢) الأغاني ٢١/ ١٤٤.

(٣) مسند أحمد: (٢٨/ ٣٧٣) - برقم: (١٧١٤٤)، وسنن الترمذي- أبواب العلم عن رسول الله ﷺ - باب: (١٦) بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ الْبِدَعِ، برقم: (٢٦٧٦)، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه. وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب: ٨ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدِّ مُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، برقم: ١٧١٨، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٥) البخاري، الاعتصام، رقم ٤.

(٦) سنن أبي داود ٢/ ٣٦٨، رقم ٢٢٥٠.

وإذا كان هذا الرجل من المشتغلين بالحديث النبوي زادت تبعته، فما يفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ، بل يتردد في كثير من الأمور قبل الإقدام عليها ليعرف أقربها إلىٰ السنة، من تشميره ثيابه[١]، وطرقه الباب للاستئذان علىٰ المحدث[٢]، وإفشائه السلام غير مجاوز القدر المستحب من رفع الصوت[٣]، وجلوسه حيث ينتهي به المجلس وامتناعه من الجلوس في صدر الحلقة أو وسطها[٤]، أو بين اثنين بغير إذنهما[٥]، وما شابه هذه الخصال النبوية التي اشتمل عليها كتاب الأدب في جميع كتب "السنن".

وحين بعد العهد بالوحي وبرسول الله ﷺ أضحىٰ التشبه بالسلف الصالح ضربًا من التأسي بالسنة النبوية. وصار هؤلاء المتشبهون بالسلف ينسبون إليه فيسمون "السلفيين"[٦]، وبات حياتهم وقفًا علىٰ إحياء السنة وإماتة البدعة[٧]، وكان المتدينون الصادقون ينظرون إليهم نظرة إجلال وإكبار في مختلف العصور، غير أنهم لم يسلموا من أذىٰ المبتدعة وأهل الأهواء، ولا من غلاة المتصوفين، ولا من الأدباء المتطرفين.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ٢٢.

(٢) الجامع، ٢/ ٢٤.

(٣) الجامع، ٢/ ٢٦.

(٤) الجامع، ٢/ ٢٨.

(٥) الجامع، ٢/ ٢٩.

(٦) المشتبه في أسماء الرجال للذهبي، ص٢٦٩.

(٧) وعلىٰ طريقة المستشرقين في إحصاء الجزئيات واستقراء التفصيلات، قام جولدتسيهر بجمع طائفة حسنة من المعلومات عن إحياء السنة في مختلف العصور الإسلامية، وليس لنا اعتراض علىٰ النتيجة التي خرج بها من دراسته لهذه الناحية بالذات، فقد أثبت أن إحياء السنة كان يرادف غالبًا العمل علىٰ نشرها وتثبيتها في نفوس الأفراد.

ومضىٰ السلفيون لا يبالون بشيء من أذىٰ العامة، فحسبهم شرفًا أنهم حفظوا سنن الهدىٰ حين ضيعها الناس!

ولئن أطلقت السنة في كثير من المواطن علىٰ غير ما أطلق الحديث، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما - علىٰ الأقل - كان دائمًا يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول صلوات الله عليه يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة؟ وهل موضوع الحديث يغاير موضوع السنة؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد؟ ألا ينتهيان أخيرًا إلىٰ النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله، وفي أعماله المؤيدة لأقواله؟

حين جالت هذه الأسئلة في أذهان النقاد لم يجدوا بأسًا في أن يصرحوا بحقيقة لا ترد: إذا تناسينا موردي التسميتين كان الحديث والسنة شيئًا واحدًا، فليقل أكثر المحدثين: إنهما مترادفان.

ثانيا: أقسام الحديث من حيث عدد الرواة:

أرسل الله سيدنا محمدًا ﷺ بالهدىٰ ودين الحق، وأنزل عليه القرآن دستورًا ونورًا للأمة ومنهاجًا يضيء طريقها، وجعل رسوله ﷺ في مقام الشارح للكتاب والمبين له. ولقد قام رسول الله ﷺ بذلك خير قيام، فتولىٰ تفصيل مجمله وتقييد مطلقه وتخصيص عامه، وربما ذهب في البيان إلىٰ ما لم يتناوله كتاب الله عز وجل مما يدخل في نطاق مهمته الربانية رسولًا يوجه الأمة إلىٰ الخير.

ومن هنا: تتحدد طبيعة العلاقة القائمة بين الكتاب والسنة؛ فالسنة النبوية تفصل مجمل القرآن، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتشرح وتبين ما يحتاج منه إلىٰ بيان، وذلك مصداقًا لقول الله عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1].

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

أولًا: المتواتر:

لغةً:

هو تَرَادُفُ الْأَشْيَاءِ الْمُتَعَاقِبَةِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، بَيْنَهُمَا فَتْرَةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]؛ أَيْ: رَسُولًا بَعْدَ رَسُولٍ، بَيْنَهُمَا فَتْرَةٌ[(١)].

اصطلاحًا:

ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم علىٰ الكذب، عن مثلهم إلىٰ منتهاه، وشروط التواتر ما يلي:

١- عدد كثير تحيل العادة اجتماعهم علىٰ الكذب.

٢- أن تكون هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

٣- أن يكون مستند خبرهم الحس، كقوله سمعنا أو أخبرنا، أما إذا كان مستندهم العقل كحدوث العالم مثلًا، فلا.

فإذا اختل شرط من شروط التواتر، في أي طبقة من طبقات السند فلا يسمىٰ متواترًا، وإنما هو آحاد[(٢)].

والمتواتر قسمان:

١- لفظي، وهو: ما تواتر لفظه ومعناه، مثل حديث من كذب عليّ متعمدًا فليتبوء مقعده من النار.

٢- معنوي، وهو: ما تواتر معناه، وإن لم يتواتر لفظه، مثل أحاديث رفع الدين في الدعاء.

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي، ٤/ ١٥.

(٢) نزهة النظر في شرح نخبة الفكر، ص٤٢، ط. نور الدين عتر- دمشق.

ما يفيده المتواتر:

جمهور العلماء علىٰ أنه يفيد العلم القطعي الضروري لا النظري، لذا لا يصح إنكاره ولا البحث عن استدلاله؛ لأنه ثابت قطعًا، وخالف جماعة قليلة في هذا، ومنهم من توقف[(١)].

ثانيًا: الآحاد:

لغة:

جمع أحد، وهو بمعنىٰ الواحد، وخبر الواحد ما يرويه شخص واحد.

وقال ابن الأثير: (الأحد) في أسماء الله تعالىٰ، هو الفرد الذي لم يزل وحده، ولم يكن معه آخر، وهو اسم بني لنفي ما يذكر معه من العدد، تقول: ما جاءني أحد، والهمزة بدل من الواو، وأصله وحد، لأنه من الوحدة[(٢)].

اصطلاحًا:

وهو: ما لم يجمع شروط المتواتر المتقدمة أو أحدها، سواء كان رواته واحدًا أو عددًا[(٣)].

وينقسم الآحاد باعتبار عدد طرقه ورواياته، إلىٰ ثلاثة أقسام:

١- الغريب:

وهو لغة:

صفة مشبهة بمعنىٰ المنفرد، أو البعيد عن أقاربه[(٤)].

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢/ ١٨.

(٢) انظر: النهاية لابن الأثير ١/ ٧، واللسان لابن منظور ٣/ ٧٠، والقاموس للفيروزآبادي ١/ ٢٨٣.

(٣) نزهة النظر لابن حجر، ص٤٢.

(٤) نزهة النظر لابن حجر، ص٤٤.

واصطلاحًا:

ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند، وقد يعبر علماء الحديث عنه بالفرد.

ومثاله: حديث "إنما الأعمال بالنيات" فقد تفرد به عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، ولا يرويه عن عمر إلا علقمة بن وقاص، ولا يرويه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولا يرويه عن التيمي إلا يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر الحديث.

٢- **العزيز:**

لغة: من قولهم: عزَّ- أي: قوي، ومنه قوله تعالىٰ ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، أو عزّ بمعنىٰ قلّ، كما قالوا: الإنصاف عزيز[(١)].

وهو: ما يرويه اثنان عن اثنين في كل طبقة، ولو كان ذلك في طبقة واحدة، ولا مانع من أن يزيد في بعض طبقاته، فالمدار تحقق التثنية في طبقة ما.

ومثاله ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة، والشيخان من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: "لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين" فقد رواه من الصحابة أنس وأبو هريرة، ورواه عن أنس اثنان: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة اثنان، شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز اثنان: إسماعيل ابن عُلية وعبد الوارث، ثم رواه عن كل منهما جماعة.

٣- **المشهور،** وسماه جماعة من الفقهاء: المستفيض، وهو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر.

وقد جعل الحنفية المشهور قسيم المتواتر والآحاد، وعرفوه بأنه ما كان آحادًا في

(١) ينظر: تاج العروس- مادة عزز.

القرن الأول، ثم تواتر بعد ذلك، وكثرت رواته في القرن الثاني والثالث[١].

ومثاله: حديث أنس رضي الله عنه الذي رواه الشيخان[٢]: "أن النبي ﷺ قنت شهرًا يدعو علىٰ رِعْل وذَكوان"، فقد رواه عن أنسٍ: قتادة وعاصم، وأبو مجلز: لاحق بن حميد، وأنس بن سيرين، ورواه عن كل واحدٍ جماعة.

ما يفيده خبر الآحاد:

ذهب العلماء في مجال الأخذ به مذاهب مختلفة، وإليك بيانها مع ذكر حجج كل مذهب:

المذهب الأول: أن خبر الواحد الثقة يفيد العلم اليقيني مطلقًا:

وهذا مذهب داود الظاهري والحسين بن علي الكرابيسي والحارث بن أسد المحاسبي، ونقل عن الإمام أحمد في رواية، وحكاه ابن خويزمنداد عن الإمام مالك، وجزم به الإمام الشافعي في كتاب اختلاف مالك[٣].

وقد أطال ابن حزم النفس في إيراد الأدلة علىٰ صحة هذا المذهب والرد علىٰ مخالفيه في الإحكام، فقال بعد سرد مقدمات: "وإذا صح هذا فقد ثبت يقينًا أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغًا إلىٰ رسول الله ﷺ حق مقطوع به، موجب للعلم والعمل معًا"[٤]. وقال عبد العزيز البخاري في شرح أصول البزدوي: "ذهب أكثر أصحاب

---

(١) انظر: تيسير التحرير شرح كتاب التحرير للشيخ محمد أمين باد شاه، ٣/ ٣٧.

(٢) صحيح البخاري، أبواب الجزية والموادعة، باب دعاء الإمام علىٰ من نكث عهدا، برقم: ٢٩٩٩، و: صحيح مسلم- كتاب الصلاة، بَاب: اسْتِحْبَابِ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ، إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ، برقم: ٦٧٥.

(٣) ذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة انظر: مختصر الصواعق، ص٥٧٥.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ١٣٧.

الحديث إلىٰ أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة، وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل"[١].

واختاره من المتأخرين العلامة صديق حسن خان فقال في كتابه "الدين الخالص": "والضرب الآخر من السنة خبر الآحاد يرويه الثقات الأثبات بالسند المتصل والصحيح والحسن، فهذا يوجب العمل عند جماعة من علماء الأمة وسلفها الذين هم القدوة في الدين والحجة الأسوة في الشرع المبين، ومنهم من قال: يوجب العلم والعمل جميعًا، وهو الحق وعليه درج سلف هذه الأمة، وأئمتها، لأن المتواترات - علىٰ حساب اصطلاح القوم - قليل جدًا، وغالب السنة الشريفة آحاد، والعمل بها واجب حتم"[٢].

واختار هذا القول من المعاصرين الأستاذ العلامة أحمد شاكر فقال في الباعث الحثيث بعد أن ذكر أقوال العلماء في إفادته: "والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله، من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي، سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما، وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني، لا يتحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل.. وهذا العلم اليقيني النظري يبدو ظاهرًا لكل من تبحر في علم من العلوم، وتيقنت نفسه بنظرياته، واطمأنَّ قلبه إليها.... "[٣].

وممن قال هذا الرأي أيضًا الدكتور صبحي الصالح في كتابه علوم الحديث حيث قال: "ورأي ابن حزم أولىٰ بالاتباع؛ إذ لا معنىٰ لتخصيص أحاديث الصحيح بإفادة

(١) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ٢/ ٣٧١.

(٢) الدين الخالص، ٣/ ٢٨٤.

(٣) الباعث الحثيث، ص٣٧.

القطع، لأن ما ثبت صحته في غيرهما ينبغي أن يحكم عليه بما حكم عليه فيها.. كما أنه لا معنىٰ للقول بظنية حديث الآحاد بعد ثبوت صحته، لأن ما اشترط فيه لقبول صحته يزيل كل معاني الظن ويستوجب وقوع العلم اليقيني به".

قلت: وهذا الحق الذي لا يعول علىٰ غيره.

المذهب الثاني: أنه يفيد العلم اليقيني، إذا احتفت به القرائن:

وهذا مذهب عامة أهل الحديث، وكثير من محققي الفقه والأصول والكلام؛ من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة، وغيرهم.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنواع الخبر المحتف بالقرائن فقال- في "نزهة النظر": "والخبر المحتف بالقرائن أنواع: منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفت به قرائن:

- منها جلالتهما في هذا الشأن.
- وتقدمهما في تمييز الصحيح علىٰ غيرهما.
- وتلقىٰ العلماء كتابيهما بالقبول.

وهذا التلقي وحده أقوىٰ في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما علىٰ الآخر.

وما عدا ذلك فالإجماع حاصل علىٰ تسليم صحته... وممن صرح بإفادة ما أخرجه الشيخان العلم النظري: الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، ومن أئمة الحديث: أبو عبد الله الحميدي وأبو الفضل ابن طاهر وغيرهما".

قلت: ويضاف إلىٰ ذلك أيضًا: وجود المستخرجات الكثيرة علىٰ هذين الكتابين، بحيث لا يوجد حديث فيه علة إلا وجاء في المستخرجات في كثير من الأحيان سليمًا، مما يفيد تعدد طرق حديث الصحيحين ويزيدها قوة علىٰ قوة.

وقال الحافظ: "ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل، وممن صرح بإفادته العلم النظري الأستاذ أبو منصور البغدادي، والأستاذ أبو بكر بن فورك وغيرهما.

ومنها: المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريبًا؛ كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلًا ويشاركه فيه غيره من الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول مما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم، ولا يتشكك من له أدنىٰ ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكًا مثلًا لو شافهه بخبر أنه صادق فيه، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعد عما يخشىٰ عليه من السهو"[1].

وقال ابن كثير في مختصر علوم الحديث: "وقفت بعد هذا علىٰ كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة؛ منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد وأبو يعلي بن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال: وهو قول أكثر أهل الكلام من

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص١٠.

الأشعرية وغيرهم؛ كأبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة"[1].

وقال ابن تيمية: "ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول، فعملوا به.. فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق؛ لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقًا وعملًا بموجبه، والأمة لا تجتمع علىٰ ضلالة؛ فلو كان في نفس الأمر كذبًا لكانت الأمة قد اتفقت علىٰ تصديق الكذب والعمل به وهذا لا يجوز عليها".

ثم قال: "ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم؛ فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث... "[2].

وقال الإمام الصنعاني: "قد علم أن خبر الواحد يفيد الظن، فإذا حفته القرائن أفاد العلم كما قال الحافظ في النخبة وشرحها: وقد يقع فيها - أي أخبار الآحاد المنقسمة إلىٰ مشهور وعزيز وغريب، وهي أقسام الآحاد - ما يفيد العلم النظري بالقرائن علىٰ المختار"[3].

المذهب الثالث: أن خبر الواحد الثقة يفيد الظن ولا يفيد العلم:

ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، ولكنه حجة من حجج الشرع يلزم العمل به سواء أكان في العقائد أم غيرها. وممن قال بهذا المذهب الإمام ابن عبد البر القرطبي، فهو يقول عن حديث الآحاد: "إنه يوجب العمل دون العلم"[4].

---

(١) مختصر علوم الحديث، ص٣٦.

(٢) الفتاوىٰ، ١٨/ ١٦-١٧.

(٣) توضيح الأفكار، ١/ ٢٦.

(٤) نقله ابن تيمية في المسودة، ص٢٤٤.

وقال في أول كتاب التمهيد ما نصه: "أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار - فيما علمت - علىٰ قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، علىٰ هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلىٰ يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافًا. وقد أجمع المسلمون علىٰ جواز قبول الواحد السائل المستفتىٰ لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله"[1].

وقد أفرد الحافظ أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ لهذه المسألة كتابًا مستقلًا سماه "الشواهد في إثبات خبر الواحد" ذكره في مقدمة التمهيد.

ومن القائلين بهذا المذهب أيضًا: النووي ووافق الإمام العز بن عبد السلام، فقال النووي في كتاب التقريب: "وذكر الشيخ تقي الدين - يعني ابن الصلاح - أن ما رواياه - يعني في الصحيحين - أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر"[2].

وممن قال بهذا الرأي أيضًا: الإمام أبو السعادات ابن الأثير في مقدمة "جامع الأصول"، حيث قال: "وخبر الواحد لا يفيد العلم، ولكنا متعبدون به"[3].

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بجواز الخطأ والنسيان علىٰ الثقة عقلًا، ومع هذا الجواز العقلي لا يمكن ادعاء القطع، وتلقي الأمة الحديث بالقبول إنما أفاد وجوب العمل به. قلت: أرىٰ الخلاف بين هؤلاء وبين الذين يقولون إنها تفيد العلم

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ١/ ٢-٣.

(٢) التقريب، ص٦.

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول، ١/ ١٢٥.

خلافًا نظريًا ليس له أثر في الواقع، فالجميع يوجبون العمل بخبر الواحد إذا توافرت فيه شروط القبول.

هذا، وإننا لا نقول باستحالة الخطأ علىٰ جميع النقلة ولا بعصمتهم من تعمد الكذب، ولكننا نقول بالجزم والتصديق عند ظهور علامات تؤيد ذلك، ويقول الإمام ابن القيم: "إن الراوي إذا كذب أو غلط أو سها فلابد أن يقوم دليل علىٰ ذلك، ولابد أن يكون في الأمة من يعرف كذبه وغلطه ليتم حفظه لحججه وأدلته، ولا تلتبس بما ليس منها"[1].

وينبغي أن نشير إلىٰ أنه لا يمكن أن يكلف الله عَزَّوَجَلَّ بأمر - ولم يثبت هذا التكليف من طريق التواتر - ثم يعمل المسلم ذلك التكليف وهو يعتقد أن هذا الذي يفعله أمر ظني أو احتمالي والعلم بصحته غير واجب شرعًا، وقد سئل الإمام أحمد عن إنسان يقول: إن الخبر يوجب عملًا ولا يوجب علمًا، فعاب ذلك وقال: ما أدري ما هو؟![2].

المذهب الرابع: أن خبر الآحاد يفيد الظن، ولذلك لا يصح الاعتماد عليه في العقيدة وفي الغيبيات، أما ما سوىٰ ذلك في الأحكام العملية وغيرها فإنه يجب العمل به:

وممن قال بهذا المذهب: بعض علماء الكلام، وقال به جمع من المتأخرين والمعاصرين، منهم الشيخ عبد الوهاب النجار؛ فقد قال في كتاب قصص الأنبياء ما نصه: "الخبر إذا كان رواته آحادًا فلا يصلح أن يكون دليلًا علىٰ ثبوت الأمور الاعتقادية الغرض منها القطع، والخبر الظني الثبوت أو الدلالة لا يفيد القطع"[3].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٤.

(٢) نقله ابن تيمية في المسودة، ص٢٤٢.

(٣) قصص الأنبياء في القاعدة رقم (٤) وقد رد عليه الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري في كتاب (آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ) وفي كتاب (عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ).

ومنهم أيضًا: الشيخ محمود شلتوت، فقد قال في الفتاوىٰ - بعد أن ذكر وفاة سيدنا عيسىٰ عليه السلام وأنه لا ينزل في آخر الزمان - ما نصه: "وإذا صح هذا الحديث - يعني حديث أبي هريرة في نزول عيسىٰ - فهو حديث آحاد، وقد أجمع العلماء علىٰ أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات"[1].

ويستدل هؤلاء علىٰ هذا القول بأن العقائد قطعية فلا يجوز أن يحتج عليها إلا بقطعي، وقد نهىٰ الله عز وجل عن اتباع الظن في العقائد، فقال تعالىٰ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨﴾[3]. وقال عز وجل: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٣﴾[4].

وقولهم هذا ضعيف؛ لأن كل ما ورد عن الرسول ﷺ فهو واجب التصديق واجب الاتباع خبرًا كان أو إنشاء، عقيدة كان أو غير عقيدة، للنصوص الكثيرة التي ذكرنا بعضها فيما سبق والتي تأمر بطاعة الرسول مطلقًا من غير تقييد، وأما الآيات الناهية عن اتباع الظن فإنها تعني الظن المذموم الذي لا يقوم عليه دليل وليس له أسس ثابتة، بل هو قائم علىٰ الهوىٰ والغرض المخالف للشرع، مثل إثبات الألوهية

---

(١) الفتاوىٰ، ص٥٤. وما ادعاه من الإجماع ليس صحيحًا؛ حيث إن ذلك مذهب جماعة من المتكلمين، وبعض من سار علىٰ نهجهم من المتأخرين. وخالفهم كثير من العلماء المحققين والأئمة المرضيين الذين نقلنا طرفًا من كلامهم في ثنايا هذا البحث. وقد رد عليه جماعة من العلماء منهم الشيخ مصطفىٰ صبري في كتابه القيم (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين) والشيخ محمد زاهد الكوثري في كتابه (نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسىٰ عليه السلام قبل الآخرة).

(٢) سورة النجم، الآية: ٢٣.

(٣) سورة النجم، الآية: ٢٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٣٣.

لغير الله عَزَّوَجَلَّ كما هو الحال في ظن المشركين في معبوداتهم، وهذا الظن يختلف تمامًا عن الظن المنسوب إلىٰ أحاديث الآحاد فهو ظن راجح ملحق بالقطعي في وجوب الاعتقاد والعمل به، فلا ارتباط بينه وبين النوع الأول من الظن المشار إليه بالنسبة لمعتقدات المشركين، "فإطلاق كلمة الظن علىٰ أحاديث الآحاد – وهي في حقيقتها أكثر السنة النبوية – وربطها بالمعنىٰ الوارد عند بعضهم في عبارة: إن الأئمة قاطبة يرون أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن، وأن الظن لا يغني عن الحق شيئًا، خطأ مبين؛ حيث أورد الظن معنىٰ واحدًا حصره في المفهوم الذي اتبعه المشركون في مواجهة حقائق القرآن الكريم"[1].

وقد ألف العلامة المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ كتابًا سماه **"وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة والأحكام"** وذكر عشرين وجهًا تدل علىٰ وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة وغيرها، ورد علىٰ هذا المذهب القائل بأنه لا يحتج بهذه الآحاد في العقيدة لأنها لا تفيد اليقين، وذكر أن القول بأن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في العقيدة قول مبتدع محدث لا أصل له في الشريعة، ولم يقل به أحد من الصحابة وسلف هذه الأمة، ومن المعلوم أن كل أمر مبتدع في أمر من أمور الدين باطل مردود، كما أن هذا القول يستلزم رد مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ لمجرد كونها في العقيدة، وقال أيضًا: "إن التفريق بين العقيدة والأحكام العملية، وإيجاب الأخذ بحديث الآحاد في هذه الأحاديث دون تلك إنما بُني علىٰ أساس أن العقيدة لا يقترن معها عمل، والأحكام العملية لا يقترن معها عقيدة، وكلا الأمرين باطل". ثم قال: "ومما يوضح لك أنه لابد من اقتران العقيدة في العمليات

(١) السنة المفترىٰ عليها، ص١٥٤. وانظر كتاب (إقامة البرهان علىٰ نزول عيسىٰ آخر الزمان)، للعلامة عبد الله بن الصديق الغماري).

أيضًا أو الأحكام: أنه لو افترض أن رجلًا يغتسل أو يتوضأ للنظافة أو يصلي مرتبطًا، أو يصوم تطببًا، أو يحج سياحة، لا يفعل ذلك معتقدًا أن الله ﷻ أوجبه عليه وتعبده به لما أفاده شيئًا، كما لا يفيده معرفة القلب إذا لم تقترن بعمل القلب الذي هو التصديق. فإذن كل حكم شرعي عملي يقترن به عقيدة ولابد ترجع إلىٰ الإيمان بأمر غيبي لا يعلمه إلا الله تعالىٰ، ولولا أنه أخبرنا به في سنة نبيه ﷺ لما وجب التصديق والعمل به".

ومما قاله أيضًا: "إن قولهم يستلزم تعطيل العمل بحديث الآحاد في الأحكام العملية أيضًا، وهذا باطل لا يقولون هم أيضًا به، وما لزم منه باطل فهو باطل، وبيانه: أن كثيرًا من الأحاديث العملية تتضمن أمورًا اعتقادية، فهذا رسول الله ﷺ يقول لنا: إذا جلس أحدكم في التشهد الأخير فليستعذ بالله من أربع: يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ومن عذاب جهنم، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال. رواه الشيخان[1]... " إلىٰ آخر كلامه.

المذهب الخامس: وهو مذهب الخوارج والمعتزلة، وهؤلاء لا يحتجون بأحاديث الآحاد، لا في العقائد، ولا في الأحكام:

وحجة هؤلاء هي نفس حجة المذهب السابق الذكر، أي أن هذه الأحاديث لا تفيد إلا الظن ولا تفيد علمًا مقطوعًا به لما فيها من احتمال الخطأ والوهم والكذب.

قلت: وهذا القول باطل؛ لأن من لوازمه الاقتصار علىٰ ما جاء في القرآن الكريم، وعلىٰ الأحاديث المتواترة، والتي لا يصل عددها إلىٰ مائتي حديث. وكأن هؤلاء هم

(١) صحيح البخاري- كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر، برقم: ١٣١١. وصحيح مسلم- كتاب الصلاة-باب ما يستعاذ منه في صلاة، برقم: ٥٨٨.

الذين عناهم الرسول ﷺ فيما صح عنه من حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "ألا هل عسىٰ رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ علىٰ أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالًا استحللناه، وما وجدنا فيه حرامًا حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله"[(١)]. وقال الإمام القرطبي في تفسيره: "وقد أنكرت جماعة من المبتدعة تعبد الله بالظن وجواز العمل به؛ تحكمًا في الدين ودعوىٰ في المعقول، وليس في ذلك أصل يعول عليه... "[(٢)].

القول الحق في قبول خبر الآحاد:

وبعد أن سردنا المذاهب في الاحتجاج بخبر الآحاد نقول: إن الحق الذي لا يعول علىٰ غيره: أن خبر الآحاد يفيد العلم والعمل جميعًا، إذا توافرت فيه شروط القبول، ولم يطعن فيه أحد من العلماء المعتبرين، سواء أكان في الصحيحين أم في غيرهما. وإليك الأدلة التي تفيد ذلك من الكتاب والسنة والإجماع[(٣)].

أولًا: الكتاب:

١- قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾[(٤)]، فالفرقة في الآية يراد بها الثلاثة فأكثر، والطائفة تصدق علىٰ الواحد والاثنين فهي جزء من الفرقة، ومن ذلك أن الله أمر بتشكيل واحد أو اثنين للخروج من كل فرقة تضم ثلاثة أفراد من أجل التفقه في الدين ومن أجل الإنذار بعد العودة، فدل ذلك علىٰ

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٦)، وابن ماجه (١٢). وأحمد ٤/ ١٣٠، واللفظ للترمذي.

(٢) تفسير القرطبي، ١٦/ ٣٣٢.

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه، ص١١٠-١١٥.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.

صحة أخذ العلم عن خبر الآحاد ودل بالتالي علىٰ وجوب العمل به"[1].

٢- وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾[2]، وفي قراءة لحمزة والكسائي وخلف: (فتثبتوا). ذكر الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان: أن أهل الأصول استدلوا بالآية علىٰ "قبول خبر العدل؛ لأن الآية تدل بدليل الخطاب - أعني مفهوم مخالفته - أن الجائي بنبأ إن كان غير فاسق بل عدلًا لا يلزم التبين في نبأه علىٰ قراءة: فتبينوا. ولا التثبيت علىٰ قراءة: فتثبتوا. وهو كذلك"[3].

٣- وقال تعالىٰ: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾[4].

قال ابن القيم: "وهذا يعم كل مخالف بلغة أمره ﷺ إلىٰ يوم القيامة، ولو كان ما بلغه لم يفده علمًا لما كان متعرضًا بمخالفة مالا يفيد علمًا للفتنة والعذاب الأليم، فإن هذا إنما يكون بعد قيام الحجة القاطعة التي لا يبقىٰ معها لمخالف أمره عذر"[5].

٤- وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[6].

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه، ص١١٠.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٦.

(٣) أضواء البيان، ٧/ ٦٢٧. وذلك نحو ذلك الأستاذ العلامة محمد الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير ٢٦/ ٢٣١.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٣.

(٦) سورة النساء، الآية: ٥٩.

قال ابن القيم: "ووجه الاستدلال: أنه أمر أن يرد ما تنازع فيه المسلمون إلىٰ الله ورسوله، والرد إلىٰ الله هو الرد إلىٰ كتابه، والرد إلىٰ رسوله هو الرد إليه في حياته وإلىٰ سننه بعد وفاته، فلولا أن المردود إليه يفيد العلم وفصل النزاع لم يكن في الرد إليه فائدة، إذ كيف يرد حكم المتنازع فيه إلىٰ مالا يفيد علمًا البتة؟ ولا يدري حق هو أم باطل؟ وهذا برهان قاطع بحمد الله"(١).

٥- قال تعالىٰ: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾(٢). قال ابن القيم: "وجه الاستدلال أن كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما أنزل الله، وهو ذكر من الله أنزله علىٰ رسوله، وقد تكفل سبحانه بحفظه، فلو جاز علىٰ حكمه الكذب والغلط والسهو من الرواة، ولم يقم دليل علىٰ غلطه وسهو ناقله لسقط حكم ضمان الله وكفالته لحفظه، وهذا من أعظم الباطل"(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: "واحتج بعض الأئمة لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾(٤). مع أنه كان رسولًا إلىٰ الناس كافة ويجب عليه تبليغهم، فلو كان خبر الآحاد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلىٰ الكل ضرورة، لتعذر خطاب جميع الناس شفاهًا، وكذا تعذر إرسال عدد التواتر إليهم"، قال الحافظ: "وهو مسلك جيد"(٥).

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٩-٥٠.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٣-٦٠٤.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٣-٦٠٤.

٦- وقال الإمام أبو محمد ابن حزم: "قال الله ﷻ عن نبيه ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[(١)]، وقال تعالىٰ آمرًا نبيه ﷺ أن يقول: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾[(٢)]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[(٣)]، وقال تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[(٤)]. فصح أن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله ﷻ لاشك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالىٰ فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالىٰ له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه وأن لا يحرف منه شيء أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان ببطلانه؛ إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالىٰ كذبًا وضمانًا خائسًا، وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل، فوجب أن الدين الذي أتانا به محمد ﷺ محفوظ بتولي الله تعالىٰ حفظه، مبلغ كما هو إلىٰ كل من طلبه مما يأتي أبدًا إلىٰ انقضاء الدنيا، قال تعالىٰ: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[(٥)].

فإذ ذلك كذلك فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلىٰ ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلىٰ أن يختلط به باطل موضوع اختلاطًا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين؛ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله تعالىٰ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[(٦)] كذبًا ووعدًا مخلفًا، وهذا لا يقوله مسلم"[(٧)].

---

(١) سورة النجم، الآية: ٣-٤.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٥٠.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٤) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٩.

(٦) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٧) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٣٦.

ثانيًا: السنة على حُجّية خبر الآحاد:

١- ثبت أن النبي ﷺ كان يرسل رسله إلىٰ الملوك في مختلف الأمصار لدعوتهم إلىٰ دين الإسلام، كما كان يبعث برسله إلىٰ الآفاق لنشر الدعوة الإسلامية وبيان أحكام هذا الدين، فقاموا بذلك وهم فرادىٰ(١).

قال الشافعي: "وبعث رسول الله ﷺ عماله واحدًا واحدًا ورسله واحدًا واحدًا، وإنما بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله ﷺ من شرائع دينهم، ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم، ويعطوهم مالهم، ويقيموا عليهم بالحدود، وينفذوا فيهم الأحكام.. ولو لم تقم الحجة عليهم بهم إذ كانوا في كل ناحية وجههم إليها أهل صدق عندهم ما بعثهم"(٢).

فمن ذلك:

أ- عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال: "خرج رسول الله ﷺ فقال: إن الله بعثني رحمة للناس كافة، فأدوا عني رحمكم الله... فبعث ابن حذافة إلىٰ كسرىٰ، وبعث سليط بن عمرو إلىٰ هوذة بن علي صاحب اليمامة، وبعث العلاء بن الحضرمي إلىٰ المنذر بن ساوي صاحب هجر، وبعث عمرو بن العاص إلىٰ جيفر وعباد ابنىٰ الجلندي ملكي عمان، وبعث دحية الكلبي إلىٰ قيصر، وبعث شجاع بن وهب الأسدي إلىٰ المنذر بن الحارث بن أبي شمر الغساني، وبعث عمرو بن أمية الضمري إلىٰ النجاشي، فرجعوا جميعًا قبل وفاة رسول الله ﷺ غير العلاء بن الحضرمي، فإن

(١) ألف الإمام محمد بن علي بن خديدة (ت: ٧٨٣هـ) كتابًا سماه (المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلىٰ ملوك الأرض من عربي وعجمي) جمع فيه الرسل الذين أرسلهم الرسول ﷺ والكتاب مطبوع بالهند.

(٢) الفقيه والمتفقه، ص١١٣-١١٤.

رسول الله ﷺ توفي وهو بالبحرين"[1]. فالحديث يدل علىٰ أن خبر الآحاد يفيد العلم والعمل معًا.

وقال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني في كتاب الانتصار: "لو لم يقع العلم بخبر الواحد في أمور الدين لم يقتصر علىٰ إرسال الواحد من الصحابة في هذا الأمر"[2].

ب- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل رضي الله عنه حين بعثه إلىٰ اليمن: "إنك ستأتي قومًا أهل كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلىٰ أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد علىٰ فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب"[3].

قال الحافظ ابن حجر: "وفي الحديث قبول خبر الواحد ووجوب العمل به"[4].

٣- ما رواه الشافعي قال: أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن عمير، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: "نضر الله عبدًا سمع

---

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٢٠) رقم ١٢، وفي الأحاديث الطوال رقم ٢٣، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٣٠٥ وعزاه الطبراني. وقال: "وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف". قلت: ومفردات الحديث رويت من طرق أخرىٰ صحيحة. انظر كتاب المصباح المضيء.

(٢) نقله عنه ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٩.

(٣) رواه البخاري ٨/ ٥١، ومسلم (١٩)، ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد وغيرهم.

(٤) فتح الباري ٣/ ٣٦٠.

مقالتي، فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه"[1].

ووجه دلالته أنه أمر كل عبد يسمع مقالته أن يبلغها، مع إمكان كونه غير فقيه، والعبد حقيقة للشخص الواحد، ولا يأمره إلا وخبره مما تقوم الحجة به.

وقال الإمام الشافعي: "فلما ندب رسول الله ﷺ إلىٰ استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأ يؤديها، والمرء واحد، دل علىٰ أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة علىٰ من أدىٰ إليه، لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتىٰ، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطىٰ، ونصيحة في دين ودنيا، ودل علىٰ أنه قد يحمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظًا ولا يكون فيه فقيهًا"[2].

٤- حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه الآنف الذكر: "ألا هل عسىٰ رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ علىٰ أريكته... " الحديث.

ووجه الاستدلال كما قال ابن القيم: "أن هذا نهي عام لكل من بلغه حديث صحيح عن رسول الله ﷺ أن يخالفه أو يقول: لا أقبل إلا القرآن، بل هو أمر لازم، وفرض حتم بقبول أخباره وسننه، وإعلام منه ﷺ أنها من الله أوحاها إليه، فلو لم تفد علمًا لقال من بلغته: إنها آحاد لا تفيد علمًا فلا يلزمني قبول مالًا علم لي بصحته، والله تعالىٰ لم يكلفني العمل بما لم أعلم صحته ولا اعتقاده، بل هذا بعينه هو الذي حذر منه رسول الله ﷺ أمته ونهاهم عنه، ولما علم أن في هذه الأمة من يقوله حذرهم منه، فإن القائل إن أخباره لا تفيد العلم هكذا يقول سواه لا ندري ما هذه الأحاديث،

---

(١) سنن الترمذي-أَبْوَابُ الْعِلْمِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ - باب: (٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَىٰ تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، برقم: ٢٦٥٦.

(٢) الرسالة- للشافعي: الفقرات: (١١٠٣، ١١٠٤).

وكان سلف هؤلاء يقولون: بيننا وبينكم القرآن، وخلفهم يقولون: بيننا وبينكم أدلة العقول، وقد صرحوا بذلك وقالوا: نقدم العقول علىٰ هذه الأحاديث، آحادها ومتواترها ونقدم الأقيسة عليها"[(١)].

٤- عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي ﷺ قال: "إن بلالًا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا، حتىٰ يؤذن ابن أم مكتوم"[(٢)].

ودلالة هذا الحديث في الأمر بتصديق المؤذن وهو واحد والعمل بخبره في فعل الصلاة، والعلم بدخول وقت الصلاة، وأول وقت الإفطار والإمساك، مع أن هذه من العبادات التي تختل بتغير وقتها، ولم يزل المسلمون في كل وقت ومكان يقلدون المؤذنين، ويعملون بآذانهم في أوقات مثل هذه العبادات، وإن هذا لأوضح دليل علىٰ وجوب العمل بخبر الآحاد.

٥- ما ثبت عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قصة العسيف، وفيه قول النبي ﷺ: "اغْدُ يا أُنيس - لرجلٍ من أسلم - إلىٰ امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها"، فغدا عليها، فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت[(٣)].

ووجه الاستدلال فيه أن النبي اعتمد خبره في اعترافها، مع ما فيه من إقامة حد وقتل نفس مسلمة. وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "الفتح": "فيه دليل علىٰ أن الحكم المبني علىٰ الظن، ينقضي بما يفيد القطع"[(٤)].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٥.

(٢) صحيح البخاري- كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، رقم: ٥٩٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب: الاعتراف بالزنا، برقم: ٦٤٤٠.

(٤) فتح الباري ١٢/ ١٢٤.

ثالثًا: الإجماع على حجية خبر الآحاد:

١- قال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني في كتاب الانتصار: "أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم علىٰ رواية الأحاديث في صفات الله تعالىٰ وفي مسائل القدر والرؤية وأصول الإيمان والشفاعة والحوض وإخراج الموجودين من المذنبين من النار، وفي صفة الجنة والنار، وفي الترغيب والترهيب والوعد والوعيد، وفي فضائل النبي ﷺ ومناقب أصحابه وأخبار الأنبياء المتقدمين وأخبار الرقاق وغيرها مما يكثر ذكره، وهذه الأشياء علمية لا عملية، وإنما تروىٰ ولوقع العلم للسامع بها، فإذا قلنا خبر الواحد لا يجوز أن يوجب العلم، حملنا أمر الأمة في نقل هذه الأخبار علىٰ الخطأ وجعلناهم لاغين هازلين مشتغلين بما لا يفيد أحدًا شيئًا ولا ينفعه، ويصير كأنهم قد دونوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه". ثم قال: "وربما يرتقي هذا القول إلىٰ أعظم من هذا، فإن النبي ﷺ أدىٰ هذا الدين إلىٰ الواحد فالواحد من الصحابة، وهذا الواحد يؤديه إلىٰ الأمة وينقله عنه، فإذا لم يُقبل قول الراوي لأنه واحد رجع هذا العيب إلىٰ المؤدي، نعوذ بالله من هذا القول البشع والاعتقاد القبيح"[(١)].

٢- ما ثبت عن أنس رضي الله عنه أنه قال: "كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة، فكان خمرهم يومئذ الفضيح، فأتاهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: يا أنس قم إلىٰ هذه الجرة فاكسرا" الحديث[(٢)]. وهذا فيه دليل علىٰ أنهم اعتمدوا خبر هذا الشخص، وأن العمل بخبر الواحد كان معروفًا عندهم.

---

(١) نقله ابن القيم في الصواعق المرسلة انظر مختصره، ص٦٠٨-٦٠٩.

(٢) رواه البخاري ١٣/ ٢٣٢، ومسلم (١٩٨٠)، ومالك ٢/ ٨٤٦.

٣- وقال الإمام القرطبي في تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ...﴾[١] - ما نصه: "في الآية دليل علىٰ جواز القطع بخبر الواحد، وذلك أن استقبال بيت المقدس كان مقطوعًا به من الشريعة عندهم، ثم إن أهل قباء لما أتاهم الآتي، وأخبرهم أن القبلة قد حُولت إلىٰ المسجد الحرام قبلوا قوله واستداروا نحو الكعبة، فتركوا المتواتر بخبر الواحد وهو مظنون"[٢].

٤- وقال ابن القيم: "إن خبر الواحد لو لم يفد العلم لم يثبت به الصحابة التحليل والتحريم والإباحة والفروض ويجعل ذلك دينًا يدان به في الأرض إلىٰ آخر الدهر، فهذا الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زاد في الفروض التي في القرآن فرض الجدة وجعله شريعة مستمرة إلىٰ يوم القيامة بخبر محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة فقط، وجعل حكم ذلك الخبر في إثبات هذا الفرض حكم نص القرآن في إثبات فرض الأم، ثم اتفق الصحابة والمسلمون بعدهم علىٰ إثباته بخبر الواحد، وأثبت عمر بن الخطاب بخبر حمل بن مالك دية الجنين وجعلها فرضًا لازمًا للأمة، وأثبت ميراث المرأة من دية زوجها بخبر الضحاك بن سفيان الكلابي وحده، وصار ذلك شرعًا مستمرًا إلىٰ يوم القيامة، وأثبت شريعة عامة في حق المجوس بخبر عبد الرحمن بن عوف وحده، وأثبت عثمان بن عفان شريعة عامة في سكنىٰ المتوفىٰ عنها بخبر فريعة بنت مالك وحدها، وهذا أكثر من أن يذكر، بل هو إجماع معلوم منهم، ولا يقال علىٰ هذا إنما يدل علىٰ العمل بخبر الواحد في الظنيات ونحن لا ننكر ذلك لأنا قد قدمنا أنهم أجمعوا علىٰ قبوله والعمل بموجبه، ولو جاز أن يكون كذبًا أو غلطًا في نفس الأمر

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٢) تفسير القرطبي ٢/ ١٥١، وقصة أهل قباء المذكورة رواها البخاري ١٣/ ٢٣٣، ومسلم (٩٢٦)، ومالك ١/ ١٩٥.

لكانت الأمة مجمعة علىٰ قبول الخطأ والعمل به، وهذا قدح في الدين والأمة[1].

وبعد: فهذه بعض الأدلة التي تشير إلىٰ أن خبر الآحاد يفيد العلم والعمل جميعًا إذا كان صحيحًا وقبله علماء الحديث من غير نكير منهم عليه أو طعن فيه، وأنه حجة قاطعة في الدين سواء أكان في العقائد أم في غيرها، وأن الادعاء بأن أحاديث الأحاد تفيد الظن أو لا يعمل بها في العقائد ليس عليه أي دليل من القرآن والسنة وعمل الصحابة ومن تبعهم بإحسان، بل أفادت هذه الأدلة مجتمعة أن الحديث إذا صحت نسبته إلىٰ النبي ﷺ من القوادح الخارجية والداخلية وجب العمل به في جميع أمور الدين، وأما ما نجده من تردد بعض الأئمة في العمل به في بعض الأحوال، فإن ذلك كان لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد، من ريبة في الصحة أو تهمة للراوي، كالذي حدث من سيدنا عمر رضي الله عنه في عدم قبوله لخبر فاطمة بنت قيس، فإن عدم القبول لم يكن لأنه خبر آحاد، ولكن لأن عمر لم يثق برواية فاطمة بدليل قوله: "لا ندري حفظت أم نسيت"[2].

وعلىٰ ذلك فإن كل ما ذكروه من شبه في الحقيقة ليس فيها دليل علىٰ ما ذهبوا إليه من عدم الاحتجاج بخبر الواحد، والإجابة عنها في غاية الوضوح لمن كان يعقل.

وأن إنكار العمل بخبر الآحاد في العقائد وأصول الإسلام. وهذا تفرق بين شرائع الإسلام بلا حجة ولا برهان؛ بل وبما يخالف النصوص الشرعية وما عليه سلف الأمة من أن خبر الآحاد إذا تلقته الأمة بالقبول أفاد العلم وأوجب العمل.

* * * * *

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ص٦٠٩.

(٢) رواه مسلم (١٤٨١).

أقسام الحديث الآحاد:

منها: الحديث المشهور: واختلف في تعريفه، مثلًا ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - في (شرح النخبة) يقول: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وقيل في تعريفه أيضًا: ما رواه في كل طبقة من طبقاته ثلاثة فأكثر دون أن يصل إلىٰ درجة التواتر.

هذه التعريفات - علىٰ كل حال - متقاربة، مدارها علىٰ أن المشهور لا ينبغي أن يقل العدد في كل طبقة من طبقاته عن ثلاثة رواة في كل حلقة من حلقات الإسناد علىٰ الأقل، ليس معنىٰ هذا: أنه يشترط أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة عن ثلاثة، بمعنىٰ وجود ثلاثة في كل حلقة لا يزيدون ولا ينقصون نحن نريد ألا ينقص العدد عن ثلاثة ولو في حلقة واحدة من حلقات الإسناد، إذا قل العدد عن ثلاثة لا يصبح مشهورًا وينتقل إلىٰ العزيز.

ننبه إلىٰ أن الحديث المشهور تعتريه أحكام الصحة والحسن والضعف، بمعنىٰ آخر: ليست شهرة الحديث دليلًا علىٰ صحته؛ وإنما لابد من التثبت في شأنه، والحكم بما يليق به صحة أو حسنًا أو ضعفًا. أيضًا ما نقوله في هذه المسألة نقوله أيضًا في أقسام الآحاد من العزيز والغريب التي سيأتي الكلام عنها، ذكرناه فقط عند المشهور لأنه ربما تصور البعض أن شهرة الحديث دليل علىٰ صحته، وكثير من نسأل من الناس عن بعض الناس فنقول لهم: إنها ضعيفة؛ فيقولون: إنها مشهورة جدًا وتنتشر علىٰ الألسنة... إلخ؛ ولذلك هناك مؤلفات في الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة مثل: (المقاصد الحسنة) للسخاوي، ومثل (كشف الخفاء) للعجلوني، وغيرهم. يحكمون علىٰ الأحاديث المشهورة علىٰ الألسنة علىٰ كل حديث بما يليق بحاله من الصحة والحسن والضعف.

هناك كلام كثير جدًا عن المشهور مظنه في كتب المصطلح حديث مشهور عند أهل الحديث وأهل العلم جميعًا والعوام مثل: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" وهناك مشهور عند المحدثين خاصة. ويقول العراقي - رحمه الله تعالىٰ - في ألفيته:

كـــذا المشـــهور أيضًـــا قســـموا بشـــــهرة مطلقـــــة كالمســـــلم

أي: حديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، والمقصور علىٰ المحدثين من المشهور:

قنوتـــه بعـــد الركـــوع شـــهرًا ومنـــــه ذو تـــــواتر مســـــتقر

يعني: يقصد بالحديث المشهور الذي هو عند أهل الحديث خاصة: أن رسول الله ﷺ ظل يقنت علىٰ بعض القبائل شهرًا بعد الركوع لما فعلوه من قتل المسلمين في الرجيع وبئر معونة، وهناك مشهور عند الأصوليين، وعند الفقهاء، وعند النحاة، وقد لا يكون لا أصل له... إلخ؛ لكنها تقسيمات للعلماء باعتبار ما دار علىٰ ألسنة الناس من الحديث كما هو معروف.

للحنفية في الحديث المشهور قول أشار إليه الأستاذ الدكتور: محمد أديب صالح، بأن المشهور عند الأحناف له اصطلاح خاص: إذا كان الحديث باعتبار عدد رواته ينقسم عند المحدثين إلىٰ متواتر وآحاد - كما ذكرنا - فإنه عند الحنفية ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: إلىٰ متواتر، ومشهور، وآحاد... علىٰ ذلك؛ المشهور ليس قسمًا من أقسام الآحاد؛ وإنما هو قسيم للمتواتر والآحاد؛ فهو قسم ثالث من أقسام الحديث باعتبار عدد رواته في كل حلقة.

الأحاديث المشهورة علىٰ الألسنة لها مؤلفات كثيرة.

النوع الثاني- من حديث الآحاد- هو حديث العزيز:

وسمي بهذا الاسم إما لقلة وجوده؛ لأنهم يقولون: عز الشيء يعز، يقصدون: أنه قل؛ وقد يكون سمي بذلك أنه قوي واشتد بمجيئه من طريق آخر من قولهم: عز يعز، بفتح العين في المضارع، أي اشتد وقوي، ومنه قوله ﷻ: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[1]، أي: قوينا وشددنا أمر الرسولين برسول ثالث "العزيز": هذه صفة مشبهة علىٰ وزن "فعيل" من عز، إنما تعريفه: ما لم يقل الرواة فيه عن اثنين ولو في طبقة واحدة، أو يقولون: ما تحقق في رواته اثنان ولو في طبقة واحدة، ولم يقل الرواة عنهما في أي طبقة.

ما ذكرنا عن حكم الحديث المشهور من أنه تعتريه أحكام الصحة والحسن والضعف؛ فكذلك نقول عن العزيز.

والغريب أيضًا القسم الثالث من أقسام حديث الآحاد:

هو أولًا لغويًا: مشتق من الغربة؛ بمعنىٰ: المنفرد أو البعيد... الرجل البعيد: هو المنفرد أو هو البعيد عن أهله... الحديث الغريب: سمي بذلك لأن راويه قد انفرد بالرواية عن غيره، مثل الغريب الذي انفرد وابتعد عن وطنه وعن أهله.

العلاقة بين المعنىٰ اللغوي والمعنىٰ الاصطلاحي علاقة واضحة، يعرفه ابن حجر - رحمه الله تعالىٰ - في الاصطلاح فيقول عنه: ما تفرد بروايته شخص واحد في أي موقع وقع التفرد به في السند. هم يقسمونه إلىٰ غريب نسبي وغريب مطلق، وكما قلت: هذا محله كتب المصطلح؛ لكن متىٰ وُجد راو واحد ولو في حلقة من حلقات الإسناد يسمونه بالحديث الغريب.

---

(١) سورة يس، الآية: ١٤.

هذه هي أقسام حديث الآحاد بإيجاز؛ لأن مظنتها هي كتب المصطلح.. ولأننا بعد ذلك إن شاء الله ﷻ سنرد علىٰ الشبه التي أثاروها حول العمل بخبر الآحاد وكأنهم يريدون أن يضيعوا سنة النبي ﷺ.

المبحث الثالث
تعريف الاستشراق، ودوافعه، وأهدافه

لقد قام المستشرقون بدراسات متعددة عن الإسلام واللغة العربية والمجتمعات المسلمة. ووظفوا خلفياتهم الثقافية وتدريبهم البحثي لدراسة الحضارة الإسلامية والتعرف علىٰ خباياها لتحقيق أغراض الغرب الاستعمارية والتنصيرية.

وقد اهتم عدد من المستشرقين اهتمامًا حقيقيًا بالحضارة الإسلامية وحاول أن يتعامل معها بموضوعية. وقد نجح عدد قليل منهم في هذا المجال. ولكن حتىٰ هؤلاء الذين حاولوا أن ينصفوا الإسلام وكتابه ورسوله ﷺ لم يستطيعوا أن ينفكوا من تأثير ثقافاتهم وعقائدهم فصدر منهم ما لا يقبله المسلم من المغالطات والتحريفات؛ ولهذا يخطئ من يظنهم منصفين[1].

من هم المستشرقون:

أدمغة الحملات الصليبية الحديثة، وشياطين الغزو الثقافي للعالم الإسلامي، ظهروا في حلبة الصراع في فترة كان المسلمون فيها يعانون من الإفلاس الحضاري والخواء الروحي وفقدان الذات؛ مما جعل الفرصة سانحة لأولئك الأحبار، والرهبان، وجنود الصليبيين الموتورين كي يثأروا لهزائمهم الماضية، وينفثوا أحقادهم الدفينة[2].

---

(١) انظر للتوضيح: رسالة الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري، علي بخيت الزهراني.

(٢) العلمانية، ص٤٥٣.

والمستشرقون يلتقون مع المبشرين في الأهداف؛ فكلهم يهدف إلىٰ إدخال المسلمين في النصرانية، أو رد المسلمين عن دينهم، أو - علىٰ الأقل - تشكيكهم بعقيدتهم، كما أن من أهدافهم وقف انتشار الإسلام[1].

تعريف الاستشراق:

هو: دراسات أكاديمية يقوم بها غربيون بوجه خاص للإسلام والمسلمين من شتىٰ الجوانب عقيدة وشريعة وثقافة وحضارة وتاريخًا ونظمًا وثروات وإمكانيات؛ بهدف تشويه الإسلام، ومحاولة تشكيك المسلمين فيه وتضليلهم عنه، وفرض التبعية للغرب عليهن، ومحاولة تسويغ هذه التبعية بدراسات ونظريات تدعي العلمية والموضوعية، وتزعم التفوق العنصري والثقافي للغرب علىٰ الشرق الإسلامي[2].

المقصود بالاستشراق:

دراسة كل ما يتعلق بشؤون الشرق من جميع الجوانب الدينية والثقافية والاجتماعية وغير ذلك، زعموا أن كل اهتمامهم ينصب علىٰ معرفة شتىٰ الاتجاهات الإسلامية والشرقية ودراستها بدقة؛ ليفيدوا بها أممهم إذا رجعوا إليهم مع تظاهرهم بأنهم علىٰ الحياد في دراستهم، وأنهم يريدون الوصول إلىٰ الحقائق دون أي اعتبار آخر.

---

(١) رسائل في الأديان والفرق والمذاهب، محمد الحمد، ص١٧١.

(٢) انظر: احذروا الأساليب الحديثة، للدكتور سعد الدين صالح، ص٨٥، و: فلسفة الاستشراق وآثارها في الأدب العربي المعاصر، د/ أحمد سمايلوفتش، أستاذ العقيدة بكلية الدراسات الإسلامية يوغسلافيا، ص ٢٤، و: وحي الله- حقائقه وخصائصه في الكتاب والسنة- وكتاب نقض مزاعم المستشرقين، د/ حسن ضياء الدين عتر، و: رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد عبد الحميد غراب، ص٧.

ولكن هذا المفهوم للاستشراق كذب، فإنهم يريدون علىٰ الحقيقة دراسة كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين، وضرب الحركات التصحيحية الصحيحة بصفة خاصة؛ خدمة لدينهم ولحكوماتهم المتطلعة إلىٰ استعمار بلدان العالم الإسلامي، وهم عون للمنصرين في دعوتهم، وجواسيس أمناء للمستعمرين وطليعة لهم، كما ظهر ذلك واضحًا للمسلمين بعد فوات الأوان في كثير من البلدان.

أهداف المستشرقين:

- الأول: الأهداف الدنيوية.
- الثاني: الأهداف السياسية.
- الثالث: الأهداف الدينية.
- الرابع: الأهداف العلمية.

الأول: الأهداف الدنيوية: -

فمن أهمها - كما عرفت - تنبيه حكوماتهم إلىٰ نهب خيرات البلدان الإسلامية، خصوصًا البترول والمعادن الأخرىٰ، والمخطوطات الإسلامية، وكذلك الوصول إلىٰ مكاسب تجارية من وراء بيعهم لمذكراتهم التي يكتبونها عن الشرق الإسلامي، وبيع أفلامهم التي يصورونها عن الحياة الشرقية، كما يسمونه في دعاياتهم، وكذا بيع جميع أجهزتهم، وبيع ما لا يحتاجون إليه منها، وهم دائمًا يتسابقون إلىٰ خدمة أي دولة إسلامية، خصوصًا في المجالات التجارية التي تبرمها شركاتهم مع العالم الإسلامي، بغرض بسط نفوذهم التجاري، وفرض هيمنتهم علىٰ اقتصاد تلك الدول الفقيرة التي ستصبح عالة علىٰ تلك الشركات العملاقة والمهندسين فيها من دعاة الاستشراق.

الثاني: الأهداف السياسية: -

فقد أصبحت واضحة مهما حاول البعض تجاهلها، فقد تابع المستشرقون تجسسهم علىٰ جميع النشاطات الإسلامية، ورصدها بدقة، وأرسلوا أخبارها مهما دقت إلىٰ حكوماتهم الغربية، فكانوا العون الحقيقي الخفي لجيوش المستعمرين التي ضربت العالم الإسلامي، وأتت علىٰ الأخضر واليابس، وجهلوا المسلمين بدينهم، ونهبوا تراثهم، وأرسلوه إلىٰ مكتباتهم في الغرب، ومهدوا المسلمين للاتجاه إلىٰ الغرب، واعتمادهم عليهم حتىٰ في الشؤون السياسية التي تهم مصالح المسلمين، وقسموهم إلىٰ ولاءات مختلفة الاتجاهات، وقد شمل نشاط المستشرقين مختلف القضايا، إلا أنهم أولوا بعض الجوانب مزيد عناية واهتمام.

الهدف السياسي يهدف إلىٰ:

١- إضعاف روح الإخاء بين المسلمين والعمل علىٰ فرقتهم لإحكام السيطرة عليهم.

٢- العناية باللهجات العامية ودراسة العادات السائدة لتمزيق وحدة المجتمعات المسلمة.

٣- كانوا يوجهون موظفيهم في هذه المستعمرات إلىٰ تعلم لغات تلك البلاد ودراسة آدابها ودينها ليعرفوا كيف يسوسونها ويحكمونها.

٤- في كثير من الأحيان كان المستشرقون ملحقين بأجهزة الاستخبارات لسبر غور حالة المسلمين وتقديم النصائح لما ينبغي أن يفعلوه لمقاومة حركات البعث الإسلامي.

الثالث: الأهداف الدينية: -

تظهر بوضوح في خدمة عقائدهم النصرانية أو اليهودية أو الشيوعية؛ إذ الغرض الرئيسي هو إخراج المسلمين عن دينهم، وليذهبوا إلىٰ أي ملة، وقد اتضحت جهودهم في خدمة اليهودية في قيام دولة في قلب العالم الإسلامي، فإنهم هم أول من أشار بقيام دولة يهودية في فلسطين في مؤتمر لندن سنة (١٩٠٧م)، كما أن من أهدافهم تشويه الإسلام، وهذا هو الأساس الذي تم عليه الاستشراق، فقد دأبوا علىٰ الافتراء بأن الإسلام إما هو مأخوذ عن الديانات السابقة ومستمد منها، وأن الأصل إنما هو ما جاء في الكتاب المقدس، وأن الخلاص كله في اتباع الطرق الغربية في كل المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية، وفي جميع المظاهر الحضارية التي وصل إليها الغرب، وتخلف عنها المسلمون بسبب دينهم - كما يفترون - ومن المؤسف أن تسمع مختلف الصيحات من الإذاعات العربية المنتمية إلىٰ الإسلام بالمناداة باللحاق بالحياة الأوروبية المتطورة، أو اللحاق بركب التقدم، وأننا نحتاج إلىٰ سنين عديدة للوصول إلىٰ ما وصل إليه الغرب من الحضارة العصرية، وغير ذلك من الأقوال التي تدل علىٰ انبهار هؤلاء بالحياة الغربية، وتفضيلهم لها علىٰ ما جاء به الإسلام، وفيها الغمز الخفي في الإسلام ونبيه ﷺ حينما يصدقون دعاة النصرانية في أن تأخر المسلمين يكمن في تمسكهم بالإسلام.

فالهدف الديني يتلخص في:

١- التشكيك في صحة رسالة النبي ﷺ، والزعم بأن الحديث النبوي إنما هو من عمل المسلمين خلال القرون الثلاثة الأولىٰ. والهدف الخبيث من وراء ذلك هو محاربة السنة بهدف إسقاطها حتىٰ يفقد المسلمون الصورة التطبيقية الحقيقية لأحكام الإسلام ولحياة الرسول ﷺ، وبذلك يفقد الإسلام أكبر عناصر قوته.

٢- التشكيك في صحة القرآن والطعن فيه، حتىٰ ينصرف المسلمون عن الالتقاء علىٰ هدف واحد يجمعهم ويكون مصدر قوتهم وتأتي بهم اللهجات القومية عن الوحي باعتباره المصدر الأساسي لهذا الدين: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[1].

٣- التقليل من قيمة الفقه الإسلامي واعتباره مستمدًا من الفقه الروماني.

٤- النيل من اللغة العربية واستبعاد قدرتها علىٰ مسايرة ركب التطور وتكريس دراسة اللهجات لتحل محل العربية الفصحىٰ.

٥- إرجاع الإسلام إلىٰ مصادر يهودية ونصرانية بدلًا من إرجاع التشابه بين الإسلام وهاتين الديانتين إلىٰ وحدة المصدر.

٦- العمل علىٰ تنصير المسلمين.

٧- الاعتماد علىٰ الأحاديث الضعيفة والأخبار الموضوعة في سبيل تدعيم آرائهم وبناء نظرياتهم.

٨- لقد كان الهدف الاستراتيجي الديني من حملة التشويه ضد الإسلام هو حماية أوروبا من قبول الإسلام بعد أن عجزت عن القضاء عليه من خلال الحرب الصليبية.

الرابع: الهدف العلمي الخالص: -

بعضهم اتجه إلىٰ البحث والتمحيص لمعرفة الحقيقة خالصة، وقد وصل بعض هؤلاء إلىٰ الإسلام ودخل فيه، نذكر منهم: -

١- توماس أرنولد الذي أنصف المسلمين في كتابه الدعوة إلىٰ الإسلام.

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٢.

٢- المستشرق الفرنسي رينيه فقد أسلم وعاش في الجزائر وله كتاب أشعة خاصة بنور الإسلام مات في فرنسا لكنه دفن في الجزائر.

- مما لاشك فيه أن للمستشرقين فضلًا كبيرًا في إخراج الكثير من كتب التراث ونشرها محققة مفهرسة مبوبة.
- ولاشك أن الكثير منهم يملكون منهجية علمية تعينهم علىٰ البحث.
- ولا ريب في أن لدىٰ بعضهم صبرًا ودأبًا وجلدًا في التحقيق والتمحيص وتتبع المسائل.
- وما علىٰ المسلم إلا أن يلتقط الخير من مؤلفاتهم متنبهًا إلىٰ مواطن الدس والتحريف ليتجنبها أو ليكشفها أو ليرد عليها لأن الحكمة ضالة المؤمن أنىٰ وجدها فهو أحق الناس بها، خاصة وأن الفكر الاستشراقي المعاصر قد بدأ يغير من أساليبه وقسماته من أجل المحافظة علىٰ الصداقة والتعاون بين العالم الغربي والعالم الإسلامي وإقامة حوار بين المسيحية والإسلام، ومحاولة تغيير النظرة السطحية الغربية إلىٰ المسلمين، وربما كمحاولة لاستقطاب القوىٰ الإسلامية وتوظيفها لخدمة أهدافهم فلنكن حذرين.

الجذور الفكرية والعقائدية للاستشراق:

- لقد كان الاستشراق وليد الاحتكاك بين الشرق الإسلامي والغرب النصراني أيام الصليبيين، وعن طريق السفارات والرحلات. ويلاحظ دائمًا أن هناك تقاربًا وتعاونًا بين الثالوث المدمر: التنصير والاستشراق والاستعمار، والمستعمرون يساندون المستشرقين والمنصرين لأنهم يستفيدون منهم كثيرًا في خططهم الاستعمارية.

• كان الدافع الأساسي هو الجانب اللاهوتي النصراني بغية تحطيم الإسلام من داخله بالدس والكيد والتشويه، ولكن الاستشراق بعد ذلك وفي الآونة الأخيرة بدأ يتحلل من هذا القيد نوعًا ما ليتوجه توجهًا أقرب إلىٰ الروح العلمية.

الانتشار، ومواقع النفوذ:

• الغرب هو المسرح الذي يتحرك فوق أرضه المستشرقون، فمنهم الألمان ومنهم البريطانيون والفرنسيون والهولنديون والمجريون، وظهر بعضهم في إيطاليا وفي إسبانيا، وقد علا نجم الاستشراق في أمريكا وصارت له فيها مراكز كثيرة.

• لم تبخل الحكومات، ولا الهيئات ولا الشركات ولا المؤسسات ولا الكنائس في يوم من الأيام في دعم حركة الاستشراق ومدها بما تحتاجه من مال، وتأييد وإفساح الطريق أمامها في الجامعات حتىٰ بلغ عدد هؤلاء المستشرقين آلافًا كثيرة.

• لقد كانت حركة الاستشراق مسخرة في خدمة الاستعمار، وفي خدمة التنصير وأخيرًا في خدمة اليهودية والصهيونية التي يهمها إضعاف الشرق الإسلامي وإحكام السيطرة عليه بشكل مباشر أو غير مباشر.

• استطاع المستشرقون أن يتسللوا إلىٰ المجامع العلمية وقد عين عدد كبير منهم أعضاء في هذه المجامع في سوريا ومصر، كما استطاعوا أن يؤثروا علىٰ الدراسات العربية والإسلامية في العالم الإسلامي من خلال تلاميذهم ومؤلفاتهم.

المبحث الرابع
المنهج الاستشراقي، وفضح عواره

مقدمة:

منذ ظهرت الوسائل الإعلامية، وكان لها ما كان من الأثر العظيم والميزات القوية، قام المستشرقون والمستغربون باستغلالها، ونشر أوهامهم وشبهاتهم حول القرآن الكريم وسنة النبي الأمين للنيل منهما وللتشكيك في المصادر الأصيلة للإسلام، وذلك حقدًا وحسدًا علىٰ الرسالة الخاتمة ومحاربة الإسلام ذلك الدين الذي أتم به النعمة وأكمل به الشرائع.

وكان من آخر هذه الوسائل، ومن أكثرها تأثيرًا وانتشارًا؛ شبكة المعلومات العالمية، فلم يكن عجبًا أن أولاها القوم عناية واهتمامًا. ومع ظهور الجيل الثاني لهذه الشبكة - في حدود العام الهجري ١٤٢٤ - تغير واقع الاتصال بين الخدمة والمستفيد إلىٰ السمة التفاعلية، فاتجه غالب مستخدمي الشبكة إلىٰ هذه الخدمات التفاعلية، وأضحوا تحت تياراتها المؤثرة بغير اختيارهم.

وقد استفاد المستشرقون والمستغربون من هذه السمات التأثيرية في عملهم الدعوىٰ، فنشأ عن جهد استشراقي منظم مدروس، تقف وراءه اتحادات وجمعيات ومؤسسات عاملة مدعومة بالأموال والعقول المفكرة والجهود البحثية والميدانية، لذلك رأيت أن أخصص هذا الفصل في بيان واقع العمل الاستشراقي ومن نهج

نهجهم من خلال الخدمات التفاعلية لهذه الشبكة، تبصرة لمن نظر فيه، وتعريفًا بالطرق المتبعة في الكيد للإسلام، ودحضًا لبعض الشبه التي يكثر طرحها.

وكان سبب كتابة هذا المبحث الأمور التالية:

أولًا: تعاظم الخطر الاستشراقي والاستغرابي عبر شبكة المعلومات العالمية بعد ظهور الخدمات التفاعلية لهذه الشبكة.

ثانيًا: ما تواجهه الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر من حرب ضارية تستهدف زعزعة العقيدة في قلوب أبنائها، وإشغالهم بما يشككهم في دينهم، ويزعزع يقينياتهم.

ثالثًا: الحاجة الماسة لمعرفة الأساليب التي يتبعها المستشرقون ومن نهج نهجهم من خلال الخدمات التفاعلية للشبكة، ورصد جهود المسلمين حيالها.

وقد أصبحت الشبكة العالمية في الوقت الحاضر تقدم منظومة كبيرة من الخدمات المهمة. منها مواقع الشبكة[(١)]، ومن أهمها خدمة البريد الإلكتروني[(٢)]، ومنها الخدمات التفاعلية كالمنتديات الحوارية، والمجموعات البريدية، والشبكات الاجتماعية، وخدمات المحادثة، ومواقع تشارك الملفات المرئية، والمدونات[(٣)].

---

(١) هي عبارة عن صفحات تحتوي علىٰ معلومات في شكل وسائط متعددة (نص وشكل وصورة وصوت وفيديو). وتحتوي علىٰ وصلات إلىٰ مصادر معلومات أخرىٰ علىٰ الشبكة. انظر: الإنترنت والبحث العلمي، عارف السريحي، ص٤٧.

(٢) هو أسلوب لإرسال واستقبال النصوص والملفات بين أجهزة الحاسب المتصلة بشبكة محلية أو بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت). وأحيانًا يقصد به نفس الرسائل المتبادلة عبر الشبكة بين المستخدمين. انظر: المعجم الشامل لمصطلحات الحاسب الآلي والإنترنت، السيد الربيعي وآخرون، ص١٣٩.

(٣) المدونة *Blog*: نحت من كلمتي *Web Log* أي سجل الشبكة. وهي: تطبيق من تطبيقات الشبكة العالمية، يعمل من خلال نظام إلكتروني لإدارة المحتوىٰ، وآلية لأرشفة المدخلات القديمة. وهي

التعريف بشبكة المعلومات العالمية:

مفردة (الإنترنت) هي الاسم الشائع للشبكة العالمية، وهي نقل حرفي للمصطلح الإنجليزي (*Internet*) المشتق من كلمتين هما: (*InternationalNetwork*)، ومعناها: الشبكة العالمية، أو الشبكة الدولية.

تعرف الشبكة العالمية بأنها شبكة عملاقة، تضم عشرات الألوف من الشبكات والحواسيب المرتبطة مع بعضها في عشرات الدول، مستخدمة قوانين (بروتوكولات) لتأمين الاتصالات الشبكية[1].

وتعرف - كذلك - بأنها مجموعة من عشرات الآلاف أو أكثر من شبكات الحاسب الآلي، التي تتبادل المعلومات علىٰ أساس متفق عليه من الأنظمة والقوانين المنسقة فيما بينها، وبناء علىٰ هذا التناسق يمكن لأي جهاز حاسب آلي متصل بالشبكة الاستفادة من أي جهاز حاسب آخر متصل بالشبكة في أي مكان من العالم[2].

وهناك تعريفات أخرىٰ غير ما ذكر.

التعريف الأنسب أن يقال:

الشبكة العالمية هي منظومة اتصال ومعلومات عالمية، تربط كمًّا هائلًا من الشبكات والحاسبات، وتمكن كل مرتبط بها من الوصول للأجهزة الأخرىٰ

= نوع من مواقع الشبكة يتيح لشخص أو مجموعة التشارك في المشاعر والأفكار والآراء، والتناقش حولها. انظر: الإنترنت والبحث العلمي، عارف والسريحي، ص٤٣-٤٤. والإنترنت الدليل المصور، كيت شوب، ص٦٨.

(١) انظر: تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، ص٤٢٧.

(٢) انظر: الإنترنت والبحث العلمي، محمد عارف وحسن السريحي، ص٣١.

والاستفادة من محتوياتها التي وضعت للتشارك، والتواصل مع أصحابها بالنص والصوت والصورة.

وللشبكة العالمية فوائد كثيرة؛ وفي مقابل هذه الفوائد هناك مضار ومخاطر كثيرة، فمنها الخطر علىٰ الأديان والمعتقدات، وهذا ما يواجهه المسلم فيما ينشر علىٰ الشبكة من الدعوة للإلحاد، أو الدعوة لاعتناق دين غير الإسلام، أو إثارة الشبهات والشكوك حول ما يتعلق بالإسلام.

وهناك كتب كثيرة عن السيرة النبوية العطرة أخرجها كتاب معاصرون، ولكن كثيرًا من الكتب قد اهتم مؤلفوها بسرد حوادث السيرة، وتبسيطها، وقليلًا منها تعرض في مواقف قصيرة لآراء المستشرقين. وأشهر الكتب التي أخرجت في العصر الحاضر عن السيرة النبوية هو كتاب "حياة محمد" للدكتور محمد حسين هيكل.

وقد عرض فيه لآراء المستشرقين أو لبعض آرائهم بوجه عام وخص بالذكر والأهمية أميل درمنجم المستشرق الفرنسي.

وقد يفهم من كلام الدكتور هيكل أن أميل درمنجم مسالم للإسلام.

والسؤال هنا: كيف تتكون شبهات المستشرقين؟

من ذلك:

١/ بتر النصوص من سياقها العام ثم استخدام أساليب عقلية لتفسيرها، مثل حديث «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، ويسكتون عند هذا القدر ليظهروا أن الإسلام دين ظلم وعنصرية، ولكن لو ذكروا النص كاملًا لبهتوا جميعًا. وفيه «قالوا: يا رسول الله؟ ننصره مظلومًا، فكيف ننصره ظالمًا؟ قال: تحجزه أو تمنعه عن ظلمه، فإن ذلك نصره».

٢/ استغلال جهل العامة بقواعد اللغة العربية ومعاني القرآن الكريم، قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ إذا حضت، يأمرني أن أتزر، ثم يباشرني. وهذا خطأ منهم، فالمباشرة هنا لا تعني الجماع، ولكنها تعني: ملامسة البشرة للبشرة، وهذا هو الأصل في كلمة المباشرة، وإن كان يكنىٰ بها أحيانًا-عن الجماع، فهي تعني الملامسة بالإجماع.

ومثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾...﴾ يزعمون أن كلمة الظالمين في الآية فاعل، والمفترض أن يرفع بالواو، لأنه جمع مذكر سالم، لذا يجب أن تكون بالواو والنون!

والصواب: أنها مفعول به، منصوب، وعلامة نصب الياء، لأنه جمع مذكر سالم، وليست فاعلًا، بل الفاعل هو كلمة ﴿عَهْدِى﴾: مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة للياء.

خطورة الغزو الفكري:

إذن فقد عمت الترجمات، وشاع بين أبناء الإسلام ما كنا نحذر أن يشيع وإن دل هذا علىٰ شيء فإنما يدل علىٰ مؤشر خطير في الغزو الفكري عن فريق الاستشراق "البحث العلمي"، وعن طريق التبشير الدعوة الدينية، استشرىٰ مما ضايق الغيورين علىٰ الإسلام. فتعاونوا علىٰ دفع هذا الهجوم ودحض الافتراءات عن الإسلام ولكنهم قليل مضطهدون[1].

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية (٤/ ٣٠٦).

أولا: المستشرقون، ودورهم في النيل من السنة النبوية:

لم يفرد المستشرقون القدامىٰ السنة بدراسات مستقلة بل ركزوا علىٰ العقيدة والقرآن والسيرة والتاريخ.

وقد مر المستشرقون في طعنهم للسنة، بمراحل كالتالي:

في نهاية القرن السابع عشر كتب هربلو *De Herbelot* وهو فرنسي (١٦٣٥-١٦٩٥م) صاحب "المكتبة الشرقية" وهي دائرة معارف عن الشرق نُشرت ١٧٣٨م - بحثًا في "حديث، قصة، خبر مسموع مقول، أحاديث الرسول، حديث عن أشياء قالها الرسول الزائف وقد نقل من فم إلىٰ فم ومن شخص إلىٰ آخر".

وخلاصة رأيه: أن جملة الأحاديث التي في "الكتب الستة" و"الموطأ" و"الدارمي" و"الدارقطني" و"البيهقي" و"السيوطي" مأخوذة إلىٰ حد كبير من "التلمود".

ويلاحظ أنه يفرق بين السنة التي التزم المسلمون بتطبيق أحكامها وبين الحديث الذي هو مجرد خبر تاريخي غير موثوق!![1].

كذلك يلاحظ في دراسة هربلو التكذيب للرسول ﷺ واتهامه بالزيف والألقاب الأخرىٰ الشائنة، والزعم بأن المحمدية[2] مستقاة من "التلمود"، واليهود الذين دخلوا في الإسلام، مما سيتطور فيما بعد إلىٰ الاستقاء من عدة ديانات وحضارات كانت علىٰ صلة بجزيرة العرب.

---

(١) راجع عنه نجيب العقيقي: المستشرقون، ١/ ١٥٩.

(٢) يسمىٰ الكثيرون من المستشرقين الإسلام بـ "المحمدية" نسبة إلىٰ نبينا محمد ﷺ قياسًا علىٰ المسيحية، وهذه التسمية مبتدعة لا أساس لها في الإسلام وتاريخه الثقافي.

وكذلك اتهام المسلمين بعدم التمييز في دراسة أصول شريعتهم، مما تبناه كجولدتسيهر وشاخت وهما أبرز من تناول موضوع السنة من المستشرقين.

وقد جعل الزهري أول من جمع الحديث، مما يولد فجوة تاريخية بين مرحلة النطق بالأحاديث وتدوينها مما يشكك في إمكانية الثقة بها.

وفي القرن الثامن عشر قسم المستشرقون حقول الدراسات الشرقية بصورة موضوعية، وفي نهاية القرن برز *Caetani* الأمير كايتاني (١٨٦٩-١٩٢٦م) وميور *Muir* (ت ١٩٠٥م) وشبرنجر *Sprenger* (ت ١٨٩٣م). وكانوا مهتمين بتاريخ السنة واعتقدوا الشك في صحة الأحاديث وسعوا للكشف عما أسموه (المادة الأصلية للحديث).

أفاد من الثلاثة أحد المتضلعين بأصول اللغات السامية والتاريخ الإسلامي هو إجناس جولدتسيهر[(١)]، الذي درس بالأزهر، وهو مجري الجنسية يهودي الديانة، وقد اعتبره المستشرقون - ومن تأثر بهم - الرائد الأول في دراسة الحديث ونقده بالاستعانة بمنهج النقد التاريخي، حيث توصل إلىٰ فكرة تطور الأسانيد والمتون في الفكر الإسلامي، ولاشك في أهمية تأثيره علىٰ سير الدراسات الاستشراقية في حقل السنة، ويرىٰ أن وضع الحديث بدأ في جيل الصحابة المبكر، وإن كان يثبت وجود مادة أصلية، فهو يعترف بوجود أحاديث مكتوبة في الصحف في أيدي الصحابة، لكنه

(١) إجناس جولدتسيهر *Ignas Goldziher* (١٨٥٠-١٩٢١) يهودي ولد في المجر (هنغاريا)، درس في أشهر مدارس الاستشراق في برلين وليبزيغ وبودابست ثم رحل إلىٰ سوريا سنة ١٨٧٣، حيث تتلمذ علىٰ العلامة الشيخ طاهر الجزائري ثم نزح إلىٰ فلسطين ومصر، ثم درس اللغة العربية علىٰ شيوخ الأزهر وقد شهد له علماء الغرب بطول الباع وبعد النظر. له مؤلفات عديدة في الفِرَق الإسلامية والفقه.

رغم ذلك يرىٰ أن التدوين للسنة لم يبدأ إلا في القرن الثاني[1]. وأن معظم الأحاديث - في رأي جولدتسيهر - وضعتها الفرق السياسية الكلامية والمذهبية في القرنين الثاني والثالث، لذلك هي تعكس تطور المسلمين السياسي والفكري خلال القرنين ولا تمت غالبًا إلىٰ القرن الأول بصلة، ويركز علىٰ الصراع بين الأمويين الذين يصورهم بصورة الطغاة الجهلة وبين العلماء الأتقياء وأنصار أهل البيت، ويتهم الزهري بوضع حديث "لا تشد الرحال إلا إلىٰ ثلاثة مساجد... ". وقد عزا جولدتسهير أصول الإسلام إلىٰ اليهودية والمسيحية، وأكد علىٰ تأثير الهلينية في تطور الإسلام، وتأثير القانون الروماني في نمو التشريع الإسلامي.

لقد صارت دراساته دستورًا للمستشرقين من بعده، وقليل منهم انتقد بعض آرائه أو عدل فيها مثل فيوك *Fueck* (ت ١٩٣٩م) وهوروفتس *Horovitz* (ت ١٩٣١م)، أما الأكثرية الساحقة فاكتفوا بتعميق آرائه بإضافة براهين جديدة أو تعميمها علىٰ حقول جديدة مثل كيوم *Cullaume* ونيكلسون *Nickolson* وهامتلون جب *Gibb* وواط *Watt* وفنسنك *Wensink* (ت ١٩٣٩م). وقد ركز فنسنك علىٰ أحاديث العقيدة في كتابه *The Muslim Creed* "العقيدة الإسلامية" في حين ركز جوزيف شاخت *Schacht* (ولد ١٩٠٢م) علىٰ أحاديث الأحكام في كتابه "أصول الشريعة المحمدية" *The Origin of Muhammadan Jurisprudence*، وكتابه الآخر "مقدمة في الفقه الإسلامي" *Introduction to Islamic Law*، وهو يهودي الديانة بريطاني الجنسية، وقد أكد شاخت علىٰ اختلاق الأحاديث، وأثنىٰ كيب وسافوري *Savory* علىٰ كتابه، واعتبره كيب أساسًا لكافة الدراسات في الحضارة

(١) إن دراسات سيزكين وحميد الله والأعظمي تفند ذلك بالطبع.

الإسلامية والتشريع الإسلامي في الغرب - علىٰ الأقل - في حين عدّه سافوري من أكبر علماء الشريعة الإسلامية في العالم.

وقد درس شاخت في مؤلفه "أصول الشريعة المحمدية" كتابي "الموطأ" لمالك و"الأم" للشافعي ثم عمم نتائج دراسته علىٰ كتب الحديث والفقه الأخرىٰ، فقال بنظرية "القذف الخلفي" لتفسير تطور الأسانيد، وتتلخص آراؤه في زعمه اختلاق الجزء الأكبر من الأسانيد، واعتقاده أن أقدم الأحاديث لا يرقىٰ إلىٰ ما قبل سنة ١٥٠هـ، وأن الأحاديث اختلقها الفقهاء وأصحاب الفرق، وأن الشافعي هو الذي استحدث مبدأ حجية السنة، وكان العمل قبله علىٰ السنة المذهبية، وقد كان أثره كبيرًا علىٰ جيله من المستشرقين.

لقد طعن شاخت في سند مالك عن نافع ابن عمر بأن نافعًا مات ومالك صغير، وهذا خطأ، فمالك كان صاحب حلقة في مسجد المدينة في حياة نافع. وقد رد روبسون علىٰ شاخت في هذا السند في مقاله "الإسناد في الحديث النبوي" وفي هذه المقالة عدل عن آرائه التي تابع فيها شاخت عندما نشر بحثه، حيث كان يشك في جملة الأحاديث ويرىٰ أن ما يمكن عزوه إلىٰ الرسول ﷺ هو القرآن وحده.

والملاحظ أن كيوم وواط وروبسون كلهم من رجال الكنيسة. وقد ظهر توجه نحو دراسة موارد الحديث ونقد بعض وثائقه عند روبسون (ولد ١٨٩٠م) الأستاذ في مانشستر منذ سنة ١٩٤٩م، وقد أثبت أن ثمة مادة أصلية من الأحاديث خلافًا لما ذهب إليه شاخت ومن قبله جولدتسيهر، كما أنه لم يوافق كايتي وشبرنجر (١٨١٣-١٨٩٣م) في القول بأن أسانيد عروة بن الزبير (ت ٩٣هـ) مختلقة ألصقها به المصنفون المتأخرون.

لقد أشار شبرنجر (ت ١٨٩٣م) إلىٰ تعاسة نظام الإسناد وأن اعتبار الحديث شيئًا كاملًا سندًا ومتنًا وقد سبب ضررًا كثيرًا وفوضىٰ عظيمة، وأن أسانيد عروة مختلفة ألصقها به المصنفون المتأخرون. وكذلك مقالة "أصول تدوين الوثائق عند المسلمين" ولكنه أثبت تدوين الحديث في عهد النبي ﷺ بالاعتماد علىٰ كتاب "تقييد العلم" للخطيب. وهذا ما خالفه فيه جولدتسهير فيما بعد.

أما ميور (*Muir*) معاصر شبرنجر فينتقد طريقة اعتماد الأسانيد في تصحيح الحديث لاحتمال الدس في سلسلة الرواة، ورغم أن مثل شبرنجر أقر بأن ثمة مادة أصلية في الحديث لكنه اعتبر نصف أحاديث "صحيح البخاري" ليست أصلية ولا يوثق بها.

وأما كايتاني (ت ١٩٢٦م) فقد ذكر في حولياته أن الأسانيد أضيفت إلىٰ المتون فيما بعد بتأثير خارجي لأن العرب لا يعرفون الإسناد، وأنها استعملت ما بين عروة وابن إسحق، وأن عروة لم يستعمل الإسناد مطلقًا، وابن إسحاق استعملها بصورة ليست كاملة.

وقد أثبت هوروفتس (١٨٧٤-١٩٣١م) معرفة عروة للإسناد، وأن الإسناد دخل في الحديث منذ الثلث الأخير من القرن الأول. وألمح إلىٰ الإسناد الجمعي عند الزهري حيث يفيد وقوفه علىٰ عدة أسانيد للمتن الواحد.

ولكن هوروفتس يرىٰ أن العرب أخذوا فكرة الإسناد عن المدارس التلمودية عند اليهود. ويرىٰ - ويوافقه كيوم - تشابه المسلمين واليهود في نسبة شرائعهما إلىٰ نبيهما. ورد فيوك *Fueck* (ت ١٩٣٩م) علىٰ جولدتسيهر فبرأ المحدثين والفقهاء من تهمة وضع الأحاديث، وكشف عن منهج جولدتسيهر في التعامل مع الإسلام وأنه يستخدم المذهب المادي لنقد التاريخ (*Metarialistic*) ومنهج الشك

(*Skepticism*) فانتهىٰ إلىٰ أن كل أحاديث الأحكام تعتبر زائفة حتىٰ يثبت العكس.

أما مرجليوث المعاصر لجولدتسيهر (١٨٥٨-١٩٤٠م) فقد تابع جولدتسيهر بل ذهب إلىٰ أن الرسول ﷺ لم يترك أوامر ولا أحكامًا سوىٰ القرآن!!.

ويرىٰ كيوم أنه لا يمكن إثبات صحة نسبة الأحاديث في "الكتب الستة" إلىٰ الصحابة ولكن لعل بعضها تسلم نسبته. ويفسر كيوم قول الزهري: "إن هؤلاء الأمراء أكرهونا علىٰ كتابة الأحاديث" تفسيرًا خاطئًا ليدلل علىٰ وضعه للأحاديث وهو فهم جولدتسيهر من قبله.

ويتشبث نيكلسون بقول أبي عاصم النبيل: "ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث".

فذهب إلىٰ أن شواهده في "دراسات محمدية" لجولدتسيهر وأن أتقىٰ العلماء كان يستعمل الغش في الحديث لتأييد أغراض سياسية ومذهبية.

وقد بين الإمام مسلم أن الكذب يجري علىٰ لسانهم ولا يتعمدونه. وقال يحيىٰ بن سعيد القطان: "ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلىٰ الخير والزهد" والكذب هنا علىٰ لغة أهل الحجاز وهو مطلق الخطأ.

ويرىٰ كولسون وكيوم أن المحدثين يبحثون في الأسانيد شكليًا بدون الاهتمام بنقد المتون.

يقول كولسون: "إذا كانت سلسلة الإسناد متصلة، وكان كل فرد من أفراده عدلًا - من وجهة نظرهم - فحينئذ قبلوا الحديث وصار شرعًا واجبًا، ولا يمكن بسبب الإيمان السؤال عن متن الحديث لأنه وحي إلهي فلا يقبل أي نقد تاريخي".

ويقول كيوم: "متىٰ اقتنع البخاري بتحديد بحثه في سلسلة الرواة في السند مفضلًا ذلك علىٰ نقد المتن، صار كل حديث مقبول الشكل حتميًا بحكم الطبع".

ثانيا: عوامل ترجع إليها أخطاء المستشرقين:

إن أخطاء المستشرقين في موضوع السنة يمكن أن ترجع إلىٰ عوامل متباينة منها:

١- عدم تذوق اللغة العربية بالقدر الكافي.

٢- ضحالة الفهم للثقافة الإسلامية وتاريخ صدر الإسلام.

٣- إهمال المنهج النقدي عند المحدثين.

٤- التعسف في تفسير النصوص بسبب الأهواء الدينية والقومية.

ثالثا: نماذج مِن نقد المستشرقين للأحاديث:

١- جولدتسيهر، واتهامه للإمام الزهري بوضع حديث "لا تشد الرحال إلا إلىٰ ثلاثة مساجد... " مع أن الحديث تعددت طرقه عن غير الزهري.

٢- استدلال جولدتسيهر وكيوم ونيكلسون بحديث "سيكثر الحديث عني فمن حدثكم بحديث فطبقوه علىٰ كتاب الله، فما وافقه فهو مني، قلته أو لم أقله".

٣- زعم نيكلسون أن حديث شق الصدر أسطورة نشأت عن تفسير ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾[1]، ولو صح لدلَّ علىٰ الصرع.

٤- زعم واط أن قصة الغرانيق صحيحة لأنها في غاية الغرابة فلابد أن تكون حقيقة في جوهرها، إذ لا يتصور أن يخترعها واحد ثم يقنع جماعة ضخمة بقبولها والحق أن عددًا كبيرًا من علماء المسلمين أنكرها مثل ابن خزيمة والبيهقي وعياض وابن العربي والرازي والقرطبي والعيني والألوسي والشوكاني.

٥- تكذيب كيب- لحديث "مَن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"

(١) سورة الشرح، الآية: ١.

بحجة أنه وضع للرد علىٰ حركة الوضع!! مع أنَّ الحديث متواتر، رواه مائتان من الصحابة، وله أكثر من أربع مئة طريق[1].

٦- دعوىٰ فنسنك أن حديث "بني الإسلام علىٰ خمس.... " موضوع بعد الالتقاء مع نصارىٰ الشام والتأثر بهم متناسبًا أن الشهادتين تردان في الأذان والصلاة!!

٧- يشكك موريس بوكاي ببعض الأحاديث في "صحيح البخاري" في كتاب بدء الوحي وكتاب الطب لأنها لا توافق العلم الحديث، والأحاديث التي تكلم فيها من المشكل الذي تكلم فيه العلماء القدامىٰ.

١- التشكيك في صحة الحديث النبوي الشريف: -

قال بعض تلامذة الاستشراق: "وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا يجب علينا الاقتصار علىٰ كتاب الله تعالىٰ مع استعمال العقل والتصرف، أو بعبارة أخرىٰ "الكتاب والقياس"، أما السنة فما زاد منها علىٰ الكتاب، إن شئنا عملنا به، وإن شئنا تركناه"[2].

وقد تحدثنا عن منهج المدرسة الإصلاحية في التفسير وناقشنا هذه المسألة، وأن القول بعدم وجوب العمل بالأحاديث مخالفة الحق، مجانب لآيات القرآن والأحاديث الصحيحة. قال الدكتور مصطفىٰ السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ: "وقصارىٰ القول أن إنكار حجية السنة والادعاء بأن الإسلام هو القرآن وحده لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة، وهو يصادم الواقع، فإن أحكام الشريعة إنما ثبتت أكثرها بالسنة، وما في القرآن من أحكام إنما هي مجملة وقواعد كلية في الغالب، وإلا

(١) نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني، كتاب العلم، الحديث الثاني، ص٢٨.

(٢) مجلة المنار في العددين (٧-١٢) من السنة التاسعة، أعلن د. توفيق صدقي في مقالين تحت عنوان "الإسلام هو القرآن وحده".

فأين نجد في القرآن أن الصلوات خمسة، وأين نجد ركعات الصلاة ومقادير الزكاة، وتفاصيل شعائر الحج وسائر أحكام المعاملات والعبادات؟! "[1].

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: "ولو أن امرءًا قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن، لكان كافرًا بإجماع الأمة، وكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلىٰ غسق الليل، وأخرىٰ عند الفجر، وإنما ذهب إلىٰ هذا بعض غالية الرافضة ممن اجتمعت الأمة علىٰ كفرهم"[2].

وعندما استدل بعضهم بحديث: «**إذا جاءكم عني حديث، فاعرضوه علىٰ كتاب الله، فما وافقه فخذوه، وما خالف فاتركوه**»[3].

وهو حديث موضوع مختلق، كما بين علماء الحديث، وضعته الزنادقة بغرض إهمال الأحاديث، وقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع علىٰ كتاب الله، فوجدناه مخالفًا له، لأنا وجدنا في كتاب الله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[4].

وقد أجمعت الأمة، علىٰ أن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبدًا لأنه بيان للقرآن، وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلا فسد الدين بالمعارضة[5].

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص١٦٥.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ٢/ ٧٩-٨٠، مطبعة السعادة بمصر.

(٣) قال يحيىٰ بن معين كما في "عارضة الأحوذي" (٥/ ٣٣٢) باطل وضعه الزنادقة وقال ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٢/ ١١٩١): هذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه.

(٤) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٥) انظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، د. محمد لقمان السلفي، (٨٠)، دار البشائر الإسلامية، ط. =

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: "إن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة، عامة وخاصة"[1].

ومن المعلوم أن معارضة السنة بالقرآن مذهب رديء تبناه أهل البدع والضلالة من المعتزلة ومن سار علىٰ منوالهم، وأما السلف رحمهم الله، فكانوا منزهين عنه، وقد رد العلماء قديمًا علىٰ من عارض السنة بالقرآن، وبينوا فساد منهجه وضلاله[2].

- التشكيك في بعض ما في الصحيحين:

قال الشيخ محمد رشيد رضا: "ودعوىٰ وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنىٰ، لا يسهل علىٰ أحد إثباتها، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامات الوضع، وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه... فإذا تأملتم هذا وذاك، علمتم أنه ليست من أصول الإيمان، ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه.. فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض تلك الأحاديث، لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم، قد يكون بعضها صوابًا، وبعضها خطأ، ولا يعد أحدهم طاعنًا في دين الإسلام"[3].

وإذا كانت دعوة السيد رشيد رضا مغلفة، فقد جاء من أنكر كثيرًا مما في الصحيحين من أتباع هذه المدرسة، كأحمد أمين ومحمود أبي رية، مما سنبينه في فصول لاحقة. ولرد هذه الضلالة ننقل بعض أقوال العلماء.. قال الإمام النووي

= ١، بيروت، ١٤٠٩هـ.

(١) الرسالة للإمام الشافعي، ص٢٢٨.

(٢) انظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الصادق الأمين، ص٧٤٣.

(٣) مجلة المنار، المجلد ٢٩، ص١٠٤-١٠٥.

رَحِمَهُ اللَّهُ: "اتفق العلماء رحمهم الله علىٰ أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحها وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة"(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: "فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن"(٢).

وقال الدهلوي رَحِمَهُ اللَّهُ: "أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون علىٰ أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلىٰ مصنفيهما، وأن كل من يهون من أمرهما فهو متبع غير سبيل المؤمنين"(٣).

٢- التشكيك في تدوين الحديث النبوي:

زعم هؤلاء جريًا وراء ترهات المستشرقين: أن الحديث لم يكتب في عهد الرسول ﷺ، مما يدعو علىٰ التلاعب والفساد، ما قد حصل.

ولذا طرأ علىٰ السنة من التبديل والزيادة، كما طرأ علىٰ أهل الكتاب، لعدم كتابتها في عهده، وعدم حصر الصحابة لها في كتاب معين، وعدم تبليغها للناس بالتواتر، وعدم حفظها لهم جيدًا في صدورهم(٤).

قال الشيخ محمد أبو زهو: "فهذه الدعوىٰ من الشيخ - يقصد محمد رشيد رضا - عفا الله عنه، لا أساس لها، بل تخالف نصوص القرآن الكريم، وتتعارض مع ما

(١) شرح النووي علىٰ مسلم (١/ ١٤).

(٢) الفتاوىٰ لابن تيمية (١٨/ ٧٤).

(٣) حجة الله البالغة، ولي الله الدهلوي، تحقيق: السيد سابق، دار الكتب الحديث، القاهرة، ومكتبة المثنىٰ - بغداد.

(٤) انظر: مجلة المنار، المجلد (٩)، ص٥١٥، ٩١١.

تواتر من سنة الرسول ﷺ الأمين، ولا تتفق وما أجمع عليه المسلمون في كافة الأزمان من عهد النبي إلىٰ اليوم"[١].

وقال: "الحق أن الصحابة فهموا أن السنة دين عام دائم كالقرآن، وكان هذا أمرًا بدهيًا عندهم لا يحتاج إلىٰ استدلال، بل هو ضرورة من ضرورات الدين وبَدَهي عند عامة المسلمين في جميع الأزمان حتىٰ اليوم"[٢].

٣- تقسيم السنة إلىٰ عملية، وغير عملية:

لا يلتزم الإصلاحيون إلا بالسنة العملية دون القولية. قال الشيخ محمد رشيد رضا: "إن سنته التي يجب أن تكون أصل القدوة هي ما كان عليه وخاصة أصحابه عملًا وسيرة، فلا تتوقف علىٰ الأحاديث القولية[٣].

وقال: "فالعمدة في الدين هو القرآن، وسنة الرسول المتواترة، وهي السنة العملية كصفة الصلاة، والمناسك مثلًا، وبعض الأحاديث القولية التي أخذ بها جمهور السلف، وما عدا هذا من أحاديث الآحاد التي هي غير قطعية الرواية، أو غير قطعية الدلالة فهي محل اجتهاد"[٤].

وقال محمود أبو رية: "وسنة الرسول المتواترة - وهي السنة العملية - وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلومًا عندهم بالضرورة، كل ذلك قطعي لا يسع أحد رفضه أو جحده بتأويل ولا اجتهاد... أما إطلاق السنة علىٰ ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث"[٥].

---

(١) الحديث والمحدثون، الشيخ محمد أبو زهو، ص٢٣٧، ٢٤٢.

(٢) الحديث والمحدثون، الشيخ محمد أبو زهو، ص٢٣٧، ٢٤٢.

(٣) مجلة المنار، مجلد (١٠) ٨٥٢، مجلد (٢٧)، ص٦١٦.

(٤) مجلة المنار، مجلد (١٠) ٨٥٢، مجلد (٢٧)، ص٦١٦.

(٥) أضواء علىٰ السنة المحمدية، ص٣٥١.

"ولو قصرت السنة علىٰ السنة المتواترة العملية لفرط في كثير من الأحاديث القولية التي نقلت عنه ﷺ في جوانب الدين في الأحكام والأخلاق والمواعظ"[(١)].

هذا وإن السنة تشمل أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته: "وهذا الذي عليه أهل العلم قديمًا وحديثًا، كما تطلق علىٰ الأحاديث المتواترة والآحاد، والقول بأن السنة هي السنة العملية المتواترة فقط، قول لا صحة له، بل هو اصطلاح حادث لا يخفىٰ بطلانه"[(٢)].

٤- القدح في عدالة الصحابة رضي الله عنهم[(٣)]:

قد شكك بعض الإصلاحيين وتلامذتهم بعدالة الصحابة، رواة الحديث. قال محمود أبو رية: "إنهم - أي العلماء - قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجبًا تطبيقه علىٰ كل راو مهما كان قدره، وإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة، فلم يتجاوزوها، إذ اعتبروهم جميعًا عدولًا لا يجوز عليهم نقد، ولا يتجه إليهم تجريح ومن قولهم في ذلك "إن بساطهم قد طوىٰ"، ومن العجب أنهم يقفون هذا الموقف، علىٰ حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقد بعضهم بعضًا"[(٤)].

قال أبو حاتم بن حبان رحمه الله: "فإن قال قائل: فكيف جرحت مَن جاءوا بعد الصحابة، وأبيت ذلك في الصحابة، والسهو والخطأ موجود في أصحاب رسول الله ﷺ، كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين؟ يقال له: إن الله عز وجل نزه أقدار أصحاب

(١) انظر: دفاع عن السنة، ص٢٩، للدكتور محمد أبي شهبة، دار اللواء للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، الرياض.

(٢) انظر: الأنوار الكاشفة، ص٢٢، ٥٧.

(٣) انظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ص٧٥٤-٧٦٨.

(٤) أضواء علىٰ السنة المحمدية، ص٣١٠.

رسوله عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدي بهم... ومن شهد التنزيل وصحب الرسول، فالثلب لهم غير حلال، والقدح ضد الإيمان والتنقص لأحدهم نفس النفاق، لأنهم خير الناس قرنًا بعد رسول الله ﷺ... "[1].

وممن ألصقوا بهم مجموعة من التهم الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه، متابعين في ذلك من أكل الحقد قلوبهم من المستشرقين يهودًا أو نصارىٰ، وذلك كله افتراء وبطلان[2].

(١) الضعفاء والمتروكين من المحدثين، محمد بن حبان، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع.

(٢) انظر: مجلة المنار (٢٩/ ٤٣) و(١٩/ ٩٩)، فجر الإسلام (ص٢١٩)، أضواء علىٰ السنة المحمدية (ص١٥٤، ١٩٦).

رابعًا: المنهج الاستشراقي، في إثارة الشبهات:

تعريف الشبهة، لغة واصطلاحًا:

أولًا: التعريف اللغوي:

تدور معاني الشبهة في اللغة علىٰ الإشكال، والالتباس، والتخليط، والتسوية، وعدم الجزم بحكم الشيء.

ولذا جاء في لسان العرب: "وشبه الشيء؛ إذا أشكل عليه. وشبه؛ إذا ساوىٰ بين شيء شيء.. والمشتبهات من الأمور؛ المشكلات. وتقول: شبهت عليّ يا فلان؛ إذا خلط عليك"(١).

وفي المعجم الوسيط: "الشبهة الالتباس، وفي الشرع: ما التبس أمره أحلال هو أم حرام، وحق هو أم باطل"(٢).

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي:

يمكن أن تعرف الشبهة بأنها "الشكوك التي توقع في اشتباه الحق بالباطل، فيتولد عنها الحيرة والريبة"(٣).

والمقصود بالشبه في هذا الفصل؛ المسائل التي يوردها بعض النصارىٰ والمستشرقون والمستغربون في الخدمات التفاعلية للشبكة، مما يكون فيه لبس للحق بالباطل، فلا يكون الحق صافيًا متميزًا.

لقد "اشتدت في السنين العشر الأخيرة الحملة علىٰ المسلمين، وبخاصة في ظل

---

(١) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ٤/ ٢١٩٠.

(٢) انظر: المعجم الوسيط، ص٤٧١.

(٣) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ٣/ ٥٠٨.

النظام العالمي الجديد أو العولمة. وزاد من ضراوتها وسائل البث والإعلام الحديثة، في عصر تدفق المعلومات، والسماوات المفتوحة. واستغل خصوم الإسلام هذه المستجدات فاتخذوها منافذ للانقضاض علىٰ قيم الإسلام ومبادئه، بغية تشويه حقائقه أو القضاء عليه إن أمكن"[1].

وهذه الشبهات المثارة ليست جميعًا محاولة للتلبيس علىٰ المسلمين، بل بعضها هو مبلغ فهم أصحابها عن الإسلام. فمن هؤلاء من يعرف الحق ويسعىٰ لتشكيك المسلم فيه، ومنهم من فهم عن الإسلام خلاف الواقع فظنها مطاعن وثغرات يمكن هدم الإسلام من خلالها.

(١) انظر: حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين، علي جمعة محمد وآخرون، ص٩.

خامسا: أبرز الشبه حول النبي ﷺ:

ملأ النصارىٰ منافذ الخدمات التفاعلية للشبكة بأعداد لا يمكن حصرها من الكتابات والملفات المرئية والصوتية الموجهة إلىٰ النبي الكريم ﷺ طعنًا وانتقاصًا واتهامًا وبثًا للشبهات. ومن هذه الشبه ما يلي:

وهي أكثر شبهاتهم طرحًا، ومفادها أن النبي الكريم كان يطلق العنان لشهوته الجنسية، مبتعدًا عن عفة فرجه.

ويستدلون علىٰ ذلك بتعدد زوجاته، وبزواجه من عائشة وهي بنت تسع سنين، وبأنه أحل له نكاح من وهبت له نفسها، والزواج بمن أعجبته من النساء، وإن كانت ذات زوج وجب علىٰ الزوج تطليقها. ويرون أنه لذلك جامع امرأة ميتة، وأتىٰ نساءه في حال الحيض، وكان يطوف عليهن بغسل واحد، وأخذت زينب بلبه حين رآها تغتسل فوجب علىٰ زيد تطليقها.

ويوغلون في طعنهم؛ فيرون أن مصه لسان الحسن[(١)]، واحتضانه زاهرًا[(٢)]، من ورائه، أدلة علىٰ ذات التهمة، فهذه الأمور العشرة- هي أكثر الشواهد التي يكررون طرحها للتدليل علىٰ هذه الشبهة[(٣)].

---

(١) هو الحسن بن علي بن أبي طالب - ريحانة رسول الله ﷺ، وسبطه، وسيد شباب أهل الجنة. ولد سنة ثلاث من الهجرة، وبويع بالخلافة بعد مقتل أبيه، فوليها سبعة أشهر وأحد عشر يومًا، ثم سلم الأمر إلىٰ معاوية حقنًا للدماء. مات سنة تسع وأربعين، وقيل غير ذلك. ودفن بالبقيع. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٢٤٥-٢٧٩.

(٢) هو زاهر بن حرام الأشجعي. رجل من البادية دميم الخلقة. كان يهدي للنبي ﷺ فكان يحيه، ويكافئه علىٰ الهدية، ويمازحه. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٢/ ٤٥٢-٤٥٣.

(٣) مواضع هذه الشبهة والتي تليها من الكثرة بمكان. ومن يطلع علىٰ غرف المحادثة علىٰ موقع البالتوك مثلًا يجد تكرار هذه الشبه بشكل يومي، إضافة إلىٰ موضوعات المنتديات والمجموعات البريدية، =

سادسا: المناهج المتبعة، في طرح هذه الشبه:

تتعدد الطرق والمناهج التي يتبعها المستشرقون ومن نهج نهجهم في طرح شبهاتهم وجدلياتهم حول النبي ﷺ نوجزها فيما يلي:

١- تجاهل مصادر السيرة النبوية الأصلية المنقحة.

٢- الاعتماد علىٰ مصادر لا تتماشىٰ والمنهج العلمي الصحيح الذي يلتزمه الباحث المنصف عند دراسة سيرة النبي ﷺ ومن ذلك كتب مؤلفات السيرة غير المنقحة، وكتابات الطاعنين الحاقدين علىٰ النبي ﷺ[(١)].

وهذا المسلك يشابه حال من أراد أن يخرج سيرة عيسىٰ عليه السلام وفق ما كتبه عنه أعداؤه من اليهود وغيرهم[(٢)].

ولن يوجد نصراني يرتضي هذا المنهج، فكيف يقبله ويتعامل به في دراسة سيرة النبي الكريم ﷺ؟!

٣- اتباع المنهج الانتقائي المبني علىٰ الهوىٰ، في اختيار الروايات الضعيفة والموضوعة وإظهارها، وتجاهل الروايات الصحيحة وإخفائها.

= والملفات المرئية في مواقع مشاركة الملفات.

(١) وما أكثر هذه الكتب! ومنها علىٰ سبيل المثال: محمد والتعصب لفولتير، الكوميديا الإلهية لدانتي، الرسول حياة محمد لبودلي، دراما محمد الصحراوية لبودلي أيضًا، حياة محمد لجورج بوش الجد.

(٢) استعرض مؤلف يهودي، هو الأستاذ الدكتور أبيجدور شنآن، من الجامعة العبرية بالقدس، في كتابه "ذلك الرجل"، موقف اليهود من عيسىٰ عليه السلام، استنادًا إلىٰ الكتب والمراجع اليهودية التي كتبها المفكرون والفلاسفة ورجال الدين اليهود، منذ عصر المسيح إلىٰ العصر الحديث. وقد خرج المؤلف بإجماع هؤلاء علىٰ أن المسيح نتاج علاقة خارج نطاق الزوجية، وأنه متنبئ كاذب، وأن ما نسب إليه من معجزات غير صحيح، إضافة إلىٰ الطعن في الكتاب المقدس، وفي العقائد والشعائر النصرانية. انظر: ذلك الرجل، أبيجدور شنآن، ترجمة عمرو زكريا، مكتبة النافذة، ط. ١، ٢٠٠٩.

"وكانت رسالة الاستشراق والتبشير تفرض علىٰ المستشرقين والمبشرين محاربة الإسلام والنيل من قداسته، والحط من مكانة رسول الإسلام العظيم ﷺ، عن طريق تلك الروايات الضعيفة أو المكذوبة"[1].

٤- **بتر الحوادث عن سياقاتها التي وردت فيها مختصة بها**، وسلوك سبيل التعميم فيها. فيقوم هؤلاء - مثلًا - بتجريد حادثة نصح العرنيين بشرب ألبان وأبوال الإبل، عن كونها حالة خاصة لقوم مخصوصين أصيبوا بمرض معين، إلىٰ تعميم ذلك بأنه توجيه نبوي للأتباع في كل زمان ومكان بشرب أكواب بول الإبل كما يشرب الظمآن الماء، والملتذ العصير.

ومثلها الحادثة التي وقعت يوم صلح الحديبية حين أظهر الصحابة الاقتتال علىٰ نخامته ﷺ، فيعمد هؤلاء إلىٰ إظهار أن ذلك كان شأنه ﷺ مع الصحابة دائمًا.

وكل هذا لأجل تنفير الناس من الإسلام، وتبغيضه والنبي ﷺ إلىٰ قلوب الخلق، وطمس معالم النظافة والذوق والاتساق مع الفطرة السليمة التي يتحلىٰ بها الإسلام وأتباعه، وفي مقدمهم النبي المصطفىٰ عليه السلام.

٥- **سلوك منهج التفسير الشخصي** الذي يعكس ثقافة مغايرة للثقافة الإسلامية، والافتراض أو تبني فرضيات آخرين بناء علىٰ فهومهم الخاصة التي بنيت علىٰ روايات صحيحة أو ضعيفة[2].

٦- **الكذب علىٰ النبي ﷺ بإضافة كلمات** إلىٰ الأحاديث الصحيحة تعطي فهمًا مغايرًا للحديث. ومن هذه الشبه ما يلي:

---

(١) انظر: مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش دراسة تحليلية، زاهر الألمعي، ص٢٢.

(٢) انظر: مزاعم وأخطاء وتناقضات وشبهات بودلي، مهدي رزق الله أحمد، ص١٣٣، كتاب إلكتروني.

إن كل من يطعن في عفته ﷺ، ويسمه بالميل لإشباع الرغبات الجنسية؛ أن يجيب عن تعفف النبي الكريم سنوات شبابه حتىٰ بلغ الخامسة والعشرين حين تزوج لأول مرة، وذلك في مجتمع جاهلي يعج بسبل الفواحش، ودور البغاء.

ولن يجد جوابًا؛ ذلك أن النبي ﷺ لما أتىٰ كفار قريش بهذا الدين الذي يسفه معتقداتهم، ويحقر معبوداتهم الصنمية، وكانوا له في غاية العداوة والكراهية؛ لم يجدوا سبيلًا للطعن في عفته وطهره ونقائه. وغاية ما قالوا: شاعر وكاهن وساحر وكذاب. ولو وجدوا مطعنًا أخلاقيًا لابتدروا إلىٰ نشره وتلقينه كل قادم من خارج مكة يريد لقاء النبي المصطفىٰ. هذا هو الأمر الأول.

وعلىٰ الطاعنين في هذه المسألة أن يجيبوا عن سبب كون الزواج الأول للنبي الكريم من امرأة بلغت الأربعين، وكان هو في سن الشباب، في الخامسة والعشرين. وذلك في مجتمع كان يحرص علىٰ الزواج المبكر للاستكثار من البنين بغية الذود عن القبيلة أو الإغارة علىٰ الآخرين.

وعليهم أن يجيبوا عن اقتصاره علىٰ هذا الزواج خمسًا وعشرين سنة حتىٰ بلغت أم المؤمنين الخامسة والستين من عمرها، وكان هو في الخمسين. فهل الذي يفنىٰ زهرة شبابه مع ثيب كبيرة في السن يكون من طلاب الشهوة؟!

وعليهم أن يجيبوا عن كون كل زوجاته ﷺ ثيبات أرامل إلا عائشة، وهو الذي قال لجابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما: «هلَّا بِكرًا تلاعبها، وتلاعبك»[1].

والقارئ للكتاب المقدس يجد فيه الجرأة العظيمة علىٰ أنبياء الله ورسله، حين ينسب إليهم من الفظائع ما ينزه عنه آحاد الناس.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: تستحد المغيبة وتمتشط الشعثة، ح٥٢٤٧، ص١٣٣٦.

وعليه؛ "فمطاعنهم علىٰ محمد ﷺ في بعض الأمور التي يفهمونها ذنوبًا في زعمهم الفاسد لا تقدح في نبوته علىٰ أصولهم"[1].

ونحن حين نقرأ الكتاب المقدس نجد فيه أن آدم أذنب عمدًا، ولم تثبت توبته. ونوحًا شرب الخمر وسكر وتعرىٰ. وإبراهيم إلىٰ سبعين سنة من عمره كان يعبد الأصنام. ولوطًا سكر وفعل الفاحشة بابنتيه وأنجب منهما. ويعقوب خدع أباه وكذب عليه ثلاث مرات، وتزوج بأختين، وفعلت ابنته دينا الفاحشة مع عشيق لها، وكذا فعل ابنه الأكبر روبيل الفاحشة بزوجة أبيه يعقوب.

وفيه أن هارون صنع العجل وعبده ودعا إلىٰ عبادته. وداوود نظر بشهوة إلىٰ امرأة أجنبية، ثم قتل زوجها، وفعل الفاحشة بها. وسليمان ارتد في آخر عمره، وبنىٰ معابد الأصنام، وكانت نساؤه يخبرن ويذبحن للأوثان[2].

وهذا غيض من فيض مما في هذا الكتاب من نسبة الرذائل إلىٰ خير خلقه، وهم الرسل المبرؤون من كل القبائح المنسوبة إليهم كذبًا وظلمًا، عليهم الصلاة والسلام. والذي يؤمن بكل هذا لا يستغرب منه نقل هذه التهم إلىٰ النبي ﷺ، ولكن يساءل كيف بقيت مكانة أولئك النبيين مع كل ما نسب إليهم، ثم يضر النبي ﷺ نسبة شيء منها إليه؟

إن في هذا كيلًا بمكيالين، وتفريقًا في النظر إلىٰ الشيء الواحد، وتنكبًا سبيل العدل والإنصاف.

والمسلم يؤمن بكل رسل الله، ويجلهم ويوقرهم، وينزه ربه ﷻ أن يختار لحمل رسالاته الزناة والقتلة والكذابين.

* * * * *

(١) انظر: إظهار الحق، رحمة الله الهندي، تحقيق ملكاوي، ٤/ ١٢١٤.

(٢) المرجع السابق، ٤/ ١٢١٤-١٢٥٠.

الفصل الثاني
نماذج من الشبهات التي أثارها المستشرقون، والذين تأثروا بهم والرد عليها

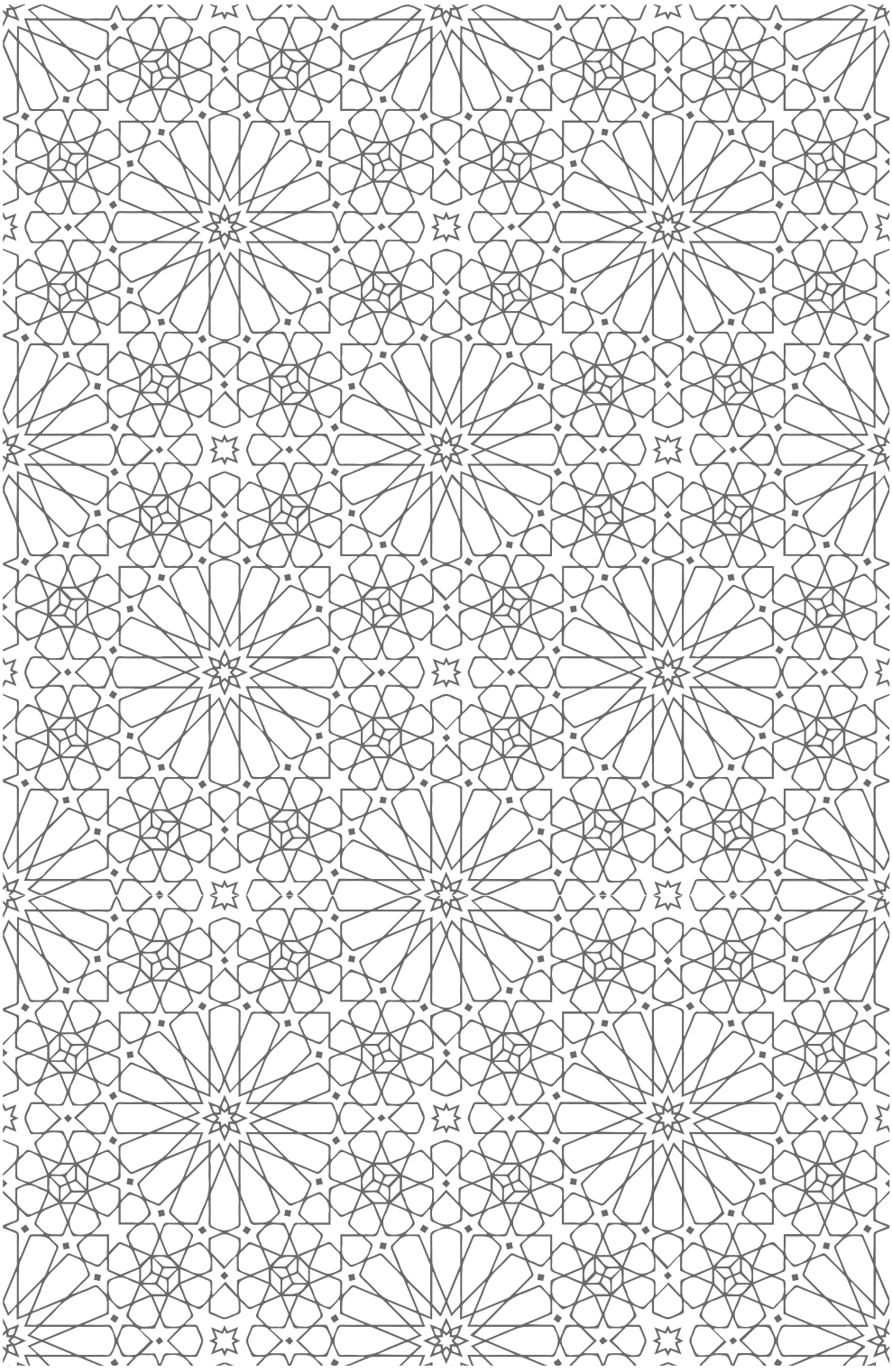

المبحث الأول
نماذج من الشبهات التي أثارها المستشرقون، والرد عليها

وقبل أن نسرد شبهات المستشرقين نسرط طرفا من شبهات السابقين:

نفرد للشبهات التي أثارها منكرو حجية السنة ومنتقدو طريقة المحدثين في جمع الحديث وتمييز صحيحه من سقيمه في القديم والحديث.

أولا: مَن تعرض للسنة في القديم:

لقد تعرضت السنة لمن ينكر حجيتها قديمًا وحديثًا، أما في القديم: فلم يأت القرن الثاني حتىٰ ظهر من ينكر أنها مصدر من مصادر التشريع، ومنهم من أنكر حجية غير المتواتر منها، كما ظهر من ينكر منها ما لا يكون بيانًا للقرآن أو مؤكدًا له.

وأول من تعرض لدحض تلك الآراء الخبيثة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ - فيما أعلم - ، فقد ذكر في آخر كتاب "الأم" مناظرة جرت بينه وبين من ينسب إلىٰ العلم بمذهب أصحابه ممن يردون الأخبار كلها، كما عقد في "الرسالة" بحثًا مستفيضًا أثبت فيه وجوب اتباع سنة النبي ﷺ، وأن طاعته مقرونة بطاعة الله، وبين كيف أجمع الصحابة وأهل العلم علىٰ العمل بخبر الواحد في مسائل كثيرة من أحكام الشريعة سردها رَحِمَهُ اللَّهُ سردًا قويًا مقنعًا، ولم يبين الشافعي رحمه الله تعالىٰ من هذه الطائفة التي ردت الأخبار كلها، ولا من هو الشخص الذي ناظره في ذلك، ورأىٰ الشيخ الخضري رَحِمَهُ اللَّهُ أن الشافعي يعني بذلك المعتزلة، لأن الشافعي قد صرح بأن صاحب هذا المذهب منسوب إلىٰ البصرة، وكانت البصرة آنذاك مركزًا لحركة فلسفية كلامية، ومنها نبغت

مذاهب المعتزلة، فقد نشأ بها كبارهم وكتابهم، وكانوا معروفين بمخاصمتهم لأهل الحديث، ودعم الخضري قوله بما تعرض له ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث" من الرد علىٰ شيوخ المعتزلة فيما كانوا يطعنون به الصحابة وكبار التابعين.

وفي الحقيقة أن غارة شعواء شُنت في العصر الذي كتب فيه الشافعي رسالته أو قبل ذلك بقليل من المتكلمين علىٰ أهل السنة وأهل الحديث، وبالتالي علىٰ السنة التي يشتغلون بها ويدعون الناس إلىٰ الاحتجاج بها، فقد كان غلاة المعتزلة يريدون تحكيم العقل وطرح نصوص السنة، ولكن الشافعي ناقشهم وأطال النقاش معهم حتىٰ ألقمهم الحجر، ويتضح مما ذكره الشافعي من رأي منكري حجية السنة، ومما ذكره العلماء من آراء بعض شيوخ المعتزلة أنهم ينكرون حجيتها من حيث الشك في طريق ثبوتها وما يلحق رواتها من خطأ أو وهم، أو ما يندس بينهم من وضاعين وكذابين، لا أنهم ينكرونها من حيث هي أقوال النبي ﷺ وأفعال وتقريرات ثابتة عنه، فإن أي مسلم مهما كان لا يقول بذلك، وهذا في الحقيقة تستر ماكر وراء تلك الشبهات التي يثيرونها حول صحة نسبة السنة إلىٰ رسول الله ﷺ، وظنية ثبوتها علىٰ فرض صحتها، وأن الظني لا يمكن أن تبنىٰ عليه أحكام شرعية.

وتتلخص شبهات من يرد غير المتواتر من السنة أو يرد السنة كلها كما حكاها الإمام الشافعي عنهم بما يلي:

أما من يرد غير المتواتر منها فيقول: إن خبر الواحد (أو خبر الآحاد) يفيد الظن بالنسبة لثبوته نسبته إلىٰ رسول الله ﷺ والظني الثبوت لا يجوز أن نبني عليه أحكام شرعية.

وقد ردَّ عليهم الإمام الشافعي ببحث طويل مستفيض في "الرسالة" بما يقارب المائة صفحة، وفي بعض طبعات هذا الكتاب، وأتىٰ بأدلة علىٰ حجية خبر الواحد،

أقواها عمل الصحابة وإجماعهم علىٰ الأخذ بخبر الواحد والاحتجاج به حتىٰ في الأمور العظيمة الخطيرة، وأتىٰ بأمثلة كثيرة أسوق مثالًا واحدًا منها طلبًا للاختصار، هذا المثال هو تحول أهل قباء وهم في صلاة الفجر من التوجه إلىٰ بيت المقدس واستقبالهم بيت الله الحرام بخبر الواحد، وهذا ما قاله الشافعي في الرسالة، قال الشافعي: "وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه، وقد كانوا علىٰ قبلة فرض الله عليهم استقبالهم، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم عليهم الحجة، ولم يلقوا رسول الله ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه سماعًا من رسول الله ولا بخبر عامة، وانتقلوا بخبر الواحد إذ كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه إلىٰ ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة، ولم يكونوا ليفعلوه إن شاء الله بخبر الواحد إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله، إذا كان من أهل الصدق... إلىٰ آخر ما قال... "[1].

وقد عقد الخطيب البغدادي في "الكفاية" بابًا سماه "باب ذكر بعض الدلائل علىٰ صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه" استهله بقوله: "قد أفردنا لوجوب العمل بخبر الواحد كتابًا، ونحن نشير إلىٰ شيء منه في هذا الموضع، إذ كان مقتضيًا له" ثم قال: "فمن أقوىٰ الأدلة علىٰ ذلك ما ظهر وانتشر عن الصحابة من العمل بخبر الواحد"[2]، ثم ساق الأمثلة والشواهد علىٰ احتجاج الصحابة بخبر الواحد، إلىٰ أن ختم الباب بقوله: "وعلىٰ العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومَن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلىٰ وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم

(١) الرسالة للشافعي، ص٤٠٦-٤٠٧ طبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.
(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص٢٦.

إنكار ذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من بينهم دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرىٰ العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه والله أعلم[1].

وأما من يرد الأخبار كلها فيمكن حصر شبهتهم بأن القرآن جاء تبيانًا لكل شيء، فإن جاءت الأحاديث بأحكام جديدة لم ترد في القرآن، كان ذلك معارضة من ظني الثبوت وهو الحديث القطعي الثبوت وهو القرآن، والظني لا يقوىٰ علىٰ معارضة القطعي، وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن كان الاتباع للقرآن لا للسنة، وإن جاءت لبيان ما أجمله القرآن كان ذلك تبيانًا للقطعي الذي يكفر من أنكر ثبوته بالظني الذي لا يكفر من أنكر ثبوته.

وهذه التقسيمات في الحقيقة فلسفة فارغة تعارض ما كان عليه الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسانهم من العمل بالحديث بمجرد ثبوته ولو من طريق شخص واحد إذا توفرت فيه شروط الراوي المعروفة من العدالة والضبط وغير ذلك.

ويتلخص جواب الشافعي عن شبه هؤلاء بما يلي:

١- أن الله تعالىٰ أوجب علينا اتباع رسوله، وهذا عام بمن كان في زمنه وكل من يأتي بعده، ولا سبيل إلىٰ ذلك لمن لم يشاهد الرسول إلا عن طريق رواية الأحاديث، فيكون الله قد أمرنا باتباعهم وقبولها، لأن ما لا يتم الواجب إلا به كان واجبًا.

وحتىٰ أن الصحابة رضي الله عنهم لم يتيسر لمجموعهم - مع أنهم في زمنه - أن يسمعوا جميع ما قاله الرسول منه مباشرة، فكثيرًا ما كان يسمعها البعض ويبلغونها غيرهم فيعملون بها جميعًا، السامع والمبلغ.

---

(١) المصدر السابق، ص٣١.

٢- إنه لابد من قبول الأحاديث لمعرفة أحكام القرآن نفسه، فإن الناسخ والمنسوخ لا يعرفان إلا بالرجوع إلىٰ السنة.

٣- إن هنالك أحكامًا متفقًا عليها بين جميع أهل العلم وطوائف المسلمين قاطبة حتىٰ الذين ينكرون حجية السنة، كعدد الصلوات المفروضة، وعدد الركعات، وأنصبة الزكاة وغيرها، ولم يكن من سبيل لمعرفتها وثبوتها إلا السنة.

٤- إن الشرع قد جاء بتخصيص القطعي بظني، كما جاء في الشهادة علىٰ القتل والمال، فإن حرمة النفس والمال مقطوع بهما، وقد قبلت فيهما شهادة الاثنين، وهي ظنية بلا جدال.

٥- إن الأخبار وإن كانت تحتمل الخطأ والوهم والكذب، ولكن الاحتمال بعد التأكد والتثبت من عدالة الراوي ومقابلة الرواية بروايات أقرانه من المحدثين يصبح أقل من الاحتمال الوارد في الشهادات، خصوصًا إذا عضد الرواية نص من كتاب أو سنة فإن الاحتمال يكاد يكون معدومًا.

ولعمري هذه إجابات موفقة مخرسة ألهمها الله تعالىٰ للإمام الشافعي حفظًا لدينه وسنة نبيه ﷺ فالحمد لله علىٰ توفيقه.

وأما قولهم إن الله أنزل الكتاب تبيانًا لكل شيء فإن من المعلوم أن الله لم ينص علىٰ كل جزئية من جزئيات الشريعة وإنما بين أصول الشريعة ومصادرها وقواعدها ومبادئها العامة.. ومن الأصول التي بينها وجوب العمل بسنة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[1].

* * * * *

(١) سورة النساء، الآية: ٨٠.

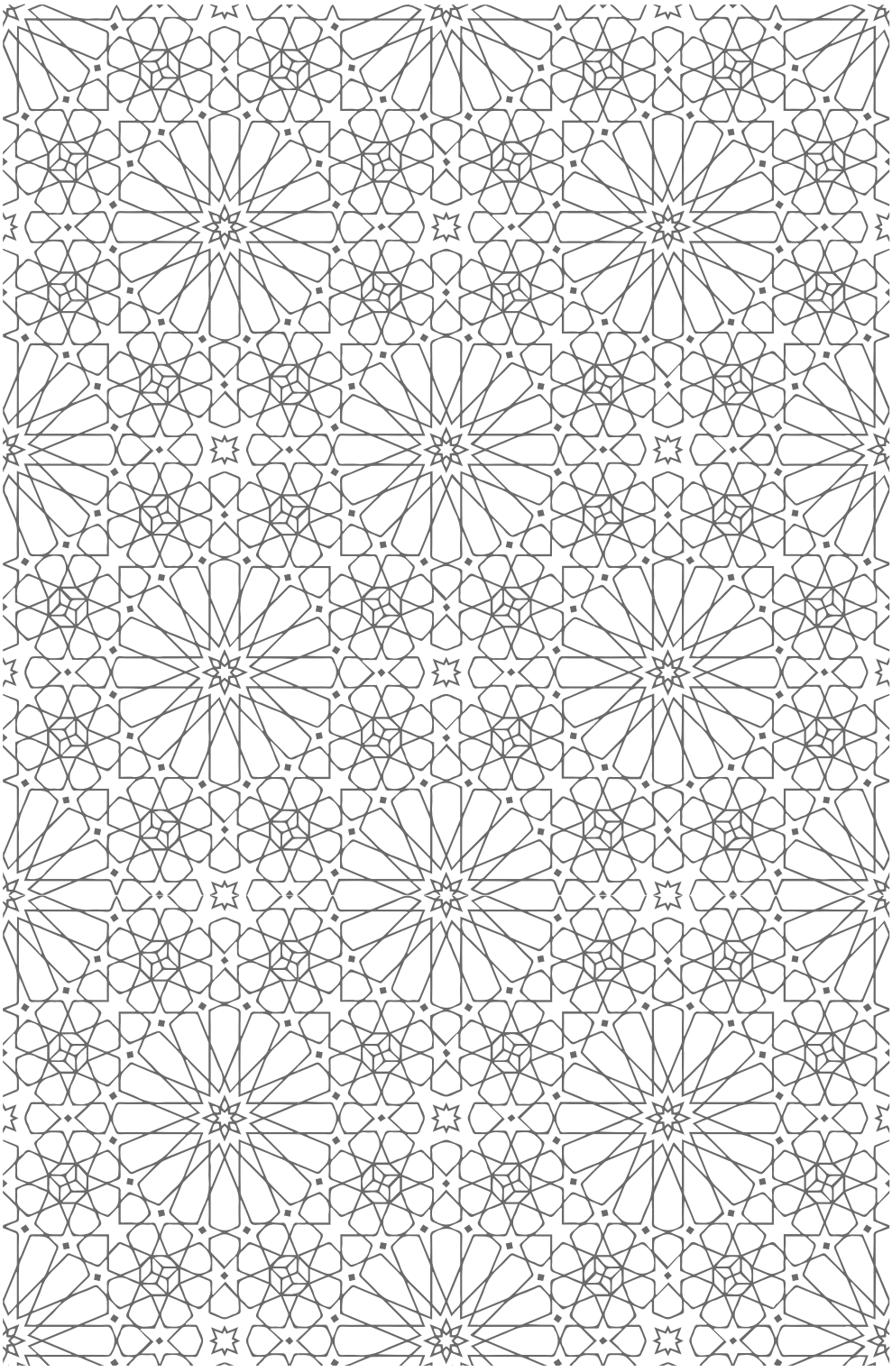

ثانيا: نماذج لشبهات من تعرض للسنة
في العصر الحديث (المستشرقون)

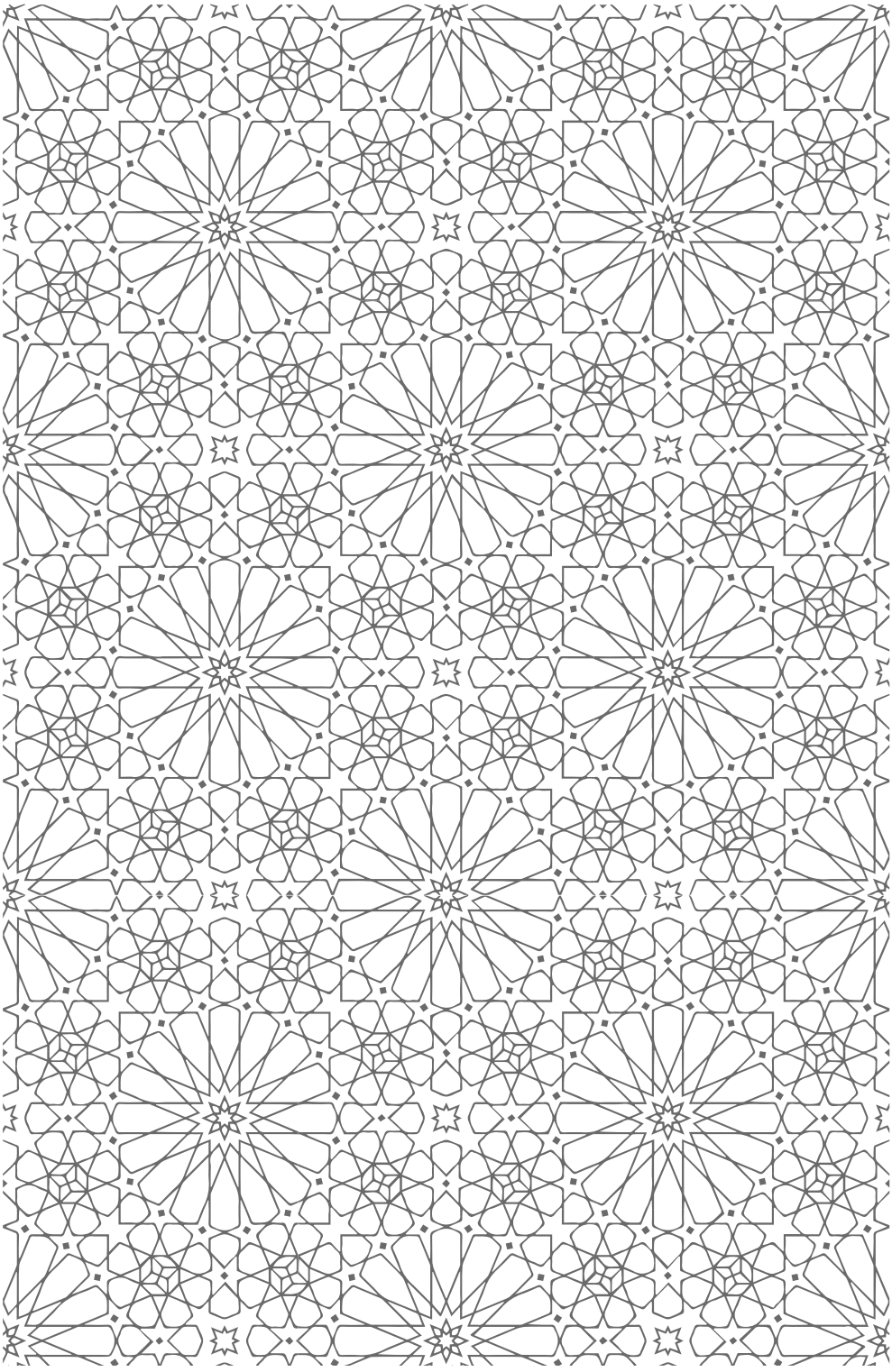

الشبهة الأولى

الطعن في تعدد زوجاته ﷺ يجاب عنه بما يلي:

لم يكن هذا الأمر مختصًا به ﷺ من بين سائر إخوانه النبيين، فلقد بين لنا كتاب النصارىٰ الذي يقدسون ويعظمون ويصدقون أخباره، أن كثيرًا من أنبياء وقضاة بني إسرائيل لم يكتفوا بزوجة واحدة.

جاء في دائرة المعارف الكتابية: "ولكن لا توجد وصية صريحة في العهد القديم تنهىٰ عن ذلك - أي تعدد الزوجات -، إذ يبدو أن الله قد ترك للإنسان أن يكتشف بخبرته أن نظام الزوجة الواحدة هو النظام السليم، فتعدد الزوجات يجلب المتاعب، وكثيرًا ما يؤدي إلىٰ ارتكاب الخطية، كما حدث مع إبراهيم... ومع جدعون[1]. ومع داوود.. ومع سليمان...

وفي حالة تعدد الزوجات، ومن الطبيعي أن يميل الرجل إلىٰ زوجة أكثر من الأخرىٰ، كما حدث مع يعقوب، إذا أحب راحيل أكثر من ليئة"[2]..... أنبياء وقضاة عددوا الزوجات.

ولم يكن الدافع من هذا الصنيع- ابتغاء تتبع الشهوات، بل كان لأسباب سامية هادفة لخدمة الدين والدعوة. فالزواج من عائشة وحفصة فيه إكرام لأعظم رجلين في الإسلام - بعده ﷺ - إيمانًا وبذلًا وتضحية.

---

(١) هو أحد قضاة بني إسرائيل، قضىٰ لهم قرابة خمسين عامًا، وذكر اسمه في رسالة العبرانيين في العهد الجديد في قائمة أبطال الإيمان. انظر: قاموس الكتاب المقدس، مفردة: جدعون.

(٢) انظر: دائرة المعارف الكتابية، مفردة: زواج. المصدر: برنامج المصطفىٰ، الإصدار الأول.

والزواج من رملة بنت أبي سفيان[1]، كان إنقاذًا لها من الرجوع إلىٰ مكة خشية أن تفتن عن دينها، بعد أن هاجرت إلىٰ الحبشة مع زوجها الذي تنصر ثم مات هناك.

وتزوج النبي ﷺ بأم سلمة[2]، جبرًا لمصابها بأبي سلمة الذي أصيب بجراحة في أحد؛ مات بسببها، وكانت ذات بلاء في الإسلام فقد كانت من المهاجرات إلىٰ الحبشة.

ولإبطال عقيدة التبني المتفشية في المجتمع الجاهلي تزوج عليه السلام من زينب بنت جحش[3]، بعد أن كان أبطل الفوارق الطبقية حين زوجها بزيد بن حارثة رضي الله عنه.

وكان زواجه من جويرية بنت الحارث[4]، إعانةً لها علىٰ افتداء نفسها، وسببًا في إعتاق مائة بيت من أسارىٰ بني المصطلق، فكانت عظيمة البركة علىٰ أهل بيتها.

والزواج بهؤلاء الطاهرات الفاضلات هيأ لنساء الأمة معلمات يرشدنهن فيما يختص بهن من أمور يستحين من طرحها علىٰ النبي ﷺ، ويستحي هو من مزيد من التفصيل فيها. فقد جاءت امرأة إلىٰ رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن الله لا

---

(١) هي أم المؤمنين، رملة بنت أبي سفيان الأموية. ابنة عم النبي ﷺ عقد له عليها بالحبشة، وأصدقها عنه النجاشي أربعمائة دينار. توفيت سنة أربع وأربعين، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٢١٨-٢٢٣.

(٢) هي أم المؤمنين، هند بنت أبي أمية المخزومية. من المهاجرات الأول، ومن فقهاء الصحابيات، وآخر من مات من أمهات المؤمنين. توفيت سنة إحدىٰ وستين، ودفنت بالبقيع. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢/ ٢٠١-٢١٠.

(٣) هي أم المؤمنين، زينب بنت جحش - ابنة عم النبي ﷺ، ومن المهاجرات الأول، ومن سادات النساء دينًا وورعًا وجودًا ومعروفًا. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٢١١-٢١٨.

(٤) هي أم المؤمنين، جويرية بنت الحارث المصطلقية، سبيت يوم غزة المريسيع سنة خمس، فأسلمت وتزوجها النبي ﷺ، وأطلق لها الأسارىٰ من قومها، توفيت سنة خمسين. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٢٦١-٢٦٥.

يستحيي من الحق فهل علىٰ المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي ﷺ: «إذا رأت الماء» فغطت المرأة وجهها وقالت: يا رسول الله؛ وتحتلم المرأة؟! قال: «نعم تربت يمينك فبم يشبهها ولدها؟»[1].

وجاءت امرأةٌ تسأل النبي ﷺ عن غسلها من المحيض، فعلمها كيف تغتسل، قال: «خذي فِرْصةً من مِسْك، فتطهري بها». قالت: كيف أتطهر؟ قال: «تطهري بها». قالت: كيف؟ قال: «سبحان الله تطهري». فاجتذبتها عائشة رضي الله عنها، وقالت: تتبعي بها أثر الدم[2].

ويمكن تلخيص الجواب: بأن من حِكم ذلك فوائد كثيرة، منها: كفالة الأرامل واليتامىٰ، ووقاية المجتمع من الانحراف الأخلاقي، ووقاية للمرأة من العُنُوسة، وغير ذلك من الحِكَم الكثيرة.

وما أجمل كلام إمام الدعاة فضيلة الشيخ الشعراوي- رحمه الله تعالىٰ- حيث قال: إن رسول الله ﷺ أحل له المعدود، ولم يحل العدد. يمعنىٰ: أنه ﷺ أبيح له أن يبقي علىٰ نسائه، قال تعالىٰ: «لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك»، فلو ماتت منهن واحدة، لا يحل أن يأتي بأخرىٰ، وإن مات الجميع لا يحل له الزواج بأخريات.

أما رجال الأمة: فأبيح لهم العدد وليس المعدود، فيجوز للواحد منهم؛ إذا ماتت واحدةٌ من نسائه أو طلقها، أن يتزوج بأخرىٰ حتىٰ إن طلقهن جميعًا فله أن يتزوج أربعًا غيرهنّ، لأنه أبيح له العدد.

* * * * *

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب: الحياء في العلم، برقم: ١٣٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب: دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، برقم: ٣١٤.

الشبهة الثانية

الطعن في زواجه ﷺ بعائشة يجاب عنه بما يلي

أولًا: تُثبت أن النبي ﷺ لم يكن من طلاب الشهوات.

ثانيًا: لو كان في هذا الزواج مطعنٌ أو مأخذٌ لطار به الكفار، فقد كان في أشد أوقات عداء الكفار للنبي وصحبه، وذلك قبل الإذن بالهجرة إلىٰ المدينة المنورة، ولكنهم استقبلوا الخبر كما يستقبلون غيره من أخبار من تزوج.

ثالثًا: كان هذا الزواج بمشورة خولة بنت حكيم[(١)]، وقد كانت عائشة من قبل مخطوبة[(٢)] لجُبَير بن مطعم بن عدي[(٣)]، وفي هذين الأمر: ما يدل علىٰ أنها كانت امرأة في سن الزواج، لا يضيرها صغر سنها.

رابعًا: يستنتج من الخطبة السابقة لعائشة، ومن سكوت المشركين مع شدة عدائهم، أن زواج المرأة في هذا السن كان معتادًا عند العرب، مألوفًا، غير مستنكر.

خامسًا: في العقيدة النصرانية ما يشابه هذا ويزيد عليه، فإن مريم بنت عمران كانت في الثانية عشرة من عمرها عندما ولدت المسيح، وكانت إذ ذاك زوجة أو

---

(١) هي خولة بنت حكيم رضي الله عنها، قيل: وكان النبي ﷺ تزوجها، فأرجأها فيمن أرجأ من نسائه. انظر: سير أعلام النبلاء الذهبي، ٢/ ٢٦٠-٢٦١.

(٢) كما في الإصابة لابن حجر ٨/ ١٧.

(٣) هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل. من الطلقاء الذين حسن إسلامهم. قدم المدينة في فداء الأسارىٰ من قومه، وكان موصوفًا بالحلم ونبل الرأي، وهو الذي أجار النبي ﷺ حين رجع من الطائف، توفي سنة تسع وخمسين. انظر: سير أعلام النبلاء الذهبي، ٣/ ٩٥-٩٩.

خطيبة ليوسف النجار - كما يعتقد بعض النصارىٰ - وهو في التاسعة والثمانين من العمر، كما أوردته الموسوعة الكاثوليكية. فيكون فرق العمر بينهما قرابة سبع وسبعين سنة، أي بزيادة اثنين وثلاثين عامًا علىٰ فارق السن بين النبي ﷺ وعائشة.

سادسًا: كيف ينكرون ويستقبحون زواج النبي ﷺ الموافق لعادة قومه، والذي كان معلنًا، مستصحبًا فيه رضىٰ وقبول سائر الأطراف ثم لا يستقبحون ما يعتقدون صحة نسبته إلىٰ الأنبياء الكرام من عظائم القبائح التي تقشعر لذكرها الأبدان.

فهل اقتضت حكمة الله تعالىٰ - عندهم - أن يختار لحمل رسالته من يصنع الأصنام ويعبدها، أو يشرب الخمور ويتعرىٰ ويأتي زنا المحارم، أو يقر في أهله الدياثة لأجل حطام الدنيا الزائل، أو يحتال لقتل قائده المخلص ليأتي الفاحشة في أهله، وغير ذلك مما عصم الله منه أعدادًا لا تحصىٰ من خلقه، ثم لم يعصم منه أنبياءه كما يعتقدون ويرتلون في كتابهم المقدس.

الشبهة الثالثة

قولهم: بأن امرأةً ماتت فاضطجع الرسول ﷺ معها

فيشيرون به إلىٰ قصة وفاة فاطمة بنت أسد، أم علي بن أبي طالب أجمعين.

أسلمت هذه الصحابية بمكة، وهاجرت إلىٰ المدينة، وكانت مِن كبار الصحابيات، وتوفيت في حياة النبي ﷺ[1].

وهذه الشبهة التي ذكروا فرية قبيحة، وتقبيح لزين الشمائل والفعال، فإن النبي ﷺ كان يعتبر هذه الصحابية أمًا، ويذكر من جميل عنايتها به أنها كانت تجوع ليشبع، وتؤثره باللباس، وتمنحه المحبة والشفقة، فلما ماتت أظهر النبي الكريم صنوف الوفاء معها، والشفقة والرحمة بها، فنزع ثوبه وأمر أن يكون تحت أكفانها جزاء ما كانت تكسيه في حياتها، ونزل في قبرها وتمعك فيه رجاء أن يفسح لها فيه، وتقبل شفاعته فتنجو من ضمة القبر وفتنته. وفي بعض الروايات أنه اضطجع في قبرها بعد أن وضعت فيه، وكان ذلك بمرأىٰ الصحابة، ولذلك قالوا «رأيناك تصنع شيئًا لم تكن تصنعه مع أحد».

والناظر في حديث هذه القصة، لا يستطيع إخفاء دهشته من عظيم وفائه ومحبته وكريم خلقه ﷺ. وكل ما سبق علىٰ افتراض صحة الحديث، وإلا فإن روايات الحديث فيها ضعف[2].

---

(١) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، ٢/ ١٤٧ و١٦/ ٢١٤.

(٢) ممن حكىٰ الضعف المحدث الألباني: حين ساق رواية الطبراني في الكبير والأوسط، التي نقل منها أبو =

ولعلَّ هذه الشبهة دخلت علىٰ أصحابها من كون الاضطجاع في كتابهم المقدس يأتي في كثير من الأحيان بمعنىٰ فعل فاحشة الزنا. فنجد في سفر التكوين الحديث التالي عن بنتي النبي لوط عليه السلام: (فسقتا أباهما خمرًا في تلك الليلة، وجاءت الكبرىٰ فضاجعت أباها ولم يعلم بنيامها ولا قيامها. فلما كان الغد، قالت الكبرىٰ للصغرىٰ: ها آنذا قد ضاجعت أمس أبي، فلنسقه خمرًا هذه الليلة أيضًا، وتعالي أنت فضاجعيه لنقيم من أبينا نسلًا. فسقتا أباهما خمرًا في تلك الليلة أيضًا، وقامت الصغرىٰ فضاجعته، ولم يعلم بنيامها ولا قيامها)[1].

ونجد في قصة داوود عليه السلام وغدره بقائد جيشه أوريّا الحثي: (وعزىٰ داود بتشابع امرأته ودخل عليها وضاجعها، فولدت ابنًا فدعته سليمان. وأحبه الرب)[2]. ولعل كاتب هذا النص يرىٰ من تمام التعزية فعل الفاحشة!

وعن شكيم الحوي، يقول الكتاب المقدس: (فرآها شكيم بن حمور الحوي، رئيس البلد، فأخذها وضاجعها واغتصبها)[3].

وعن رأوبين يقول الكتاب المقدس: (وحدث إذ كان إسرائيل ساكنًا في تلك الأرض، أن رأوبين ذهب فضاجع بلهة، سرية أبيه)[4].

= نعيم في الحلية. انظر: السلسلة الضعيفة ١/ ٧٩-٨٢، وكذا رواية (جزاك الله من أم وربيبة خيرًا، فنعم الأم ونعم الربيبة كنت لي، يعني فاطمة بنت أسد أم علي)؛ قال الألباني: ضعيف جدًا. انظر: السلسلة الضعيفة ١١/ ٨٥١-٨٥٣.

(١) التكوين، ١٩: ٣٣-٣٥.

(٢) صموئيل الثاني، ١٢: ٢٤.

(٣) التكوين، ٢: ٣٤.

(٤) التكوين، ٢٢: ٣٥.

وفي العهد القديم: (وأي رجل ضاجع زوجة عمه، فقد كشف عورة عمه: إنهما يحملان وزرهما، فليموتا عقيمين)[1].

والأمثلة علىٰ هذا في الكتاب المقدس كثيرة.

* * * * *

(١) اللاويين: ٢٠: ٢٠.

الشبهة الرابعة

وأما حديث طوافه ﷺ على نسائه بغُسْل واحد، فهو تحميل للنص ما لا يحتمل من المعاني

والحديث من رواية أنس رضي الله عنه أنه قال: «كان النبي ﷺ يدور علىٰ نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدىٰ عشرة». قال قتادة: قلت لأنس: أو كان يطيقه؟ قال: «كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين»[(١)].

وليس في الحديث ما أرادوا إيصاله إلىٰ أفهام الناس من تمضية النبي ﷺ جل أوقات ليله ونهاره في مخادع الجماع، فإن عائشة رضي الله عنها وأرضاها تحدثت عن هذا الجانب الخاص من حياته عليه الصلاة والسلام فقالت: «كان الرسول ﷺ لا يفضل بعضنا علىٰ بعض في القَسْم، من مكثه عندنا، وكان قلَّ يومٌ- إلا وهو يطوف علينا جميعًا، فيدنو من كل امرأةٍ، من غير مسيس؛ حتىٰ يبلغ إلىٰ التي هو يومها، فيبيت عندها»[(٢)].

والجمع بين الحديثين: أن يحمل المطلق في كلام أنس علىٰ المقيد في كلام عائشة، أو يحمل كلام عائشة علىٰ الغالب وكلام أنس علىٰ النادر[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب إذا جامع ثم عاد ومن دار علىٰ نسائه في غسل واحد، ح٢٦٨، ص٧٦.

(٢) سنن أبي داود- كتاب النكاح- باب: القَسْم بين النساء، برقم: ٢١٣٥.

(٣) انظر: رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء السنة النبوية الشريفة، عماد السيد الشربيني، رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر، عام ١٩٤٢٣هـ، ص٤٦٦.

وهكذا يتضح أن هذا الصنيع كان في مرات نادرة، في زمن يسير من ليل أو نهار؛ ذلك أن المرويات الصحيحة المتواترة من حياة النبي ﷺ في بيته ومع المسلمين في مسجده وحال سفره وغزواته، مع قيامه بالعدل بين زوجاته في المبيت - وإن كان وجوب هذا عليه؛ محل خلاف - وتمضيه الأوقات في الدعوة والتعليم، لا تدع موضعًا لإلصاق هذه الشبهة به، صلوات ربي وسلامه عليه.

مع أن الطواف علىٰ الزوجات في الساعة الواحدة أمر اشترك فيه النبي ﷺ مع من سبقه من النبيين، فقد جاء في الحديث: «قال سليمان بن داوود لأطوفن الليلة علىٰ تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله، فقال له صاحبه قل إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله. فطاف عليهن جميعًا فلم تحمل منهم إلا امرأة واحدة فجاءت بشق رجل، وايم الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانًا أجمعون»[(١)].

وهذا الصنيع ليس مطعنًا، بل دليل كمال الخلقة وقوة البدن، ولذا يقول صاحب "كشف المشكل من حديث الصحيحين": "اعلم أن العرب كانت تعد القوة في الجماع من كمال الخلقة وقوة البنية، كما تعد الشجاعة منها، وكان النبي ﷺ أتم الناس خلقة، ثم أعطي قوة ثلاثين، ثم كان في فعله ذلك رد علىٰ النصارىٰ في التبتل"[(٢)].

ويقول صاحب "عمدة القاري": "وهو - أي القوة علىٰ الجماع - دليل علىٰ كمال البنية"[(٣)].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: من طلب الولد للجهاد، برقم: ٢٨١٩.

(٢) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، ٣/ ٢٨١.

(٣) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ٣/ ٢١٧.

وهناك ملحظ آخر يرد علىٰ هؤلاء المشبهين بنقيض ما أرادوا، فإن الذي يعطىٰ قوة ثلاثين في الجماع ثم لا يبيت إلا عند زوجة واحدة في غالب أحواله؛ يكون في ذلك دليل علىٰ أنه في غاية من الصبر عن الجماع[1].

(١) انظر: شرح سنن ابن ماجه، السيوطي، ١/ ٢٨٦. ومرقاة المصابيح، الهروي، ٢/ ٤٣٥ (حسب فهرسة المكتبة الشاملة).

الشبهة الخامسة

الحديث عن قصة زواجه ﷺ من زينب بنت جحش رضي الله عنها

وهو محل طعن مستمر من المستشرقين في القديم والحديث. ومصدر هذه الشبهة ما تسلل إلىٰ بعض كتب التفسير والسير من أخبار متهافتة السند والمتن، بين الباحثون عدم صلاحيتها للاحتجاج[(١)].

كان التبني متفشيًا في المجتمع المكي، حيث يتخذ المرء ابن غيره ابنًا له يرثه ويورثه، ويحرم عليه التزوج بمن تزوج، وتجري بينهما أحكام الوالد مع ابنه الصلبي.

وكان أن تبنىٰ النبي ﷺ زيد بن حارثة، فكان لا يدعي إلا زيد بن محمد، ثم أنكحه ابنة عمته زينب بنت جحش، ملغيًا بذلك التفرقة الطبقية التي كانت من سمات المجتمع الجاهلي. وشاء الله أن لا يحدث وفاق بين الزوجين، فجاء زيد يستشير النبي ﷺ في فراق زينب فنصحه بإمساكها مخفيًا ما أعلمه الله من أنه لن يصلح حال العشرة بينهما، وأن زينب ستكون إحدىٰ أمهات المؤمنين، متحرجًا مما سيلحقه من حديث المجتمع من نكاح زوجة ابنه بالتبني[(٢)].

---

(١) انظر: مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش، عواض الألمعي، ص١١-٣٣.

(٢) ذكر ابن كثير رحمه الله القول الصحيح في تفسير المراد بالآية، وذكر أنه نقل عن السلف أقوال لم يوردها لأنها لم تصح عنهم. انظر: تفسير ابن كثير ٦/ ٤٢٤-٤٢٦. وقد شغب الحاقدون علىٰ النبي ﷺ بهذه الآثار ورووها جازمين بصحة نقلها عن السلف.

وفي هذا نزل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾﴾[1].

وقد شغب المشبهون بروايات تحكي رؤية النبي ﷺ زينب في بيت زيد، وافتتانه وتعلق قلبه بها، وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾[2]، ومن ثم كان تطليق زيد لها لعلمه بذلك؛ لا لسوء عشرة بينهما، وأن هذا التعلق هو الذي أخفاه النبي في نفسه، وخشي أن يطلع عليه الناس.

وقد تسللت هذه الروايات إلىٰ بعض كتب التفسير والسير، وتصدىٰ لها من كشف تهافتها متنًا وسندًا[3].

وكيف يصح نسبة ذلك إلىٰ مقام النبوة؟ أم كيف يفتن النبي بابنة عمته؛ وهو الذي كان يراها قبل فرض الحجاب، وهو الذي خطبها لزيد، ولو كان له بها أرب لاصطفاها لنفسه[4].

ثم إن زواجه ﷺ بزينب رضي الله عنها كان بأمر الله تعالىٰ، ولذا كانت زينب تفاخر باقي أمهات المؤمنين فتقول: «زوجكن أهاليكنَّ، وزوَّجني الله، من فوق سبع سماوات»[5].

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٧-٣٨.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١٤.

(٣) وكان منهم الدكتور عواض الألمعي، انظر كتابه: مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي ﷺ بزينب بنت جحش، ص١١-٣٣.

(٤) انظر: حلية الأولياء، الأصفهاني، ٢/ ٥٢.

(٥) صحيح البخاري- كتاب التوحيد، باب: ٢٢ - بَاب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]. ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾، برقم: ٦٩٨٤.

ولقد كان في هذا الزواج كسرًا لعادة التبني المتغلغلة في نفوس الناس ومشاعرهم، ولم يكن من السهل التغلب عليها دون كسر لطوقها وخرق لمألوفها علىٰ يد المثل الكامل والقدوة الحسنة للناس، ليكون ذلك مدعاة لتقبل الناس(١).

ولو كان في هذه الحادثة مطعن، لكتم النبي ﷺ هذه الآيات، ولما بلغها، فصارت قرآنًا يتلىٰ إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولذا يروىٰ، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «لو كتم رسول الله ﷺ شيئًا من الوحي، لكتم هذه الآية»(٢).

فما الذي جعل النبي ﷺ يخبر الناس أن الله أوحىٰ إليه بهذه الآية؟! وما الذي جعله يخبر الناس بعتاب الله تعالىٰ حين عبس في وجه الرجل الأعمىٰ، وحين ترك الاستثناء، وحين أذن لبعض المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك، وحين ترك الأولىٰ في شأن أسارىٰ غزوة بدر(٣). إن لم يكن دافع ذلك أمانة النبي ﷺ في تبليغ ما أوحي إليه؛ فماذا يكون؟!

وسوف يكون الأمر أسهل من ذلك عند من يرىٰ أن القرآن اختلاق من عند النبي ﷺ، وعندها لن يؤلف ما قد يطعن في خلقه ويؤدي لاحتقار الناس له وانصرافهم عنه.

* * * * *

(١) انظر: مع المفسرين والمستشرقين، الألمعي، ص٦٥.

(٢) صحيح البخاري- كتاب التوحيد، باب: ٢٢ - بَاب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]. ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾، برقم: ٦٩٨٤.

(٣) انظر: عتاب النبي دليل نبوته، بدر عبد الحميد، الرابط:
www. saaid. net /doat /hamesabadr /٢١٧. htm.

الشبهة السادسة

دعوى أنَّ في مص النبي ﷺ لسان الحسن رضي الله عنه مطعن فيه عليه السلام

مثال آخر علىٰ منهجية تقبيح الحسن، وتحسين القبيح، التي يطبق النصارىٰ شقها الأول علىٰ ما يتعلق بالإسلام، وشقها الثاني علىٰ ما ورد في كتابهم المقدس.

لقد جبل الله تعالىٰ نبيه علىٰ مكارم الأخلاق ومحاسنها، ومن ذلك خلق الرحمة والرأفة والشفقة علىٰ الغير، وكذا المحبة التي ظهرت آثارها علىٰ القريب والبعيد من المؤمنين، وقد كان من ذلك حبه للحسن والحسين[1].

وقد صح أنه أذن في أذن الحسن يوم ولد، وقبله، ومص لسانه، وكان إذا ارتحله وهو ساجد أطال السجود لئلا يعجله، وكان يطلب إحضار الحسن، فإذا حضر التزمه وعانقه وحمله علىٰ عاتقه، وقال: «اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه»[2].

ثم جاء من شغب ببعض هذه التصرفات وعدها مطعنًا، متجاهلًا أن الحسن حفيد النبي ﷺ، وأنه كان طفلًا أو رضيعًا حين قبله النبي ﷺ؛ إذ كانت ولادته في شعبان أو رمضان من السنة الثالثة للهجرة، أي أنه كان دون الثامنة من عمره حين توفي النبي ﷺ[3]، والعجب ممن يقبح هذا الفعل، ويحسن انكباب الشابة علىٰ قدمي

---

(١) هو الحسين بن علي بن أبي طالب. سبط رسول الله ﷺ وريحانته ومحبوبه. ولد سنع أربع من الهجرة، وقتل يوم عاشوراء سنة إحدىٰ وستين بأرض كربلاء من العراق زمن خلافة يزيد بن معاوية. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٢٨٠-٣٢١.

(٢) هذه الأمور مما ورد في الصحيحين أو أحدهما، عن معاملته ﷺ للحسنين.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣/ ٢٤٦.

الشاب تقبلهما، وتمسحهما بشعر رأسها، وتدهنهما بالطيب[1].

وأعجب منه أن تكون من معجزات أحد الأنبياء - في كتابهم - إحياء الطفل الميت بالاضطجاع فوقه في الغرفة المغلقة، مع وضع الفم علىٰ الفم، والعينين علىٰ العينين، واليدين علىٰ اليدين، وتكرار ذلك سبع مرات، إلىٰ أن جسد الولد، وعادت إليه الحياة[2]، ومع هذا لا يعد في الأمر قدحًا عندهم.

وقد تواتر النقل عن القسس في كنائسهم من الحوادث الأخلاقية المشينة الشيء الكثير، ناهيك عن حال كثير من النصارىٰ في البلاد الأوروبية والأمريكية وغيرها حين يمارس الرجل مع معشوقته في الشارع أمام الملأ مما يحسن عدم ذكره.

فأين هذا ممن صنفت سيرته وسريرته، وشهد له أعداؤه قبل أتباعه، بكريم الشمائل وحسن الأخلاق، ولكنه الحقد الأعمىٰ يدفع صاحبه لتقبيح ما يراه الأسوياء حسنًا وجميلًا.

(١) لوقا ٧: ٣٨. مع تنزيهنا أنبياء الله تعالىٰ عن كل ما ينقص قدرهم مما ورد في كتاب النصارىٰ المقدس.
(٢) الملوك الثاني، ٤: ٣٢-٣٥.

الشبهة السابعة

ما جاء في قصة النبي ﷺ مع زاهر بن حرام رضي الله عنه فإن فيها من دلائل كريم شمائله عليه السلام ما يدهش الألباب:

فقد كان هذا الرجل بدويًا، دميم الخلقة، قبيح المنظر، شديد المحبة للنبي الكريم، لا يقدم إلىٰ المدينة إلا أتاه بطرفة أو تحفة من البادية، وكان النبي ﷺ يبادله المحبة والوفاء، فيكافئه علىٰ الهدية، ويقول: «زاهر بادينا، ونحن حاضروه»، والمعنىٰ: أنه يكفينا ما نحتاج من البادية، ونكفيه ما يحتاج من الحضر.

وكان ذات يوم في السوق، فأتاه النبي ﷺ وهو يبيع متاعه، فاحتضنه من خلفه - والرجل لا يبصره- فقال: أرسلني، من هذا؟ فالتفت إليه فلما عرف أنه النبي ﷺ جعل يلزم ظهره بصدره، فقال رسول الله ﷺ: «من يشتري هذا العبد؟»، فقال زاهر رضي الله عنه: تجدني يا رسول الله كاسدًا، قال: «لكنك عند الله لست بكاسد»، أو قال: «بل أنت عند الله غال»[1].

قال صاحب "مرقاة المصابيح": "وحاصله: أنه عانقه من خلفه، بأن أدخل يديه تحت إبطي زاهر، وأخذ عينيه بيديه، لئلا يعرفه. وقيل: معناه أنه أخذه من عقبه من غير أخذ عينيه، ذكره النووي"[2].

والخلاصة: أنَّ هذه القصة الصحيحة- لا تدل إلا علىٰ حسن المعاني، فإن

(١) الشمائل المحمدية، للترمذي، بَابُ: مَا جَاءَ فِي صِفَةِ مِزَاحِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، برقم: ٢٤٠.

(٢) مرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح، لملا علي القاري، كتاب الآداب- باب المزاح، ٧/ ٣٠٦٤.

القارئ لها بإنصاف يجد وفاء النبي ﷺ، وتواضعه لأصحابه، وممازحته لهم، واهتمامه لشأن من لا يؤبه به في العادة لفقره ودمامة منظره، وتصحيحه المفاهيم والمصطلحات؛ فإن الكاسد في الإسلام ليس قبيح الهيئة دني المكانة قليل المال، ولكنه الخلي من الإيمان والعمل الصالح.

وفي القصة بيان الحب العظيم الذي وقر في نفوس الصحابة تجاه نبيهم ﷺ.

والناظر في هذه التهمة وما سبقها لا ينقضي عجبه ممن يسعىٰ للنيل من مكانة شخص شهد له بنبل الأخلاق أعداؤه فضلًا عن غيرهم، وذلك باتهامه بانحرافات جنسية لا يمكن أن تجتمع في شخص واحد، كالشراهة الجنسية *Satyriasis*، والجنسية المثلثة *Homosexuality*، والجنس مع الأموات *Necrophilia* والجنس مع الصغار *Sexuality Infanto*[1].

وإذا كان المسيح عليه السلام في الإنجيل قد أشار إلىٰ معرفة الزرع بالنظر إلىٰ الثمار؛ فلننظر كيف أثمرت تعاليم الإسلام والقرآن والرسول الكريم ﷺ في إنشاء مجتمع تقل وتندر فيه أمثال تلك الشذوذات، مقارنة بالمجتمعات النصرانية التي تجيز العلاقات المثلية، وربما شرعت بشكل رسمي زواج المثليين، ووضعت لهم ما يكفل حرياتهم وينظم حياتهم[2].

---

(١) انظر: موقع حلول للاستشارات النفسية والسلوكية، علىٰ الرابط:
www. holol. net /files /distrubances.

(٢) من الدول التي شرعت زواج المثليين بشكل رسمي وقانوني: هولندا وبلجيكا وإسبانيا وكندا وكثير من الولايات الأمريكية، أما الدول التي تبيح هذا النوع من العلاقات فكثيرة جدًا، لكن غالبها – إن لم يكن الكل – دول نصرانية، لا يوجد فيها دولة إسلامية. انظر الرابط:
www. infoplease. com /ipa /A٠٧٦١٩٠٩. html.

=

الشبهة الثامنة

حادثة اقتتال الصحابة على نخامته ﷺ

فإنها لم تنقل إلا مرة واحدة، في ظرف حربي خاص، يوم صلح الحديبية. فقد خرج النبي ﷺ سنة ست للهجرة "واستنفر العرب ومن حوله من أهل البوادي من الأعراب ليخرجوا معه، وهو يخشىٰ من قريش أن يعرضوا له بحرب أو يصدوه عن البيت، فأبطأ عليه كثير من الأعراب، وخرج رسول الله ﷺ بمن معه من المهاجرين والأنصار ومن لحق به من العرب، وساق معه الهدي، وأحرم بالعمرة ليأمن الناس من حربه، وليعلم الناس أنه إنما خرج زائرًا لهذا البيت ومعظمًا له"[(١)].

واختارت قريش – كبرًا – أن تمنع رسول الله ﷺ وصحبه من العمرة أنفة من أن تتحدث القبائل أنهم دخلوا مكة عنوة، وأرسلوا عروة بن مسعود الثقفي[(٢)]، ليقوم بمهمة الحرب النفسية.

= وحسب إحصائية منظمة جالوب *Gallup* المتخصصة في الاستطلاعات، فإن ١٠ إلىٰ ٢٠٪ من المجتمع الأمريكي مثلي الجنس، في حين يرىٰ ما يزين عن ٥٠٪ من السكان أن هذه العلاقات مقبولة. انظر الرابط:

www. gallup. com /poll /٦٩٦١ /what-percentage-population-gay-aspx

(١) انظر: سيرة ابن هشام، ٣/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) هو عروة بن مسعود بن معتب الثقفي. كان أحد الأكابر من قومه، وله دور كبير في تقرير الصلح يوم الحديبية. قدم علىٰ النبي ﷺ سنة تسع فأسلم، ثم عاد إلىٰ قومه بالطائف فقتلوه. انظر: الإصابة، ابن حجر، ٤/ ٤٠٦-٤٠٨.

فلما قدم عروة قال للنبي ﷺ: "يا محمد، أجمعت أوشاب الناس، ثم جئت بهم إلىٰ بيضتك لتفضها بهم؟ إنها قريش قد خرجت معها العود المطافيل[1]، قد لبسوا جلود النمور، يعاهدون الله لا تدخلها عليهم عنوة أبدًا. وايم الله، لكأني بهؤلاء قد انكشفوا عنك غدًا"[2].

عندها كأن الكفة مالت لصالح المشركين، فبدرت من الصحابة افعال لم يكونوا يفعلونها من قبل[3]، فسبه الصديق سبًا مقذعًا، وأظهر الصحابة من دلائل التعظيم والحب شيئًا كبيرًا، من الاقتتال علىٰ نخامته ووضوئه، وخفض أصواتهم عنده، وابتدار أوامره تنفيذًا.

"ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة، وبالغوا فيه، إشارة منهم إلىٰ الرد علىٰ ما خشيه من فرارهم. وكأنهم قالوا بلسان الحال: من يحب إمامه هذه المحبة، ويعظمه هذا التعظيم، كيف يظن به أن يفر عنه ويسلمه لعدوه، بل هم أشد اغتباطًا به وبدينه وبنصره من القبائل التي يراعي بعضها بعضًا بمجرد الرحم"[4].

ولقد أثمر ردّ المسلمين في خطاب المندوب القرشي، فإنه لما رجع لأصحابه قال لهم: "والله لقد دخلت علىٰ الملوك وكسرىٰ وقيصر والنجاشي، فلم أر أحدًا يعظمه أصحابه مثلما يعظم أصحابُ محمدٍ محمدًا، والله إن تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ

(١) المقصود: النساء والأطفال، والعوذ – في الأصل – مع عائذ، وهي الناقة إذا وضعت. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٣/ ٣١٨.

(٢) انظر: سيرة ابن هشام، ٣/ ٢٦٠.

(٣) انظر: شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين، ١/ ١٥٩.

(٤) انظر: فتح الباري، ابن حجر، ٥/ ٣٤١.

كادو يقتتلون علىٰ وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيمًا له، وإنه قد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها"[1].

وهنا تساؤل لمن يطرح هذه الشبهة علىٰ هيئة التعميم والتهويل؛ كم مرة ورد في السيرة النبوية اقتتال الصحابة علىٰ نخامة النبي ﷺ ؟ ولماذا لم تحدث تلك الحادثة إلا في ظرف قتالي خاص يوم الحديبية؟ ولماذا لم تتكرر تلك الحادثة قبل ذلك التاريخ أو بعده؟ ولماذا عد النبي ﷺ النخامة في المسجد خطيئة لا يكفرها إلا إزالتها، ولم يستثن من ذلك ما صدر عنه؟[2].

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، ح٢٧٣١، ٢٧٣٢، ص٦٦٩-٦٧٣.

(٢) الحديث في مواضع كثيرة في الصحيحين، منها ما في صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، ح٣٠٠٨، ٢/ ١٣٦٩.

الشبهة التاسعة

القول بأن النبي ﷺ شرع لأتباعه ما تأنف الطباع السليم منه، ومن ذلك: شرب بول الإبل.

وفيه من مجانبة الأمانة في النقل. وأصل هذا القول القصة، التي رواها البخاري[1]، أن أناسًا من عُكْل وعُرَينة قدموا المدينة فأسلموا، ثم مرضوا مرضًا شديدًا فأمرهم النبي ﷺ أن يلحقوا براع له فيشربوا من ألبان الإبل وأبوالها. فلما فعلوا ذلك وذهب عنهم المرض، وصحت أجسامهم وسمنوا، قابلوا ذلك بقتل الراعي واستياق الإبل والارتداد عن الإسلام.

فطلب النبي ﷺ أثرهم، فأدركوا في نفس اليوم، وقطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، ولم يحسم الدم، وسملت أعينهم، وألقوا في الحرة يستسقون ولا يسقون حتىٰ ماتوا[2]. وكانت العقوبة؛ حد الحرابة، والسمل؛ قصاصًا لفعلهم بالراعي[3].

هذه الحادثة وردت مرة واحدة، في معرض الإرشاد للتداوي لطائفة مخصوصة من الناس، ولم يرشد النبي ﷺ غير هؤلاء لهذا الأمر لا علىٰ سبيل التداوي ولا غيره.

---

(١) هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ولد في بخاري سنة ١٩٤هـ ومات في خرتنك من قرىٰ سمرقند سنة ٢٥٦هـ. له: الجامع الصحيح - التاريخ - الضعفاء - خلق أفعال العباد - الأدب المفرد، وغيرها. انظر: الأعلام، الزركلي، ٦/ ٣٤-٣٥.

(٢) صحيح البخاري- كتاب المغازي- باب: قصة عكل وعرينة- رقم: ١٥٣٥.

(٣) قال ابن القيم في زاد المعاد ٣/ ٢٢٥ في فقه القصة: "وأنه يفعل بالجاني كما فعل، فإنهم لما سملوا عين الراعي سمل أعينهم".

بل جاءت السيرة النبوية بخلاف ذلك، فإن النبي ﷺ كان لا يأكل ما تعافه نفسه ولو كان حلالًا - وفعله إرشاد لغيره - وذلك لما أهدت أم حفيد خالة ابن عباس رضي الله عنه إلىٰ النبي ﷺ أقطًا وسمنًا وضبًا، فأكل النبي ﷺ من الأقط والسمن، وترك الضب تقذرًا[1].

وفي رواية أخرىٰ أنه ﷺ رفع يده عن الضب، فقال خالد بن الوليد رضي الله عنه[2]: أحرام الضب، يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكن لم يكن بأرض قومي، فأجدني أعافه»[3].

وعليه؛ فلا موضع للاعتراض علىٰ هذه القصة إلا إذا أثبت هؤلاء نوع المرض الذي أصاب أولئك القوم، مع عدم نجاعة شرب ألبان الإبل وأبوالها في الشفاء منه. ولا سبيل إلىٰ هذا لأن الحديث برواياته عند البخاري أثبت أنهم استصحوا، وصلحت أبدانهم، وصحوا وسمنوا.

وقد تكاثرت الأقوال والتجارب العلمية في إثبات النفع الطبي لأبوال الإبل في القديم والحديث. فقد نقل ابن القيم عن ابن سينا[4]، في كتابه القانون: "وأنفع

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب قبول الهدية، ح٢٥٧٥، ص٦٢٥. ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب إباحة الضب، ح١٩٤٧، ٢/ ٩٨٣.

(٢) هو أبو سليمان، خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي. كان من أشراف قريش في الجاهلية، وأسلم سنة سبع. أرسله النبي ﷺ إلىٰ أكيدر دومة فأسره، وأرسله أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلىٰ أهل الردة فأبلىٰ بلاءً حسنًا، ثم ولاه حرب فارس والروم ففتح دمشق. مات بحمص سنة إحدىٰ وعشرين. انظر: الإصابة، ابن حجر، ٢/ ٢١٥-٢٢٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الصيد والذبائح، باب الضب، برقم: ٥٥٣٧.

(٤) هو أبو علي، الحسين بن عبد الله بن سينا، الطبيب الفيلسوف، صاحب التصانيف في الطب والمنطق =

الأبوال: بول الجمل الأعرابي وهو النجيب"[1]. وفي العصر الحديث كثرت الأبحاث العلمية المثبتة لنفع هذه الأبوال في علاج كثير من الأمراض[2].

وهكذا يتبين أن إرشاد النبي ﷺ لاستعمال هذه الأبوال لم يكن إلا مرة واحدة لقوم مرضىٰ كي يتداووا به، لا علىٰ الصور التعميمية التي يستخدمها النصارىٰ.

علىٰ أنه كان الأولىٰ بهؤلاء أن ينظروا في الإرشادات الصحية في كتابهم كشرب الخمر للشفاء من أدواء المعدة والأمراض النفسية، واجتناب شرب الماء وحده[3]، وأمر الله تعالىٰ أحد أنبيائه أن يطهو الطعام علىٰ البراز البشري، ثم التخفيف باستبداله بالروث الحيواني[4].

= والطبيعيات والإلهيات. ولد في بلخ سنة ٣٧٠هـ ومات في همذان سنة ٤٢٨هـ. كان من القرامطة الباطنيين، وأشهر كتبه "القانون" حيث بقي معولًا عليه في أوروبا ستة قرون. له مؤلفات كثيرة، منها: المعاد – الشفاء – الإشارات والتنبيهات. انظر: الأعلام، الزركلي، ٢/ ٢٤١-٢٤٢.

(١) زاد المعاد، ابن القيم، ٤/ ٤٤.

(٢) في الرابط التالي: www. islam-qa. com /ar /ref /٨٣٤٢٣، يستعرض موق (الإسلام سؤال وجواب العديد من هذه التجارب).

(٣) لتفصيل ذلك؛ انظر: الخمر بين المسيحية والإسلام، أحمد ديدات، ص١٢. وقد وضح الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب انتشار شرب الخمر في المجتمعات النصرانية، والآثار السيئة لذلك، ونصوص الكتاب المقدس التي جعلوها حججًا لهم في تحليل ذلك، ثم بين تحريم الخمر في الإسلام؛ قليله فضلًا عن كثيره، والآثار الحسنة لذلك.

(٤) النص في حزقيال، الإصحاح ٤، العدد ١٢:

ترجمة الفانديك: (وتأكل كعكًا من الشعير علىٰ الخرء الذي يخرج من الإنسان تخبزه أمام عيونهم).

ترجمة الحياة: (وتأكله ككعك الشعير، بعد أن تخبزه علىٰ مشهد منهم فوق براز الإنسان).

ترجمة الكاثوليك، والترجمة اليسوعية: (وكل قرصًا من الشعير، واطبخه ببراز الإنسان أمام أعينهم). =

الشبهة العاشرة
القول بأنه ﷺ شرع ما يخالف الفطر المستقيمة

وذلك حين أمر سهلة بإرضاع سالم وكان ذا لحية، قد بلغ مبلغ الرجال، فالأمر يحتاج لشيء من التفصيل والإيضاح.

كان أبو حذيفة زوج سهلة بنت سهيل بن عمرو قد تبنىٰ مولاه سالمًا منذ صغره، فلما نزلت آيات تحريم التبني وقعت سهلة في حرج من أن يراها سالم فيكون في نفس أبي حذيفة شيء، وكانت قد تعلقت وزوجها بهذا المتبني. فأتت النبي ﷺ، فأرشدها أن ترضع سالمًا تحرم عليه[1].

ثم جاء من شغب بهذه الحادثة من جهة تعميمها علىٰ كل من أرادات أن تحرم علىٰ رجل فترضعه أيًا كان سنه، ومن جهة أن ذلك يستلزم كشف النساء ثديهن للرجال، وما يتبع ذلك من مماسة وامتصاص. ومقصد هؤلاء تصوير الإسلام علىٰ أنه يشرع السفول الأخلاقي، مخالفين شهادة أعداء الإسلام قبل أتباعه، أن تعاليم الإسلام في قمة الخلق والفضائل.

= الترجمة العربية المشتركة، وترجمة الأخبار السارة: (وكل طعامك رغيفًا من الشعير مخبوزًا علىٰ نار من زبل الإنسان أمام عيونهم). وقد نحا بعض من يستخدم هذه النصوص للرد علىٰ النصارىٰ إلىٰ أن المقصود خلط البراز البشري أو الحيواني مع كعك الشعير وأكله، ولم يتبين لي ذلك باستعراض الترجمات، والظاهر أن ذلك يكون مادة إشعال النار لإنضاج الطعام، كما هو واضح في الترجمة العربية المشتركة، وترجمة الأخبار السارة.

(١) صحيح مسلم- كتاب الرضاع- باب: رضاعة الكبير- برقم: ١٤٥٣.

لم تكن حادثة سالم إلا رخصة خاصة به، بدليل إجماع أمهات المؤمنين خلا عائشة علىٰ هذا الفهم، وهو الأمر الذي قال به جمهور العلماء من السلف والخلف، وفيهم أئمة المذاهب الفقهية الأربعة. وقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة الكثيرة علىٰ أن الرضاع المحرم ما كان في الحولين، وكان خمس رضعات فأكثر. وقد دخل النبي ﷺ علىٰ عائشة وعندها رجل قاعد، فاشتد ذلك عليه وغضب، فقالت: إنه أخي من الرضاعة، فقال: «انظرن إخوتكن من الرضاعة، فإنما الرضاعة من المجاعة»[1].

لقد كان في رخصة النبي ﷺ صورة عظيمة من صور الرحمة التي شملت هذا المتبني لئلا يحرم من أسرته التي نشأ فيها منذ طفولته حين كان التبني جائزًا، كما شملت أبا حذيفة وزوجه حين لم يشأ النبي الرحيم كسر قلبيهما إذا قضىٰ بالفرقة. وفي ذلك دليل علىٰ مرونة التشريع، وإيجاده الحلول التي تجلب المنافع وتدفع المفاسد.

وأما الطعن بأن ذلك اقتضىٰ مباشرة سالم لجسد سهلة فإنه مدفوع باحتمال أنها حلبت له اللبن في إناء ثم شربه، ويؤيده أن سهلة لما جاءت إلىٰ النبي ﷺ شكت غيرة أبي حذيفة. فإذا كانت الغيرة من مجرد الرؤية فإنه يبعد أن تكون المعالجة بالإرشاد إلىٰ ما هو أشد من ذلك بمباشرة الثدي وامتصاصه.

وعلىٰ فرض حصول المباشرة فإن دافع الشهوة غير وارد من هذا الابن الذي تفتحت عيناه منذ طفولته علىٰ اعتبار أم حذيفة أمه الحقيقة، حيث لم يعرف في الحياة غيرها. والمشاعر التي ستعتري كل سوي من البشر لو كلف الرضاعة من ثدي أمه – وإن كان في سن الشباب – لن يكون من ضمنها الشهوة قطعًا.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: من قال لا رضاع بعد الحولين، برقم: ٥١٠٢.

الشبهة الحادية عشرة

إنَّ الاسم الذي تعرف البشرية كلها به النبي ﷺ، ليس هو الاسم الذي كان يحمله، فقد كان اسمه (قُثَم)، ومعناه الفاسد، ولهذا غيره إلى محمد.

وهي شبهة جديدة، لم أجد فيما وقفت عليه سبقًا لها.

وزاد بعضهم: وليوافق ما في "الإنجيل" من التبشير برسولٍ، يأتي من بعد عيسىٰ اسمه أحمد. وأن هذا الأمر يعلمه بعض المسلمين، ويتواصون بكتمانه(١).

ومن أمثلة ذلك: إضافة مفردة (جنسيًا) إلىٰ أحاديث مباشرة الحائض، ليفهم منها المباشرة المقتضية للإيلاج، من أنَّ مسلمًا(٢)، في صحيحه(٣) - روىٰ عن عائشة(٤) أنها قالت: «إذا كانت إحدانا حائضًا، أمرها رسول الله أن تتزر ليباشرها - جنسيًا- في فوران حيضها»، وأنَّ ميمونة(٥)، كانت تقول: «إنَّ رسول الله يضطجع معي وأنا حائض، وبيني وبينه ثوبٌ».

---

(١) انظر: الرابط www. youtube. com /watch?v=kmd٥izkrxr٤ .

(٢) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، صاحب الصحيح، ولد بنيسابور سنة ٢٠٤هـ، ومات بها سنة ٢٦١هـ. انظر: الأعلام، الزركلي، ٧/ ٢٢١-٢٢٢.

(٣) صحيح مسلم- كتاب الطهارة- بَاب: مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ فَوْقَ الإِزَارِ، برقم: ٢٩٣.

(٤) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق. أم المؤمنين، وأفقه نساء الأمة. تزوجها النبي ﷺ قبل الهجرة، ودخل بها في شوال سنة اثنتين ولها تسع سنين. روت علمًا كثيرًا، وتوفيت سنة سبع وخمسين، ودفنت بالبقيع. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ١٣٥-٢٠١.

(٥) هي ميمونة بنت الحارث الهلالية. أم المؤمنين، وخالة خالد بن الوليد، وخالة ابن عباس. تزوجها النبي ﷺ سنة سبع، وكانت من سادات النساء، وروت عدة أحاديث، وتوفيت بمكة سنة إحدىٰ وخمسين، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٢٣٨-٢٤٥.

ثم يعلق علىٰ هذا: بأن النبي يخالف أمر الله باجتناب معاشرة الحائض، كما في سورة البقرة[١].

وقد جمع هذا النص هنا عدة مخالفات للمنهج الصحيح في المناقشة:

الأولىٰ: الكذب علىٰ النبي ﷺ فإن الحديث الذي في صحيح مسلم نصه كالآتي: عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان إحدانا إذا كانت حائضًا أمرها رسول الله ﷺ أن تأتزر في فور حيضتها، ثم يباشرها" قالت: "وأيكم يملك إِرْبَه كما كان رسول الله ﷺ يملك إِرْبَه"[٢]. وهنا نلحظ أنه قد زاد كلمة من عنده تغير المعنىٰ كليًا.

الثانية: بتر تكملة الحديث لأنها تناقض المعنىٰ الذي أراده. والجزء الذي بتره هو قول عائشة رضي الله عنها: "وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه".

الثالثة: تدليسه بإيراد رواية صحيحة هي رواية ميمونة مع الرواية التي حرفها.

الرابعة: تدليسه بإيراد فهمه الخاطئ ليوهم الناس أن المباشرة تعني الجماع في الفرج.

الخامسة: تدليسه بكتمان الروايات الأخرىٰ في صحيح مسلم نفسه، التي فيها التصريح بأن مباشرة ﷺ في الحيض لم تكن في الفرج. ومنها الرواية التي جاءت بعد رواية عائشة مباشرة، وهي قول ميمونة: "كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض"[٣].

---

(١) قوله: ﴿قُلۡ هُوَ أَذٗى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ﴾ البقرة: ٢٢٢. انظر: الرابط www. youtube. com/watch?v=avsvjz2.9.c0.8.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب: مباشرة الحائض فوق الإزار، برقم: ٧٠٧.

(٣) الحديث السابق نفسه.

السادسة: تقريره فهمًا شخصيًا من عند نفسه مخالفًا للمعلوم عند صغير المسلمين قبل كبيرهم، فإن النبي ﷺ قد عاتبه ربه علىٰ أمور هي من قبيل ترك الأولىٰ فأصبحت قرآنًا يتلىٰ إلىٰ يوم القيامة، فكيف يترك عتابه علىٰ أمر محرم؟

سابعًا: الاتكاء علىٰ منهج بعض الفرق المبتدعة كالرافضة مثلًا في طعنهم في عائشة زوج النبي ﷺ، للتوصل من خلال ذلك إلىٰ الطعن في النبي ﷺ.

ثامنًا: النزول إلىٰ وحل السخرية والاستهزاء الذي يترفع عنه كل ذي مروءة.

وفي سبيل ذلك تولف المقاطع المرئية والصوتية وتملأ بالضحكات، في طريقة إجرامية، قال الله تعالىٰ في أصحابها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ ۝٢٩ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ ۝٣٠﴾[1].

تاسعًا: الأخذ عمن ينسب إلىٰ الإسلام ممن كتب كفريات في الطعن في النبي ﷺ. ومن أمثلة ذلك ما كتبه الباحث التونسي هشام جعيط في كتابه: "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة" المتعلقة باسم (قثم)، فقد أخذت طريقها للشيوع في الشبكة بعد أن استعرض أحد الصحفيين كتاب "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة" للتونسي المدعو هشام جعيط[2].

وقد حشا المؤلف بحثه بالتشكيك في السيرة النبوية، وكاد أن لا يترك شيئًا من تفصيلاتها إلا رجح خطأه، وأتىٰ بالتصحيح المعتمد علىٰ مخترعات ذهنه؛ المستقي من كتب المستشرقين والمنصرين؛ المتنكب سبيل البحث العلمي الموضوعي؛ وإذن ادعىٰ خلاف ذلك.

---

(١) سورة المطففين، الآية: ٢٩-٣٢.

(٢) هو أستاذ جامعي، حصل علىٰ الدكتوراه من باريس، في التاريخ، وكان مشرفه كلود كاهن، فأثر في أفكاره، وتعلم عدة لغات منها: الفرنسية والانجليزية، وله كتاب الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، توفي في يونيو ٢٠٢١م. وانظر: موقع: www. islamonline. net

ومن جملة مفترياته: أن النبي ﷺ كان لا يدعىٰ إلا قثمًا طيلة سني عمره الأربعين، ثم لما انتقل إلىٰ المدينة وظهرت دولته سمىٰ نفسه محمدًا ليوافق بشارة الكتب السابقة به[1].

وقد أخذ المنصرون هذا القول وشغبوا به، ونشروه في منتدياتهم ومجموعاتهم البريدية، وباقي منافذ الخدمات التفاعلية، مضيفين إلىٰ شناعة فرية أخرىٰ، فقالوا: إن كلمة "قثم" تعني الفاسد، وهذا هو سبب تغيير النبي ﷺ له. ولعل سبب قولهم هذا فرارهم من الإشارة إلىٰ بشارة التوراة والإنجيل بالنبي ﷺ، وورود اسمه الصريح فيهما).

وبالرجوع إلىٰ معاجم اللغة العربية نجد أن هذا الاسم لا يحمل إلا معاني المدح والثناء الجميلة.

وهذه المعاني تدور حول العطاء، وجمع الخير، واكتمال الخلق. ففي معجم مقاييس اللغة: "القاف والثاء والميم أصل يدل علىٰ أىٰ جمع وإعطاء. من ذلك قولهم قثم من ماله، إذا أعطاه. ورجل قثم معطاء. والقثوم: الرجل الجموع للخير"[2].

وفي لسان العرب: "القثم والقثوم: الجموع للخير... ويقال للرجل إذا كان كثير العطاء: مائح قثم... والقثم: المجتمع الخلق، وقيل: الجامع الكامل، وقيل: الجموع للخير"[3].

---

(١) انظر: تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، هشام جعيط، ص١٤٩.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ٥/ ٥٩.

(٣) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ٥/ ٣٥٣٤.

وبهذا يتبين أن القول بأن هذا الاسم يحمل معنىٰ سيئًا قول مجانب للصواب، ولو كان كذلك ما تسمىٰ به النبي ﷺ ولا غيره، ولغيره من تسمىٰ به كالصحابي الجليل قثم بن العباس رضي الله عنه[1].

ويقال للكاتب التونسي ومن أخذ بقوله: إذا كان هذا هو اسم النبي ﷺ لأربعين عامًا لم يحمل اسمًا غيره، فكيف خفي ذلك علىٰ أعدائه من كفار قريش في مكة، ثم من اليهود والمنافقين في المدينة، ثم من سائر المرتدين في الجزيرة العربية، ثم من أعداء الإسلام علىٰ مر القرون، فلم يتخذوه مطعنًا مع شدة عدائهم للنبي ﷺ وبحثهم عن أي مطعن فيه ولو خفي ودق؟ ولماذا لم يهتبله أبو سفيان لما وقف أمام هرقل يسائله، فقال: «فهل يغدر؟»، قال أبو سفيان: «لا، ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها»، ثم قال: «ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئًا غير هذه الكلمة»[2].

وقد كان أعداؤه إذا شاؤوا تعييره عيروه بجد له يقال له أبو كبشة، فكيف عدلوا عن اسمه الأول الذي حمله أربعين عامًا كما يقول أصحاب هذه الشبهة؟

لقد أطبق الكتاب الحكيم، والسنة النبوية المطهرة، وكتب التاريخ والسير والأدب، وأشعار العرب، علىٰ أن اسمه ﷺ محمد، وأنه خاطب بهذا الاسم الناس، واستخدمه في العهود والمواثيق والمبايعات والرسائل إلىٰ الملوك، ولم يعترض عليه أحد في هذا. فهل يترك كل هذا ويلتفت إلىٰ زعم دعي مجهول النسب في العلم بعد أربعة عشر قرنًا، وهل يكون ذلك من المنهج العقلي العلمي المستقيم؟

---

(١) هو قثم بن العباس بن عبد المطلب، ابن عم النبي ﷺ وشبيهه وآخر من خرج من لحده، أخ للحسن بن علي من الرضاعة، توفي بسمرقند وقيل بمرو. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣/ ٤٤٠-٤٤٢.

(٢) صحيح البخاري- كتاب بدء الوحي-باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ - برقم: ٦.

إن أسماء النبي ﷺ التي جاء بيانها في القرآن والسنة هي محمد، وأحمد، والمتوكل، والماحي، والحاشر، والعاقب، والمقفي، ونبي التوبة، ونبي الرحمة، ونبي الملحمة، والفاتح، والأمين.

ويُلحق بها الشاهد، والمبشر، والبشير، والنذير، والقاسم، والضحوك، والقتال، وعبد الله، والسراج المنير، وسيد ولد آدم، وصاحب لواء الحمد، وصاحب المقام المحمود[(١)].

فليس منها هذا الاسم، ولم ترد التسمية به في كتب الصحاح والسنن والمسانيد.

ومن القواعد العقلية: أنه لا يقبل قول أحد بمجرد دعواه، بل يلزم بتقديم الدليل والبرهان والإثبات علىٰ صحة ما يدعي. فأين دليل هذا الكاتب علىٰ ما قال؟!

علىٰ أنه قد سبق المدعو جعيطًا إلىٰ هذا الكذب- كاتب يدعىٰ "يوسف زيدان"[(٢)] - في مقالٍ له في جريدة الوفد، في الحادي والثلاثين، من أكتوبر، عام ٢٠٠٦م، وزاد: أنَّ اسمه كان قثم بن عبد اللات، ناسبًا ذلك إلىٰ ابن الجَوْزي في "المدهش"؛ مفتريًا عليه؛ إذ غاية ما قاله ابن الجوزي: أن من أسمائه ﷺ قثم، ولم يذكر أنه كان اسمه ثم غيره، ولم يذكر ما يتعلق باسم أبيه ﷺ[(٣)]. وسبقه كذلك دعي ثالث يقال له إسماعيل بن أدهم، وذلك في كتابه "من مصادر التاريخ الإسلامي"[(٤)].

---

(١) انظر: زاد المعاد، ابن القيم، ١/ ٨٥-٨٦.

(٢) أستاذ جامعي، وله أبحاث كثيرة في التصوف والفكر الإسلامي، وكان مديرًا لمركز المخطوطات بالاسكندرية، ولد ٣٠ يونيو ١٩٥٨م، في سوهاج، وحصل علىٰ عدة شهادات فخرية وأوسمة، ومن كتبه: عزازيل- وهي رواية، واللاهوت العربي وأصول العنف الديني، ومتاهات الوهم. وشكك في عدة حقائق: كمكان المسجد الأقصىٰ، ورحلة المعراج.

(٣) انظر: المدهش، ابن الجوزي، ص٤٩.

(٤) انظر: رد الدكتور إبراهيم عوض عليه، علىٰ الرابط:

=

ولولا أن هذه المقالة انتشرت في منافذ الخدمات التفاعلية لم يكن هناك ما يدعو لذكرها وزيادة نشرها، فإنها متهافتة، عارية عن الدليل.

وهذا المنهج - أعني الاحتجاج علىٰ الإسلام بالمارقين منه - مناف للعدل والإنصاف والتجرد الذي يسلكه طلاب الحق.

* * * * *

= www. saaid. net /mohamed /٢٢٩. htm

المبحث الثاني
نماذج من الذين تأثروا بهؤلاء المستشرقين في إثارة الشبهات

وسوف نتعرض لطائفتين ممن تعرض للسنة النبوية ممن تأثروا بشبهات المستشرقين (القرآنيون - الحداثيون)

١- القرآنيون: -

القرآنيون: اسم يطلق علىٰ طائفة منتسبة إلىٰ الإسلام يزعمون أنهم أهل القرآن، ويرون أن القرآن هو مصدرهم الوحيد للإيمان والتشريع في الإسلام، وأن السنة لا يحتج بها؛ لأنها إنما كتبت بعد النبي ﷺ بمدة طويلة، فهم لا يعترفون بالأحاديث ولا الروايات التي تنسب للنبي ﷺ علىٰ أساس أن الله قد وعد بحفظ القرآن فقط، ولا ذكر للسنة في هذا الحفظ، وهؤلاء امتداد لقوم آخرين نبأنا عنهم رسول الله ﷺ بقوله: "يوشك أن يقعد الرجل متكئًا علىٰ أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله[١].

وهذا الحديث دونه بعض أهل العلم في دلائل النبوة، فكأن النبي ﷺ حي بيننا يصف حال أناس يأتون إلىٰ المسلمين يلبسون عليهم دينهم، ويضللونهم بقولهم: علينا بالقرآن فقط في أخذ الحرام والحلال، يريدون بذلك إنكار السنة والطعن فيها.

---

(١) سنن أبي داود- كتاب السنة- باب: ٦ - في لزوم السُّنَّة، برقم: (٣٩٨٨)، من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه.

وأول ظهور لهذا الفكر في نهاية القرن التاسع عشر بعد الاستعمار الأجنبي الغربي لكثير من البلدان الإسلامية، الذي عمل جاهدًا في تغذية ودعم كل فكر منحرف ماديًا ومعنويًا، لزعزعة ثوابت الإسلام، فبدأت تلك الأفكار في الانتشار خاصة في بلاد الهند ومصر ثم انتشرت في العراق وليبيا وإندونيسيا وماليزيا وغيرها.

وفكرة إنكار السنة ظهرت في الهند، في فترة الاحتلال الإنجليزي علىٰ يد أحمد خان، الذي فسر القرآن بالرأي المحض، ووضع شروطًا تعجيزية لقبول الحديث، مما جعله ينكر أغلب الأحاديث، ثم تلاه عبد الله جكر الوي[1] - في باكستان، الذي كان يشتغل بدراسة الحديث، ثم اصطدم بالعديد من الشبهات حوله، فتوصل في النهاية لإنكار كافة الحديث، وأن القرآن هو ما أنزله الله علىٰ الرسول محمد ﷺ، وأسس جماعة تسمىٰ أهل الذكر والقرآن التي دعا من خلالها إلىٰ أن القرآن هو المصدر الوحيد لأحكام الشريعة وألف في ذلك كتبًا كثيرة، كما ظهر هذا الفكر في مصر، وتبناه المدعو أحمد صبحي منصور[2]، الذي كانت بدايته من خلال عمله

(١) نسبة إلىٰ بلدة جكرالة، التابعة لإقليم البنجاب، ولد في نهاية العقد الثالث، من القرن ١٩ الميلادي؛ وكان من رواد الطائفة القرآنية، وله عبارة شهيرة: القرآن هو وحده الموحىٰ به، أما ما عداه من السنة فليس بوحي، وكان مشهورًا بتبعيته للانكليز، وإخلاصه لهم، وتجسدت أفكاره بعد وفاته بظهور أتباع له، سموا: الأمة المسلمة أهل الذكر والقرآن! ولهم مجلة مشهورة: طلوع إسلام. ومن كتبه: نفسير القرآن بآيات الفرقان، وترجمة القرآن بآيات الفرقان، رد النسخ المشهور في كلام الرب الغفور، وغيرها.

(٢) أستاذ جامعي، ولد ١ مارس ١٩٤٩م، وعاش ٧٤ سنة، فصل في الثمانينيات من الجامعة، بسبب أقواله اللاذعة في إنكار السنة، وتأسيسه المنهج القرآني، سافر إلىٰ الولايات المتحدة، وعمل في مركز ابن خلدون، ومدرسًا في هارفارد، له كتب في انتقادات مفاهيم الجهاد والتعصب، وتاريخ الوهابية، وحقوق المرأة، وإصلاح التعليم المصري، من كتبه: المسلم الخاطئ، حقائق الموت في القرآن، القرآن المصدر الوحي، أكذوبة عذاب القبر والثعبان الأقرع، توفي سنة ٢٠١٣م.

بالتدريس في الأزهر عام ١٩٧٧م، ولكنه اصطدم بعلماء الدين السنة الذين اضطهدوه، وانتهىٰ الأمر بفصله عن العمل عام ١٩٨٧م، وفي عام ٢٠٠٢ اضطر للهجرة لأمريكا لاجئًا سياسيًا بعد إغلاق مركز ابن خلدون، وموجة اعتقال شملت صفوف الناشطين من القرآنيين أدخلتهم السلطات المصرية السجن بتهمة ازدراء الأديان، ثم استقر بأمريكا، وظهر علىٰ ساحة الإنترنت العربي داعيًا لمنهجه الجديد، فأسس المركز العالمي للقرآن الكريم في ولاية فيرجينيا، وموقعه علىٰ الإنترنت أهل القرآن ومن خلاله بدأ ينشر مقالاته وكتبه وأبحاثه للتعريف بمنهجه والدعوة إليه.

القرآنيون، من جكرالواي إلى غلام أحمد برويز، تطورات واتجاهات:

وانطلاقًا من هذين الأمرين المتقدمين، ظهر القرآنيون، وكان من أولهم: غلاف نبي، المعروف بـ (عبد الله جكرالواي) والمتوفىٰ سنة ١٩١٤م، وهو أول من أسس الحركة القرآنية عام ١٩٠٢م، في بداية القرن العشرين في لاهور الباكستانية، وهو يصنف من القرآنيين المتشددين المتطرفين؛ لأنه يرىٰ أن في القرآن تمام التفاصيل بعرضها العريض، وأن أي حكم يمكن للإنسان أن يأخذه من القرآن المجيد، ومن هنا اتخذ فكره طابعًا متشددًا، محاولًا أن يستنطق القرآن في كل جزئية من الجزئيات.

لكن هذه الدعوىٰ ليست سهلة التصديق، بل المستكن الراسخ في أذهاننا ولا يقبل النقاش عند عامة المسلمين أن القرآن الكريم أشبه بالدستور العام، أما التفاصيل والقوانين المدنية والجزائية و... فلا نجدها إلا في السنة الشريفة، وهذا هو المتجذر في أذهاننا جميعًا علىٰ اختلاف مذاهبنا؛ فالقرآن يؤصل القواعد فيما السنة تدخلنا في التفاصيل.

وظهر من بعد جكرالواي في شرق الهند، محب الحق عظيم آبادي، وأسس الحركة القرآنية هناك، وظل يدافع عنها حتىٰ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين.

وجاء بعده أحمد الدين الأمرتسري المتوفىٰ سنة ١٩٣٦م، فأسس جماعة (أمة مسلمة) سنة ١٩٢٦م، وهاجم نظام الإرث المستند إلىٰ السنة، معتقدًا أن علينا أن نرجع إلىٰ القرآن الكريم فقط في استخراج نظام الإرث، ومن الواضح - لمن تابع تطور البحث الفقهي - أن هناك جدلًا واسعًا - خاصة في المائة والخمسين سنة الأخيرة - حول موضوعي: الإرث والوقف، لاسيما الوقف الذري؛ حديث عده بعضهم منافيًا لتطور الاقتصاد.

وقال القرآنيون: يجب أن يكون نظام الإرث قرآنيًا، فالمسلم يرث من الكافر والكافر يرث من المسلم؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾[1]، ولم يقل: يوصيكم الله في أولادكم المسلمين، ولا العكس.

ثم بعد ذلك جاء الحافظ أسلم الجراجبوري المتوفىٰ عام ١٩٥٥م، فساند حركة رفض نظام الإرث القائمة علىٰ السنة، لكنه ركز اهتمامه النقدي بشكل مبالغ فيه علىٰ الحديث وعلم الرجال، واعتبر أن الأنظمة التي وضعها علماء الإسلام في مجال الحديث وعلم الرجال غير قادرة علىٰ تقديم نتائج يطمئن بها.

واستمر تطور الحركة القرآنية في شبه القارة الهندية، إلىٰ أن جاء أهم شخص فيها وهو غلام أحمد برويز، وهو الذي يطلق عليه اسم: مؤلف الحركة القرآنية؛ إذ كان عطاؤه العلمي غزيرًا، فقد آمن برويز بالعلوم العصرية ودافع عن تفسير القرآن، وأسس حزبًا تحت عنوان طلوع إسلام، وعُدَّ حزبه من أقوىٰ الأحزاب وأنشطها، وشهد فترة ذهبية هائلة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، لكنه تراجع تراجعًا كبيرًا بسبب سيل من فتاوىٰ التكفير التي حملت علىٰ القرآنيين من قبل فقهاء

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

أهل السنة والمجامع العلمية لديهم، من مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ ضمور حركته وانحسار الحركة القرآنية في شبه القارة الهندية عمومًا، وباكستان خصوصًا.

لقد كان برويز يختلف مع جكرالواي في وجود التفاصيل في القرآن؛ حيث ذهب إلىٰ اشتمال القرآن علىٰ الأساسيات فقط دون التفاصيل، وهذه الأخيرة تأتي من مركز الملة (وهو لولي الأمر) وفقًا لأسس القرآن، أي إنه استعاض عن السنة بالتشريع البشري الذي يكون تحت المؤشرات العامة للتشريعات القرآنية، وبهذا ميز بينه وبين العلمانية والقوانين الوضعية؛ حيث إن الحكم الذي يصدر عن مركز الملة إنما يكون تحت مظلة التشريعات القرآنية ومبادئها، أما القوانين الوضعية فصلاحية التشريع لديها غير ملزمة بهذه المظلة.

وعلىٰ مستوىٰ مناهج فهم القرآن، قالوا: لابد أن نرجع إلىٰ اللغة، فنفهم القرآن ونستنتج منه الأحكام عبرها، أما طريقة الرجوع إلىٰ اللغة فلا تخلو من ظرافة، فالطواف لغة يعني التردد علىٰ الشيء، فحينما ينص القرآن قائلًا: ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ﴾[1]، فهو يعني تترددون بعضكم علىٰ بعض، لا بمعنىٰ تدورون حول بعض، فالطواف هو التردد علىٰ البيت الحرام لا الدوران حول الكعبة.

وإنما ذهبوا إلىٰ هذا القول استغناء عن السنة بكل أنواعها، وبذلك أحدثوا لأنفسهم طقوسًا خاصة في العبادات، وكانت لديهم بعض الحلقات العبادية الخاصة، وهناك من يقدم إحصائية في هذا المجال تفيد أن (٣٪) من الشعب الباكستاني هم قرآنيون، ولا ندري مدىٰ دقة هذه الإحصائية.

---

(١) سورة النور، الآية: ٥٣.

مبررات القرآنيين في إسقاط حجية السنة، أو عدم الاهتمام بها:

ينطلق القرآنيون من عدة مبرات، لتشييد مدرستهم الفكرية والاجتهادية، وأهمها:

المبرر الأول: عدم الاطمئنان بصحة الأحاديث (إشكالية النقل التاريخي للسنة)

يذهب القرآنيون إلىٰ أنه لا يمكن الوثاقة بالروايات لكي يمكن التعويل عليها، وذلك لعدة إشكاليات أهمها:

الإشكالية الأولىٰ: التناقل الشفوي:

وتعني هذه الإشكالية من وجهة نظرهم أن القرن الهجري الأول لم يتوافر علىٰ تدوين، ولم تصل إلينا نسخة مدونة للسنة في تلك الفترة الزمنية، وكلها قيل عن قال، والتناقل الشفوي لا يمكن الاتكاء عليه، ولا يمكن الاعتماد في نقل الأفكار بشكل مطابق ويقيني من خلال التناقل الشفوي عبر خمسة أشخاص ينقل الواحد منهم عن الآخر، فكيف يمكن ذلك وقد نقلت السنة عن طريق عدة أشخاص؟!

ومن أمثلة ذلك عندهم أنهم يقولون بأنه لو شافه شخص صاحبه الذي بجانبه بفكرة معينة، وهذا الذي بجنبه شافهها لمن هو بجانبه، وهكذا حتىٰ وصلت إلىٰ من هو في آخر المجلس، فإن المفاجأة ستجدها حينما تسمع نفس هذه الفكرة من الشخص الأخير؛ حيث ينتابها نوع من الزيادة والنقصان والتصحيف والتحريف.

الإشكالية الثانية: النقل بالمعنىٰ:

يرىٰ القرآنيون أنَّ الروايات صنيعة الرواة، فهي نقل بالمعنىٰ، ولا توجد رواية بنفس ألفاظها، ورغم ما يحكىٰ عن قوة الحفظ التي كان يتمتع بها بعض العرب، إلا أن ذلك لا يحولهم إلىٰ أدوات ذكية كالحواسيب التي نراها اليوم، فهم بشر في نهاية

المطاف، وقد يكون بينهم حفظة، لكن ليس كل عربي في ذلك الزمان حافظ، ومن ثم فكل أو أغلب التناقل الذي وقع في تلك الفترة إنما هو بالمعنىٰ، والذي ينقل لك هذه الروايات قد يفقه ما ينقله وقد لا يكون كذلك، فتصل المرويات متضعضعة، ومن هنا ينفتح باب التحفظ في مجال قيمة الحديث.

الإشكالية الثالثة: الفاصل الزمني بين الرواة وعلماء الجرح والتعديل:

توجد مشكلة أخرىٰ هنا أيضًا، وهي مشكلة الفاصل الزمني بين الرواة وعلماء الجرح والتعديل؛ إذ إنّ بينهم فواصل تصل إلىٰ قرون، فكيف عرف عالم الرجال وثاقة وعدالة هؤلاء الرواة كي يحكم طبقًا لمعرفته؟!

إن الميزان في الجرح والتعديل كان هو: أن ينظر رجال الجَرْح والتعديل- في روايات الراوي، فإن رآه يقدم عليًّا ويقدح في الصحابة قال: كذاب وضّاع، وإن رآه يمتدح الصحابة ويؤخر عليًّا قال: هذا ثقة مثلًا.. وإن كان قدريًا وضعوا عليه علامة استفهام، وإن كان شيعيًا - وهو أوسع من الإمامي بكثير في تلك الفترة الزمنية - رموه بالكذب والوضع، والعكس موجود أيضًا، فكيف نثق بأحكامهم الرجالية في مثل هذه الأحوال، وهي قائمة علىٰ اجتهاداتهم الشخصية في الدين والفكر؟!

إلىٰ غير ذلك من الإشكاليات التي لا نطيل بالحديث عنها مثل:

أزمة النسخ المتعددة، فأقدم نسخ للحديث جاءت بعد مئة وخمسين سنة، وإذا راجعناها وجدنا فيها اختلافًا واضطرابًا عجيبًا.

وظاهرة الوضع في الحديث، وهنا يركزون علىٰ الروايات التي تعارض العلم، بحيث أبرزوها وسلطوا الضوء عليها.

وعدم وجود تواتر في الحديث، لاسيما في التناقل الشفوي؛ وكلما أردنا الأخذ بجميع المذاهب زادت هذه المشاكل اضطرابًا وتداخلًا.

وظاهرة التعارض الكبير بين الروايات.

هذه الإشكاليات جميعًا تعرض لها علماء الكلام والأصول والحديث من قبل، لكن ما قام به القرآنيون هو جمعها والتركيز علىٰ نقاط الضعف فيها، دون أن يذكروا نقاط قوتها، تاركين خلف ظهرهم كل التظافر في الأسانيد والطرق، ومعرضين عن كل عنصر إيجابي، مكتفين بتسليط الضوء علىٰ العناصر السلبية.

المبرر الثاني: عدم وجود دليل قرآني على حجية السنة:

ناقش القرآنيون مجمل الأدلة التي أقيمت علىٰ حجية السنة الشريفة، ومن باب الإجمال نشير إلىٰ بعضها:

الآية الأولىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[1].

فقد شككوا في دلالة آية الإطاعة علىٰ حجية السنة، ونصوا علىٰ أن إطاعة الرسول التي أشارت إليها الآية الكريمة إنما تختص بالرسول بما هو حاكم أو بما هو مخبر عن الأوامر القرآنية أو أمر بها، وليس بنحو الاستقلال عن القرآن الكريم، ولا تعني أن إطاعته تقع في عرض طاعة الله؛ بل إن طاعته استمرار لطاعة الله، وطاعة الله هي طاعة القرآن الكريم فقط.

لكن المؤسف أنهم لم يبينوا السبب في تخصيص هذا الإطلاق، أي كيف خصصوا إطلاق الآية التي أفادتها القاعدة؟ فإن التركيبة اللغوية لعبارة: أطيعوا الله، هي نفسها في عبارة أطيعوا الرسول، فكما أن الأولىٰ غير مقيدة بخصوصية كونه حاكمًا، فكذا الثانية أيضًا، ولابد من إبراز وجه فني علمي لغوي لهذا التخصيص، وهذا ما لم نلاحظه في كلماتهم بشكل جاد.

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

الآية الثانية: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1].

ناقش القرآنيون في هذه الآية الكريمة أيضًا، وهي من الآيات الأساسية لإثبات حجية السنة النبوية، وقالوا: إنها غير دالة علىٰ المطلوب؛ لكونها بصدد محاججة المشركين، بدليل الآيتين اللتين قبلها في نفس السورة، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾[2]، فهي إشارة واضحة إلىٰ كون النقاش مع المشركين، وهي آيات نزلت عقب حادثة الإسراء في مكة المكرمة.

كما أن كلمة: ﴿إِنْ هُوَ...﴾ تحتمل أن تكون دالة علىٰ عموم ما ينطق به النبي الأكرم، وتحتمل أن تكون دالة علىٰ خصوص القرآن الكريم، والاحتمال الثاني هو الأنسب بالآية الشريفة؛ وذلك لأن المشكلة التي عانىٰ المشركون منها هي القرآن الكريم، ولم يتناقش المشركون مع النبي في حجية سنته، ولم تكن هي المعركة بين الإسلام والشرك في تلك الفترة الزمنية، وإنما كانت في حجية كتابه ودعواه للنبوة، فالقدر المتيقن من هذه الآية هو القرآن الكريم، ولا يمكن تعميمه لأكثر من ذلك.

الآية الثالثة: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[3].

لقد التفت القرآنيون هنا إلىٰ نقطة مهمة في النقاش حول دلالة هذه الآية علىٰ حجية السنة؛ حيث اتهموا خصومهم ببتر الآية عن سياقها؛ إذ سياقها يتحدث عن الغنائم والفيء، وأن ما آتاكم الرسول من غنائم وفيء عليكم عدم الاعتراض علىٰ ما يعطيكم وما لا يعطيكم، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم، وما آتاكم الرسول

(١) سورة النجم، الآية: ٤.

(٢) سورة النجم، الآية: ١-٣.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٣.

فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا، فما قال لكم خذوه من هذا المال فخذوه، وما قال لكم: إنه ممنوع عليكم، فلا تأخذوه، بل انتهوا عنه وكفوا أيديكم.

لكن الأصوليين - ورغم التفاتهم إلىٰ الاختصاص بالغنائم بقرينة السياق - اعتبروا الآية مشيرة إلىٰ قاعدة عامة، وهي تشبه القاعدة التي طرحها الإمام عليه السلام في رواية الاستصحاب، فهي وإن جاء سياقها في خصوص الوضوء أو الطهارة، إلا أنها تدل علىٰ قاعدة عامة ينبغي البناء عليها في عموم الشكوك المسبوقة بيقين، علىٰ تفصيل مذكور في محله.

هذه نماذج من مناقشات القرآنيين وغيرهم علىٰ الاستدلال بنصوص القرآن الكريم علىٰ حجية السنة الشريفة، نكتفي بها؛ لعدم وجود الوقت الكافي للتفصيل فيها.

المبرر الثالث: أدلة القرآنيين على عدم حجية السنة:

لم يكتف القرآنيون بمناقشة أدلة حجية السنة الشريفة، بل ساقوا أيضًا أدلة عدة علىٰ عدم حجية السنة:

ومن أمثلة هذه الأدلة وأهمها: مسألة تدوين السنة، حيث قالوا: بأن السنة لو كانت حجة لدونها الرسول أو أمر بتدوينها، وحيث إنها لم تدون ولم يأمر بتدوينها، فهذا يعني عدم حجيتها.

وقد تعرض هذا الاستدلال لمناقشات منها أن المستدلين لم يأخذوا بعين الاعتبار قدرة العرب علىٰ تدوين القرآن وعدم قدرتهم علىٰ تدوين السنة لكثرتها الواسعة.

وهنا خلط في أقوال المشككين في حجية السنة، بين الكتابة والتدوين، فإنه لم يقل أحد قط من الأئمة المحققين- إن السنة كان ينقصها شيء من التوثيق في الزمن الأول،

وإنما الذي قالوه: إن السنة لم تدون في المئة الآولىٰ، فأخذ أعداء السنة هذا القول، وحملوه علىٰ غير معناه، وقالوا: لم تكتب السنة إلا بعد مئة سنة، وهكذا جعلوا التدوين بمعنىٰ الكتابة، وهذا تحريف عجيب، فالفرق كبير بين الكتابة والتدوين.

فالكتابة: خط الشيء، فلو كتبت معلومة من هنا ومعلومة من هناك في ورقة فقد كتبت، أما التدوين: فهو ترتيب المعلومات في كتاب، فلو أخذت المعلومات السابقة ورتبتها فهذا تدوين، ولقد كانت السنة في القرن الأول مكتوبة، فكان الصحابي يكتب ما يسمع من رسول الله ﷺ - فلما جاء القرن الثاني بدأ ترتيب الأحاديث علىٰ وجه من الأوجه المعروفة، الترتيب علىٰ الموضوعات كموطأ مالك أو علىٰ الصحابة كالمسانيد، وغير ذلك.

وهكذا كانت السمة الغالبة علىٰ السنة في القرن الأول الكتابة، فلما كان القرن الثاني بدأ جمع الأحاديث وترتيبها.

ومنها: إن صريح القرآن الكريم ينفي حجية السنة؛ وذلك حينما يعبر القرآن الكريم عن نفسه بكونه تبيانًا لكل شيء دون أن يقول: إن شريكي في هذه المهمة هي السنة، فهذا يعني عدم حجيتها، والحجية للقرآن وحده فقط.

وقد أجاب بعض العلماء عن ذلك بأن فهم ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ ليس بمقدور الجميع، بل هو بمقدور فئة خاصة هي النبي وأهل بيته الكرام عليهم السلام، وأما الذي نفهمه فهو جزء من هذا الشيء الموجود في الكتاب العزيز.

ومنها: إن الله تعهد بحفظ القرآن دون أن يتعهد بحفظ السنة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[1].

(١) سورة الحجر، الآية: ٩.

وأجيب عنه – من جملة ما أجيب – بأن هذا الدليل أعم من المدعي؛ فإن الله لم يتعهد لا بحفظ التوراة ولا بحفظ الإنجيل، بل ذهب بعضهم إلىٰ أن الإنجيل لم يكتف بتحريفه وتزويره بل اختفىٰ تمامًا، وعلىٰ الناس أن تتحمل مسؤولية حفظه، والأمر كذلك في السنة النبوية أيضًا، فكما لم يضر عدم تعهد الله بحفظ التوراة والإنجيل كذلك الحال هنا في السنة.

المنطلقات التي دعت القرآنيين لطرح توجهاتهم

ومجمل القول: إن المنطلقات التي دعت القرآنيين لطرح توجهاتهم ثلاثة:

المنطلق الأول: تشديد الضربات ضد الحديث، واعتباره مشكوكًا في أمره مهما كثرت الطرق والمصادر، حتىٰ بالغوا في هذا الموضوع.

المنطلق الثاني: التشكيك في الأدلة التي تثبت حجية السنة الشريفة، والتي أشرنا إلىٰ قسم منها في ما تقدم.

المنطلق الثالث: إقامة مجموعة من الأدلة علىٰ عدم حجية السنة، مثل مسألة عدم التدوين.

أصول الاجتهاد الزائف- عند القرآنيين:

ليس للقرآنيين طريقة خاصة في الاجتهاد الديني، عدا أنها تكمن في جماع ثلاثة أصول:

الأصل الأول: عدم الرجوع إلىٰ الحديث الشريف، فلا قيمة لكل هذا التراث الحديثي الهائل.

الأصل الثاني: مرجعية اللغة في فهم القرآن، فقد هاجم القرآنيون أسباب النزول؛ لأنها تقيد - من وجهة نظرهم - دلالة القرآن الكريم، وهاجموا كذلك الحديث الشريف للسبب نفسه، ومن ثم قالوا: لا طريق لفهم القرآن إلا اللغة العربية، وبذلك أنكروا وجود أي دور للطرق والعلوم الأخرىٰ، ولعل هذا ما يلفت نظرنا لبعض النتائج المستغربة بعض الشيء عندهم؛ لكونها معتمدة بشكل حاد علىٰ الجذر اللغوي، كما في موضوع الطواف وفق ما أسلفنا بيانه؛ فحينما أنكروا حجية السنة رجعوا إلىٰ حقل اللغة ليثبتوا أن الطواف هو التردد علىٰ الشيء وليس الدوران حوله.

الأصل الثالث: ولدىٰ جماعة كبيرة من القرآنيين أصل ثالث بالغ الأهمية، ويتلخص في استخراج مجموعة من القواعد، ثم الذهاب إلىٰ المصادر الخارجية المستحدثة لعرضها علىٰ هذه القواعد القرآنية؛ فإن ناقضت واحدة منها حكم بعدم إباحتها، وإن لم تتناقض أيًا منها حكم بإباحتها، لا أن نرجع إلىٰ الروايات التي تتحدث مثلًا- عن الكلب العقور، لنستكشف دلالتها علىٰ حكم التشريح مثلًا! بل علينا الاكتفاء بالتأصيلات القرآنية حينما ننظر للوقائع الخارجية؛ فإن كانت الوقائع تتعارض مع تلك التأصيلات فيحكم بحرمتها، وإلا فهي جائزة.

نماذج فقهية اجتهادية، وَفْقًا لأصول الاجتهاد عند القرآنيين:

وفي ضوء هذه الأصول الثلاثة، فرع القرآنيون نتائج كثيرة، نذكر بعض نماذجها:

١- الوضوء واجبٌ عند كل صلاة، حتىٰ وإن لم يكن المكلف محدثًا بالحدث الأصغر والأكبر؛ لأن الله تعالىٰ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[1]، فظاهر هذه الآية وجوب الوضوء عند القيام للصلاة بلا ربط لذلك بقضايا الحدث.

٢- أكَّد القرآن الكريم علىٰ عدم وجود الإكراه في الدين؛ فكل الأحكام التي جاءت بها السنة نظير: الجهاد الابتدائي، فرض الدين علىٰ الناس، حدّ الردة، لا يمكن الالتزام بها؛ لقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[2].

فالقرآنيون يعدون أنفسهم غير معنيين بجميع الأحكام والإجماعات ونصوص الفقهاء التي تتحدث عن بعض الأحكام التي من هذا القبيل؛ لأن المبدأ القرآني

(١) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٩.

يثبت الحرية الدينية؛ وقد حاولوا حثيثًا الاقتراب في نتائجهم من الفكر الإنساني الغربي الحديث.

٣- حينما تحدث مشكلة بين الزوج والزوجة ينص القرآن الكريم علىٰ ضرورة وجود حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾[١].

وهذا الحكم لا يفتي به الفقهاء، ليكون قرار الحكمين ملزمًا قضائيًا، بل يجعلون ذلك استحبابيًا لمن يريد الإصلاح بينهما، لكن بعض القرآنيين رأىٰ وجوب هذه الطريقة لفك النزاعات، فيجب تشكيل محكمة عائلية، وتكون لها قدرة النفوذ علىٰ الطرفين، وتتشكل من طرفين أحدهما من عائلة الزوج والثاني من عائلة الزوجة، واتهموا الفقهاء - علىٰ حد وصفهم - بهجران الآية وعدم العمل بها.

٤- ذهب بعض القرآنيين إلىٰ أن عقوبة الزنا قرآنيًا ليست إلا الجلد، وكل هذه التفاصيل من الإحصان وغيره.. إنما جاءت في النصوص الروائية المرفوضة، قال تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[٢]، فلا وجود للرجم ولا وجود لشروط الفقهاء في موضوع حد الزنا.

٥- الاسترقاق عند بعض القرآنيين مبدأ يرفضه القرآن الكريم؛ حيث قال عز اسمه عن أسرىٰ الحرب ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٣]، فمع أن الاسترقاق كان مشهورًا جدًا، إلا أن القرآنيين يرون أن القرآن لم ير له شرعية، غاية ما في الأمر أنه كان

(١) سورة النساء، الآية: ٣٥.

(٢) سورة النور، الآية: ٢.

(٣) سورة محمد، الآية: ٤.

في عصر نزول الكتاب الكريم رقيق لم يتعرض لهم، إلا بالدعوة لتحريرهم في بعض الحالات، ومن ثم فليس هناك من حالة يطلق عليها استرقاق جديد؛ لأنهم اعتبروا أن الآية الكريمة في مقام بيان التفاصيل، وهي تذكر تفصيلين غير متعارفين، مع أن هناك تفصيلًا متعارفًا وهو الاسترقاق، ومع ذلك لم يشر إليه، وهذا دليل حاسم علىٰ أن القرآن أوقف نظام الاسترقاق، وأما نظام الرقيق الذين استرقوا من قبل، فعمل علىٰ تحريرهم بمجموعة من التكاليف الشرعية في باب الكفارات وغيرها.

وهذه النظرة للموضوع تخالف ما يذهب إليه جمهور علماء المسلمين، من أن الآية الكريمة وإن لم تدل علىٰ تشريع الاسترقاق، إلا أن الأحاديث وردت في ذلك بكثرة.

٦- ذهب بعض القرآنيين إلىٰ أن المحرم علىٰ المرأة كشفه: هو ما كان زينة فقط، لا جميع بدنها، وذلك لقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ﴾[1]، وكذلك آية الزينة التي تأمر بعدم إبدائهن لزينتهن- إلا علىٰ أزواجهن ومحارمهن.

بينما ذهب الاتجاه المشهور من الفقهاء إلىٰ أن المرأة كلها زينة، وعليها ستر جميع بدنها إلا الوجه والكفين؛ تأثرًا بالنصوص المروية؛ لتواترها وشهرتها، فالمحرم عند القرآنيين: هو إظهار المرأة للزينة التي تضعها علىٰ جسدها، لا لجسدها، والمحرم هو كشف جسدها عندما يكون في ذلك تعريضها للخطر والعدوان لا مطلقًا.

٧- حصر كثير من القرآنيين محرمات الحج بالرفث والفسوق والجدال فقط؛

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٩.

وذلك لما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾[1]، وما زاد عن ذلك فليس داخلًا ضمن المحرمات، علىٰ خلاف مشهور الفقهاء الذين حرموا الكثير من الأشياء علىٰ المحرم الحاج والمعتمر.

يضاف إلىٰ ذلك أن الجدال في لغة العرب يعني: المجادلة والمراء، وليس بمعنىٰ لا والله وأي والله، كما هو متداول في الكتب الفقهية عند بعض المذاهب، وهذا يعني ضرورة ترك هذا التحريف في تفسير الآية لغويًا والرجوع لنص الكتاب وفقًا لمرجعية اللغة.

وحينما تقول لهم: إن الأحاديث بين المسلمين بمختلف طوائفهم هي بمجموعها فوق حد التواتر في الدلالة علىٰ حرمة التظليل، والنظر في المرآة وغير ذلك، فإنهم سيقولون لك: ليس لنا علاقة بتواترها، بل نحن معنيون بما قرره القرآن الكريم فقط.

٨- يذهب بعض القرآنيين إلىٰ أن محرمات الأطعمة والأشربة هي تلك التي جاءت في القرآن الكريم حصرًا؛ أما المحرمات الكثيرة التي حملتها النصوص الروائية فلا تعنيهم بشيء، قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٠.

فغير هذه الأشياء يجوز أكله وشربه مطلقًا ما لم يكن فيه ضرر، وكل تلك المنظومة التحريمية للأطعمة والأشربة في الحديث الشريف لا أساس لها في الإسلام.

٩- ذهب بعض القرآنيين أيضًا إلىٰ أن آية المحارم في القرآن الكريم إنما هي بصدد بيان التفاصيل، وحيث إنها كذلك ولم تذكر العم والخال والصهر، فهذا يعني عدم جواز إبداء الزينة أمامهم، مع أن إجماع المسلمين علىٰ جواز كشف الحجاب وإبداء الزينة أمام العم والخال والصهر، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾[1]، وبالتالي فهذا البعض من القرآنيين في حل من ذلك الإطباق الإسلامي، وهم في حل أيضًا من الأحاديث السنية والشيعية.

١٠- فهم بعض القرآنيين من آية الإرث نتائج لم يذهب إليها فقيه من فقهاء المسلمين، فالله تعالىٰ يقول: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾[2].

إن هذه الآية الشريفة وغيرها تدل - وفقًا لفهم بعض القرآنيين - علىٰ أن المسلم يرث الكافر والكافر يرث المسلم؛ لأن القرآن لم يقل: في أولادكم المسلمين

(١) سورة النور، الآية: ٣١.

(٢) سورة النساء، الآية: ١١.

أو إذا كانوا كافرين لا يرثون منكم، بل هو مطلق من حيث الإسلام والكفر، فينبغي أن يرث المسلم الكافر ويرث الكافر المسلم. أكتفي بهذه الأمثلة وإلا فهي كثيرة جدًا.

ومجمل القول: إن آليات استنطاق النص القرآني عند القرآنيين توجب تأسيس فقه يختلف تمامًا عن الفقه المتداول، سواء أكان شيعيًا أم سنيًا؛ بسبب حذف المراجع الاجتهادية المعروفة في هذا الإطار، مثل السنة والإجماع والشهرة وعمل الصحابة، وإنما أمثلنا أمثلتهم علىٰ مدعياتهم لكي نوضح أن ترك الحديث سيؤدي إلىٰ مثل هذه النتائج الفقهية الكبيرة المختلفة وفقًا لهذه الأساسيات.

أزمة العبادات عند القرآنيين:

ولعل أكبر مشكلة واجهت القرآنيين هي العبادات؛ إذ اتفق الجمهور بلا نزاع ولا شك ولا شبهة ولا ريب- علىٰ أن الصلاة والصوم والحج هي بهذه الطرائق المتداولة، رغم وجود اختلاف في بعض التفاصيل، من هنا واجه القرآني أزمة في كيفية فهم نظام العبادات وكيفياتها من خلال القرآن الكريم. فكيف يمكن له أن يستنبط لنا أحكام الصوم من خلال النصوص القرآنية؟ وهذا ما دعا بعضهم إلىٰ القول بكفاية ركعة واحدة في تحقق الصلاة المطلوبة قرآنيًا.

وفي سياق مشكلة العبادات لدىٰ القرآنيين حاول بعضهم - من أمثال الدكتور قاسم أحمد الماليزي - أن يخرّج الموضوع ببيان أن الطقوس والعبادات كانت موجودة في الديانة الإبراهيمية، وقد توارثوها جيلًا بعد جيل، فكانوا يصلون كصلاتنا، ويصومون كصومنا، ويحجون كحجنا، ولم يتدخل القرآن إلا بإدخال بعض التعديلات، كإدخال الوضوء علىٰ الصلاة، والغسل لمن أجنب، ومن هنا أخذنا الصلاة من القرآن لا من السنة[1].

(١) فرائد الأصول ١/ ١١١، ١١٢ - حجية السنة في الفكر الإسلامي - حيدر حب الله - ٥٧/ ٣٣٢، الطبعة الأولىٰ ٢٠١١.

شبهات القرآنيين، والرد عليها

لهذه الطائفة التي أسمت نفسها "القرآنيين" مغالطات وجهالات، زعموا أنها شبهات ضد سنة رسول الله ﷺ المطهرة، ويزعمون: أن هذه الشبه هي في الوقت ذاته أدلة قاطعة علىٰ وجوب ترك السنة النبوية المطهرة، وإهمالها والانصراف عنها، وعدم اعتبارها مصدرًا للتشريع، والاقتصار علىٰ القرآن مصدرًا وحيدًا للتشريع الإسلامي.. وسنتولىٰ ذكر شبهاتهم هذه كما أوردوها ثم نفندها ونرد عليها ونبين بطلانها.

الشبهة الأولى:

قولهم؛ إن القرآن الكريم كاف في بيان قضايا الدين وأحكام الشريعة.

وإن القرآن قد اشتمل علىٰ الدين كله، بجملته وتفصيله، بكلياته وجزئياته، وأنه يحتوي جميع الأحكام الشرعية بتفصيلاتها، ما ترك شيئًا ولا فرط في شيء فالسنة لا حاجة إليها، ولا مكان لها... كافيًا، ولم يكن ثمة حاجة لمصدر ثان للتشريع وقد استدلوا لشبهتهم هذه بما زعموه أدلة من القرآن المجيد. من ذلك قوله سبحانه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[1].

واستدلوا كذلك بقول الله سبحانه - يصف القرآن الكريم ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾[2]، وكذلك استدلوا بالآيات التي وصف الله تعالىٰ القرآن فيها بأنه "مبين" من مثل قول الله ﷻ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾﴾[3].

أما وجه استدلالهم بتلك الآيات، فإن الآية الأولىٰ بين الله تعالىٰ فيها أنه سبحانه ذكر كل شيء في القرآن الكريم، ولم يفرط في الكتاب من شيء بمعنىٰ أنه سبحانه لم يترك صغيرة ولا كبيرة، ولم يدع أمرًا من أمور الدين، أو حكمًا من أحكام الشرع يحتاج إليه الناس في عقائد أو عبادات أو معاملات إلا قد ذكره في القرآن، وإذا كان

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

(٢) سورة يوسف، الآية: ١١١.

(٣) سورة يس، الآية: ٦٩.

الأمر كذلك؛ فما حاجتنا إلىٰ مصدر آخر غير القرآن، إن إضافة مصدر آخر إلىٰ القرآن الذي لم يترك شيئًا، ولم يفرط الله فيه من شيء، إنما يعني أن نزيد في شرع الله تعالىٰ ما ليس منه، وأن نخلط شرع الله الذي أنزل به كتابه بشرع من عند غير الله تعالىٰ وهذا باطل فاسد، وفساده إنما أتىٰ من الاعتماد في الدين علىٰ غير كتاب الله الذي فصل كل شيء وأحاط بكل شيء.

واشتمال القرآن علىٰ تفصيل كل شيء: إنما هو واضح من خاتمة سورة يوسف عليه السلام الذي وصف الله فيها القرآن بأنه ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وإذا كان القرآن فصَّل كل شيء؛ فما حاجتنا إلىٰ السنة؟ وماذا سنفيد منها؟ كذلكم الآيات التي وصفت القرآن بأنه "مبين" ووصف آياته بأنها "آيات بينات" فهذه تقطع السبيل علىٰ من يقولون إن السنة مبينة للقرآن ومفصلة. فهذا هو القرآن يتحدث عن نفسه في آياته القاطعات، بأنه قد اشتمل علىٰ كل شيء، وفصل كل شيء، وبين كل شيء، وبهذا يتضح أن السنة لا محل لها من التشريع، ولا حاجة إليها من بيان أو تفصيل أو توضيح.

تفنيد الشبهة الأولى، والرد عليها:

إن القول بهذه الشبهة يدل علىٰ الجهل بالقرآن المجيد، وعدم فهم لآياته، بل يدل علىٰ سوء قصد لدىٰ القائلين بها. فإن الأمة مجمعة علىٰ أن القرآن العظيم قد اشتمل الدين مجملًا في كثير من جوانبه وأحكامه، ومفصلًا في جوانب أخرىٰ، وقد جاءت السنة النبوية المطهرة فبينت المجمل وفصلته، والنبي ﷺ وهو يبين ويفصل إنما ينفذ أمر الله تعالىٰ ويؤدي ما وكله الله تعالىٰ إليه من بيان القرآن المنزل علىٰ الخلق، تطبيقًا واستجابة لأمر الله عز وجل في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1].

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

فالقرآن المجيد قد اشتمل علىٰ قضايا الدين، وأصول الأحكام الشرعية، أما تفاصيل الشريعة وجزئياتها فقد فصل بعضها وأجمل جمهرتها، وإنما جاء المجمل في القرآن بناء علىٰ حكمة الله ﷻ التي اقتضت أن يتولىٰ رسوله ﷺ تفصيل ذلك المجمل وبيانه.. وهذا هو ما قام عليه واقع الإسلام، وأجمعت عليه أمته، ومن ثم فلا وزن لمن يقول بغير ذلك أو يعارضه، لأن معارضته مغالطة واضحة وبهتان عظيم، وإذا كان أصحاب هذه الشبهة يزعمون أن القرآن المجيد قد فصل كل شيء، وبين كل صغيرة وكبيرة في الدين؛ فلنحتكم وإياها إلىٰ عماد الدين الصلاة؛ أين في القرآن الكريم عدد الصلوات، ووقت كل صلاة ابتداء وانتهاء، وعدد ركعات كل صلاة، والسجدات في كل ركعة، وهيئاتها، وأركانها، وما يقرأ فيها، وواجباتها، وسننها، ونواقضها، إلىٰ غير ذلك من أحكام لا يمكن أن تقام الصلاة بدونها؟ ومثل ذلك يقال في أحكام العبادات كافة، إن القرآن العظيم قد ورد فيه الأمر بالصلاة والزكاة والصيام والحج، فأين نجد منه الأنواع التي تخرج منها الزكاة، ومقدار كل نوع، وأين نجد أحكام الصيام؟ وأين نجد مناسك الحج؟ إن الله – سبحانه قد وكل بيان ذلك إلىٰ رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ، وجاء رسول الله ﷺ فقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، ولم يقل: كما تجدون في القرآن، لأن القرآن قد خلا من تفصيل الأحكام وبيانها.

ولعل من حكمة الله – سبحانه في ترك التفاصيل والبيان لرسوله ﷺ؛ أن تفصيل الأحكام وبيان جزئياتها، وتوضيح دقائقها، إنما يكون بالطريق العملي أولىٰ وأجدىٰ، ولو أن الأحكام فصلت قولًا نظريًا، لما استغنت عن بيان عملي واقعي.

ولعله من الحكمة وراء ذلك أيضًا بيان ما لرسول الله ﷺ من منزلة سامية لا يشاركه فيها غيره، ومكانة رفيعة عالية لا يرقىٰ إليها سواه، وذلك بإسناد الله تعالىٰ

تفصيل الأحكام وبيانها إليه ﷺ، إذ لو كان كل شيء مفصلًا مبينًا لكان رسول الله ﷺ مثل غيره من الناس، لكن الله عز وجل اختصه ﷺ مطبقًا لما هو قائم فعلًا، بتفصيل الأحكام وبيان مجمل القرآن تكريمًا لشأنه وإعلاء لمنزلته، وليس ذلك أمرًا قائمًا بذاته، بل هو مبني علىٰ ما سبق أن بيناه من حكم.

أما هؤلاء الذين أثاروا هذه الشبهة فقد ارتكبوا عددًا من الأخطاء.. أول هذه الأخطاء أنهم لم يحاولوا أن يفهموا الموضوع في إطار القرآن الكريم كله، وإنما أخذوا آية واحدة أو آيات وركزوا كلامهم فيها، وبنوا مذهبهم الفاسد عليها، وتركوا القرآن المجيد كله بما فيه من آيات واضحات تتصل بالموضوع اتصالًا مباشرًا. ومن هنا فقد حملوا الآيات التي اختاروها ما لا تحتمل، ووجهوا معناها الوجهات الخاطئة، التي أرادوها هم، وليس التي تنطق بها الآيات، ومن البدهيات التي يعلمها عامة الناس - بله العلماء - أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وأن آياته إنما يفهم بعضها في إطار البعض الآخر، وأن تفسير بعض الآيات بعيدًا عن بقية الكتاب الكريم قد يكون خطأ يؤدي إلىٰ محظورين خطيرين؛ الأول: عدم فهم المراد من الآيات فهمًا صحيحًا.

أن يضرب القرآن بعضه ببعض، وأن تعارض بعض آياته بالبعض الآخر، والثاني: وهذا جرم عظيم، لا يرتكبه إلا مجرم أثيم، وهؤلاء قد اعتمدوا آية أو بضع آيات من القرآن، ثم عزلوها عن بقية ما في القرآن المجيد من آيات بينات في الموضوع نفسه، ثم حمَّلُوها من المعاني ما لا تحتمل، عن سوء قصد وتعسف... ولعل تفنيد شبهتهم يقتضينا - إلىٰ جانب ما ذكرنا - توضيح معاني الآيات التي استدلوا بها، حتىٰ تبطل شبهتهم هذه بتمامها وتنهار من أساسها.

إن عمدتهم في الاستدلال علىٰ ما ذهبوا إليه هو قول الله عز وجل: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي

﴿ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[1]، مدعين أن هذه الآية تعني أن الكتاب الكريم قد احتوىٰ تفصيل كل صغيرة وكبيرة وبيانها، ومن ثم فلا حاجة إلىٰ السنة التي تبينه وتفصله، وقد ذهب جمهور المفسرين إلىٰ أن المراد بالكتاب في الآية الكريمة، إنما هو اللوح المحفوظ، وليس القرآن الكريم، وسياق الآية كاملة يرجح هذا، فالآية الكريمة كاملة ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾[2]، فالآية تتحدث عن عظيم علم الله تعالىٰ، وإحاطته بكل شيء في الوجود من دواب وطيور وغيرها، وقد شمل علم الله – سبحانه – كل شيء، وقدر ما يقع لكل منها، ثم إليه يحشر الكل، وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾[3].

فالكتاب الذي احتوىٰ كل شيء كان أو كائن أو يكون إنما هو اللوح المحفوظ – وعلىٰ تفسير الكتاب بأنه القرآن الكريم، فقد قال المفسرون أن معنىٰ الآية إن الله تعالىٰ قد ضمن القرآن الكريم كل ما يحتاج إليه المكلفون من أوامر ونواه، وعقائد وشرائع، وبشارة ونذارة... إلىٰ غير ذلك، وليس معنىٰ ذلك أنه لا يحتاج إلىٰ السنة المبينة له، فهو وحي، والسنة وحي، ورسول الله ﷺ لا ينطق عن الهوىٰ، وقد قال عنه ربه ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾[4]. فالله سبحانه الذي ضمن القرآن العظيم قضايا الدين وأصول الأحكام مجملة، الذي وجه الناس وأرشدهم إلىٰ الطريق الذي يحصلون منه علىٰ –هو– سبحانه تفصيل ذلك المجمل وبيانه، وقد جاء

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

(٣) سورة الحديث، الآية: ٢٢.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣-٤.

التوجيه في القرآن نفسه فقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ ٣٣﴾[1]، وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾[2]، وغير ذلك آيات كثيرة تأمر المؤمنين بطاعة رسول الله والأخذ عنه.. وبذلك يتضح معنىٰ الآية الكريمة: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾[3]، وأن الكتاب لو فسر بأنه القرآن، فإن الله تعالىٰ قد ضمنه كل شيء يحتاج إليه المكلف، فما كان فيه من تفصيل كفىٰ، وما كان فيه من إجمال، فقد وجه القرآن المؤمنين إلىٰ الطريق الذي يجدون فيه تفصيل ذلك المجمل، وهو رسول الله ﷺ، وبذلك يكون القرآن المجيد قد اشتمل كل شيء، وصدق الله العظيم.

(١) سورة محمد، الآية: ٣٣.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

الشبهة الثانية:

أن السنة النبوية ليست وحيًا من قبل الله سبحانه - على رسوله ﷺ، ولكنه اجتهاد، وتصرف من النبي ﷺ بمقتضى بشريته:

وهو ﷺ بهذا الاعتبار يصيب ويخطئ، فالسنة ليست وحيًا، وبالتالي فهي ليست منزهة عن الخطأ، لأن المنزه عن الخطأ إنما هو الوحي، ولا وحي إلا القرآن المجيد. وإذا كانت أقوال الرسول ﷺ وأفعاله ليست وحيًا، فلسنا ملزمين باتباعها، ولا هي مصدر من مصادر التشريع، وهم يذكرون أمورًا يزعمون أنها أدلة علىٰ أن السنة ليست وحيًا، وإنما هي اجتهاد من النبي ﷺ باعتباره بشرًا.. فمن أدلتهم المزعومة علىٰ ذلك،

أولًا: مسألة تأبير النخل، حيث أمر النبي ﷺ أصحابه أن يتركوا النخيل فلا يؤبروه – يلقحوه – فأطاعوا أمره ففسد النخل، وخسر الناس ثمار نخيلهم..

وثانيًا: مسألة نزول جيش المسلمين في غزوة بدر، حيث أنزله الرسول ﷺ منزلًا ثم ظهر خطأ هذا المنزل، فانتقل الجيش إلىٰ منزل آخر بناء علىٰ رأي صحابي من أصحابه رضوان الله عليهم..

وثالثًا: مسألة أسرىٰ بدر، حيث استحياهم الرسول ﷺ ولم يقتلهم، وأخذ منهم الفداء، ونزل القرآن مبينًا خطأ ذلك الاجتهاد وإصابة اجتهاد عمر ورأيه في المسألة.

ورابعًا: اعتبار الصحابة رضوان الله عليهم أن السنة ليست وحيًا، وإقرارهم بذلك عمليًا، وذلك حين خالفوا الرسول ﷺ في صلح الحديبية، حين ذبح وحلق،

بينما رفضوا هم ذلك معتبرين ذلك اجتهادًا من النبي ﷺ، وليس وحيًا، ولو اعتبروه وحيًا ما خالفوا.

الرد على الشبهة الثانية وتفنيدها:

إن هذه الشبهة التي أوردها هؤلاء سبقهم إليها بعض الطوائف من منكري سنة النبي ﷺ، وقد ذكرنا ما زعموه أدلة لهم علىٰ ما ذهبوا إليه، وهذه الشبهة مع ما زعموه أدلة عليها ما كان ينبغي أن تصدر عن مسلم، أو عمن يدعي أنه مسلم، فإن الأمة المسلمة مجمعة سلفًا وخلفًا وإلىٰ أن تقوم الساعة علىٰ أن السنة النبوية المطهرة وحي من قبل الله - تعالىٰ - علىٰ رسوله ﷺ، وأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوىٰ، وإجماع الأمة المسلمة علىٰ ذلك ليس صادرًا عن فراغ أو عن هوىٰ، ولكنه الحق الذي لا يعارضه إلا غوىٰ مبين.. والأدلة علىٰ أن السنة وحي من الله تعالىٰ علىٰ نبيه ﷺ كثيرة وعديدة سبق أن ذكرناها في مبحث حجية السنة، لكن لا بأس من الإشارة إلىٰ أهمها هنا:

أولًا: إخبار الله تعالىٰ بذلك في نصوص قاطعة في آيات بينات من القرآن المجيد الذي ينتسب إليه هؤلاء.. من ذلك قوله ﷻ عن النبي ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾[1]، ومن ذلك قوله ﷻ عن نبيه ﷺ ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥﴾[2]. فهذه الآيات ليس فيها إخبار بأن الرسول ﷺ لا ينطق إلا بالوحي فقط، بل فيها إخبار بأنه ﷺ لو افترىٰ علىٰ الله تعالىٰ شيئًا لم يوحه الله إليه لقتله الله وقضىٰ عليه.. وحيث إن الله تعالىٰ لم يأخذ من رسوله باليمين، ولم يقطع منه الوتين، أي لم يقض عليه، فإن الرسول ﷺ ما نطق إلا بما أوحاه الله تعالىٰ إليه.

---

(١) سورة النجم، الآية: ٣-٤.

(٢) سورة الحاقة، الآية: ٤٤-٤٧.

ثانيًا: النصوص القاطعة من كتاب الله المجيد التي يأمر الله ﷻ فيها المؤمنين باتباع الرسول ﷺ في كل ما يأخذ وما يدع، وما يأمر وما ينهىٰ، من ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1]، وقول الله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٣﴾﴾[2]،

ثالثًا: ترتيب الله تعالىٰ الإيمان علىٰ طاعة رسوله ﷺ والرضا بحكمه، والتسليم لأمره ونهيه في كل ما يراه ويحكم به، وذلك في قول الله ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[3]. ومن ذلك وصف الله تعالىٰ المؤمنين بأن شأنهم مع رسول الله ﷺ أن يقولوا سمعنا وأطعنا، وذلك في قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[4].

رابعًا: إجماع الأئمة كلها علىٰ أن السنة وحي من قبل الله ﷻ إلىٰ رسوله ﷺ وبخاصة صحابة رسول الله ﷺ رضي الله عنهم أجمعين، حيث كانوا في حياته الشريفة يحفظون أقواله ﷺ ويتذاكرونها فيما بينهم، وكانوا يتحرون الاقتداء به ﷺ في كل ما يأتي وما يذر، فما ليس بخصوصية له ﷺ مستجيبين لتوجيه الله تعالىٰ في قوله لأمة الإسلام ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[5]. وقد كان يعرف الكتابة منهم يكتب لنفسه خاصة. وقد كان ثمة عدد من أصحاب رسول الله ﷺ يكتبون لأنفسهم في حياته الشريفة، ثم بعد حياته ﷺ كانت المسألة تعرض للصحابة رضوان الله عليهم

(١) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٢) سورة محمد، الآية: ٣٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٤) سورة النور، الآية: ٥١.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

فيبحثون في القرآن، فإذا لم يجدوا حكمها، بحثوا في السنة الشريفة وحكموا فيها بما وردت في السنة، وكان سائلهم يسأل أصحابه وإخوانه قائلًا: أنشدكم الله هل سمع أحدكم من رسول الله ﷺ شيئًا في المسألة؟ فإذا جاءهم حكم رسول الله ﷺ علىٰ لسان أصحابه أو بعضهم سارعوا إلىٰ تطبيقه والأخذ به.

هذه تذكرة بالأدلة القاطعة علىٰ أن السنة وحي من عند الله تعالىٰ وقد سبق أن فصلنا ذلك في مبحث سابق عن حجية السنة، بما يغني عن الإعادة هنا.

أما ما أثاروه من مغالطات مدعين أنا أدلة علىٰ أن السنة النبوية المطهرة ليست وحيًا؛ فهو كلام ظاهر البطلان، ونحن نرد عليه - رغم وضوح بطلانه - إبطالًا لمزاعمهم.

وأول مزاعمهم الباطلة مسألة تأبير - تلقيح - النخل. وقد استدلوا بحديث أنتم أعلم بشؤون دنياكم، وقالوا: إذا كان تأبير النخل يتعلق بأمر ديني أو بالعصمة - كما تقولون، فلم لم تتدخل السماء لتصلحه؟ ولماذا لم يتدارك الله تعالىٰ هذه المشورة بالتصحيح قبل أن ينتج النخل شيصًا للمسلمين، يسخر منه اليهود وأعداء الإسلام؟ بل لماذا لم يعاتب الله نبيه ﷺ - في أمر تأبير النخل- كما عاتبه في ابن أم مكتوم وأسرىٰ بدر وغيرها؟ ولماذا لم يأمر الله الرياح أن تقوم بعملية التلقيح، فتحمل دقيق الذكورة إلىٰ الأنوثة- كما هو الشأن في تلقيح بعض الثمار؟ ولم لا- وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾؟!

وجوابنا: أن كل هذه العلامات الاستفهامية تبين أن الرسول ﷺ حكيم يضع الأمور في نصابها، فقد أراد بذلك أن يغرس فيهم قيمة المعرفة، وقيمة العلم التجريبي، وترك الظن جانبًا في الأمور المادية والأمور قطعية التجربة.

ثم هي: مسألة ترجع إلىٰ التجربة والخبرة ولا علاقة لها بالوحي من قريب أو من بعيد. ومن المعلوم أن الأمور التي تقوم عليها معايش الناس وحياتهم العادية لا صلة لها بالوحي إلا فيما يتصل بها من حل وحرمة وإباحة. أما كيفية مزاولتها والقيام بها، فذلك متروك للخبرة والتجربة يزاولونها حسب ما ألفوا وتعودوا... ورسول الله ﷺ لم تكن له سابقة خبرة بتأبير النخل، ولما رآهم يفعلون ذلك قال لهم "لو تركتموه صلح" إما علىٰ هيئة الاستفهام، وإما علىٰ الاقتراح المبني علىٰ عدم التجربة. ولم يكن لذلك من صلة بالتشريع لا أمرًا ولا نهيًا، ولذلك لما تركوا تأبير النخيل ولم يصلح، وحدثوا رسول الله ﷺ في ذلك، قال لهم: "أنتم أعلم بأمور دنياكم".

٢- وأما ما أثاروه من منزل جيش المسلمين في غزوة بدر؛ فقد كان ذلك بناء علىٰ رأي رآه رسول الله ﷺ ولم يكن ذلك عن وحي، وهذا بين واضح، فإنه لما سأله أحد أصحابه رضي الله عنهم قائلًا: «أهذا منزل أنزلكه الله يا رسول الله، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال رسول الله ﷺ: «بل هو الرأي والحرب والمكيدة»، ولما أشار عليه صاحبه بمنزل أفضل انتقل إليه رسول الله ﷺ فكون ذلك ليس عن وحي واضح، فلا يصح الاستشهاد به في مجال نفي الوحي فيما هو وحي.

٣- وأما مسألة الأسرىٰ في بدر: فإن ما جاء في عتاب الله لرسوله ﷺ ولصحابته هو توجيه بصيغة العتاب، لما أضمره بعض الصحابة رضي الله عنهم في طلب عرض الدنيا، وذلك بسرعة الأسر قبل الإثخان في الحرب، فليس هناك علاقة بين العتاب وأخذ الفداء، وأدلة ذلك واضحة لمن كان عنده عقل.

ثم هي قد جمعت بين الرأي والوحي. فقد كان الرأي أولًا، ثم أعقبه الوحي بعد ذلك. وقضية الأسرىٰ ببدر توضح لنا أمرًا هامًا قد لا يتوفر في كثير- من غيرها- من

قضايا التشريع. فرسول الله ﷺ أخذ في أسرىٰ بدر بالرأي، فاستشار أصحابه رضوان الله عليهم، فكل أدلىٰ برأيه، ثم مال رسول الله ﷺ إلىٰ الرأي القائل باستحيائهم وأخذ الفداء منهم، وكان هذا رأي أبي بكر رضي الله عنه، وكان رأي عمر رضي الله عنه أن يقتل الأسرىٰ جميعًا، وبعد أن استقر الأمر علىٰ ذلك نزل الوحي علىٰ رسول الله ﷺ يبين ما كان ينبغي أن يفعل في مسألة الأسرىٰ، ويبين الصواب في القضية يقول الله سبحانه في شأن فعل الرسول في أسرىٰ بدر: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٦٧ لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٦٨﴾[1].

فقضية الأسرىٰ بدأت بالرأي، ثم انتهت بالوحي. وهذه القضية بجملتها شاهدة علىٰ أن الرسول ﷺ لا يقول ولا يفعل - فيما يتصل بالدين -إلا بوحي من عند الله سبحانه، وأن الله سبحانه لا يدع رسوله ﷺ علىٰ غير صواب، حتىٰ في حالة تصرفه برأيه واجتهاده وذلكم هو الأمر الهام الذي نوهنا به قبلًا، وخلاصته أن قول الرسول ﷺ وفعله في أمور الدين وحي، حتىٰ ولو قال برأيه، لأنه إن قال أو فعل برأيه وكان صوابًا موافقًا لأمر الله أقره الله تعالىٰ علىٰ ذلك، وكان إقرار الله سبحانه له دليلًا علىٰ موافقة عمله لمراد الله تعالىٰ فيكون وحيًا، وإن كان اجتهاد الرسول ﷺ ليس صوابًا موافقًا لمراد الله سبحانه، فإن الله تعالىٰ لا يقره علىٰ ما قال أو فعل اجتهادًا، بل يصوب له ويصحح. وذلك كما حدث في أسرىٰ بدر، حيث نزل فيها القرآن مصوبًا، وكما حدَث في أوائل سورة "عبس"؛ حيث نزل القرآن معاتبًا..

وهكذا يتضح أن واقعة أسرىٰ بدر شاهدة بأن السنة وحي من عند الله تعالىٰ، وأن الله سبحانه يحيط أقوال وأفعال رسوله بالوحي؛ حتىٰ ولو اجتهد برأيه.

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٧-٦٩.

وفيصل الأمر في القضايا الثلاث التي أثاروها شبهة من شبهاتهم ظانين أنها دليل علىٰ أن السنة النبوية ليست وحيًا؛ أن ما يصدر عن الرسول ﷺ نوعان: نوع يفعله بمقتضىٰ بشريته ﷺ، دون أن يوحي إليه فيه بشيء، وهذا النوع لا صلة له بالتشريع، وذلك في جل شؤونه المعيشية التي لا يتعلق شيء منها بالدين حلًا أو حرمة ومن ذلك رأيه في تأبير النخل. ونوع آخر يفعله ﷺ بمقتضىٰ كونه بشرًا رسولًا، وفعله هذا إنما يقوم علىٰ وحي من قبل الله تعالىٰ، والأمران الأولان: تأبير النخيل، ومنزل الجيش في بدر، من النوع الأول الذي فعله رسول الله ﷺ برأيه. والأمر الثالث اجتهد فيه الرسول ﷺ رأيه وآراء محل مشورته من الصحابة رضوان الله عليهم، فنزل الوحي مصوبًا ومبينًا الحكم الصحيح.

الشبهة الثالثة:
إنَّ السُّنة لم تكن شرعًا، عند النبي ﷺ

ولم يقصد النبي ﷺ أن تكون سنته مصدرًا تشريعيًا للدين، وما قال شيئًا أو فعله بقصد التشريع، ولم ير النبي ﷺ في حياته أن يكون ثمة مصدر تشريعي سوىٰ القرآن المجيد، بل كان مصدر التشريع عند الرسول ﷺ هو القرآن وحده، وكذلك فهم الصحابة رضوان الله عليهم، وجاء عهد التابعين الذين بدأت فيه فتنة القول بالسنة، وأنها مصدر من مصادر التشريع، وكانت تلك قاصمة الظهر بالنسبة للدين، حيث دخل فيه ما ليس منه، واختلط الوحي الصحيح الخالص الذي هو القرآن، ما ليس من الوحي، بل هو كلام البشر، نعني بذلك سنة النبي، وهم يزعمون أن لهم أدلة علىٰ ذلك منها:

١- أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بكتابة القرآن الكريم، وحضهم علىٰ ذلك، ونهىٰ أصحابه عن كتابة شيء من السنة قولًا كانت أو فعلًا، وذلك قوله ﷺ: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه".

٢- أن الصحابة رضوان الله عليهم، عرفوا من النبي ﷺ أن السنة ليست شرعًا فأهملوا كتابتها وحفظها، رغم اهتمامهم الشديد بكتابة القرآن المجيد علىٰ كل ما يصلح أن يكتب عليه.

٣- أن كبار الصحابة - رضوان الله عليهم - ومنهم الخلفاء الراشدون - كانوا يكرهون رواية الأحاديث، ويحذرون منها، وكان عمر رضي الله عنه يهدد رواة الحديث

ويتوعدهم، وقد حبس عمر بن الخطاب عددًا من الصحابة بسبب روايتهم للحديث تنفيذًا لوعيده وتهديده إياهم بعدم رواية الحديث.

الرد على الشبهة الثالثة، وتفنيدها:

هذه شبهتهم، وتلك أدلتهم عليها، والشبهة ساقطة، وأدلتها أشد منها سقوطًا وافتراء. فالأمة المسلمة مجمعة سلفًا وخلفًا وحتىٰ قيام الساعة - بحول الله تعالىٰ - علىٰ أن سنة النبي ﷺ هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي. وقد أقمنا الأدلة وافية - بفضل الله - علىٰ أن السنة وحيًا من عند الله تعالىٰ قاطع وكاف بذاته علىٰ أنها شرع الله تعالىٰ إلىٰ الناس، فهي المصدر الثاني للتشريع بلا ريب.. ولكنا نزيد الأمر وضوحًا، ونرد علىٰ ما زعموه أدلة علىٰ شبهتهم تلك.

١- أما قولهم بأن الرسول ﷺ نهىٰ عن كتابة الحديث، بينما حض علىٰ كتابة القرآن وحفظه، وكان له ﷺ كتبة القرآن؛ فقول مبالغ فيه، ويقوم علىٰ التدليس وذكر بعض الحق وإخفاء البعض.. وليس من شك في أن القرآن المجيد قد لقي من العناية بكتابته وحفظه ما لم يكن للسنة النبوية. فهو مصدر الدين الأول، وهو أعلىٰ من السنة منزلة وقداسة، وهو أحق بالعناية والاهتمام بكتابته وحفظه، لذلك حظي القرآن من العناية بما لم تحظ به السنة وبخاصة تدوينها وكتابتها... والأسباب التي جعلت الصحابة يهتمون بكتابة القرآن فوق اهتمامهم بكتابة السنة كثيرة منها: أن القرآن الكريم محدود بحدود ما ينزل به جبريل علىٰ قلب النبي ﷺ، فكتابته والإحاطة به أيسر، وهم علىٰ ذلك أقدر، أما السنة النبوية من أقوال الرسول ﷺ وأفعاله فكثيرة ومتشعبة تتضمن أقواله عليه السلام وأفعاله اليومية، وعلىٰ مدىٰ ثلاث وعشرين سنة عاشها ﷺ بينهم، وهذا أمر يشق كتابته وتدوينه، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار ندرة أو قلة

الكاتبين بين الصحابة رضوان الله عليهم ومنها: أن كتابة القرآن ضرورة يفرضها ويحتمها كون القرآن العظيم وحي الله تعالىٰ إلىٰ النبي ﷺ بلفظه ومعناه، ولا تجوز روايته بالمعنىٰ، أما السنة فتجوز روايتها بالمعنىٰ، ويجوز في السنة أن يقول القائل: "أو كما قال" وما هو من قبيلها، وليس ذلك جائزًا في القرآن. ومنها: أن الكاتبين بين الصحابة رضوان الله عليهم كانوا قلة، وليس في مقدورهم أن يكتبوا السنة والقرآن معًا، وإذا كان ثمة اختيار بين أيهما يكتب الصحابة العارفون الكتابة، فليكن المكتوب هو القرآن، وذلك حتىٰ يسلموه لمن بعدهم محررًا مضبوطًا تامًا لم يزد فيه ولم ينقص منه حرف.

وأما احتجاجهم: بأن الرسول ﷺ نهىٰ عن كتابة غير القرآن، وغير القرآن هو السنة. فهو احتجاج باطل من وجوه:

أولها: أن هذا الحديث الذي رواه مسلم- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهو قول الرسول ﷺ: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه"[1].

هذا الحديث معلول: "أعله أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله البخاري وغيره بالوقف علىٰ أبي سعيد".

ولو صرفنا نظرًا عن هذا، فإن رسول الله ﷺ كما نهىٰ عن الكتابة، فقد ورد عنه ﷺ الإذن بها، بل الأمر بها في أحاديث أخرىٰ، ولذلك قلنا إن استدلالهم فيه تدليس، حيث ذكروا حديث النهي، ولم يشيروا إلىٰ أحاديث الإذن، وهي كثيرة منها: أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح فقال: "إن الله حبس عن مكة القتل - أو الفيل الشك من البخاري - وسلط عليهم رسول الله والمؤمنين".. ولما انتهىٰ من خطبته جاء

(١) صحيح مسلم- كتاب الزهد والرقائق- باب: التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، برقم: ٢٤٩٣.

رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاة»[1]. ومنها: ما روىٰ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو فقد كان يكتب ولا أكتب".

ومن ذلك: ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن بعض الصحابة حدثه فقال: إنك تكتب عن رسول الله كل ما يقول، ورسول الله ﷺ بشر يغضب فيقول ما لا يكون شرعًا، فرجع عبد الله إلىٰ رسول الله ﷺ فأخبره بما قيل له، فقال له الرسول ﷺ: "اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج من فمي إلا الحق".

وهذه الروايات في الصحيح، وهناك غيرها ضعيف وهي كثيرة. فإذا ما وازنا بين روايات المنع وروايات الإذن، وجدنا أبو بكر الخطيب رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ) قد جمع روايات المنع فلم يصح منها إلا حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه السابق ذكره، وقد بينا أن الإمام أبا عبد الله البخاري قد أعله بالوقف علىٰ أبي سعيد، وكذلك فعل غيره. بينما أحاديث الإذن كثيرة. والصحيح منها كثيرة، روينا بعضه، ومنها- إضافة إلىٰ ما سبق- أن رسول الله ﷺ قال في مرض موته: "ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتابًا، لا تضلوا بعده"[2].

وقد اجتهد العلماء في الجمع بين أحاديث الإذن وأحاديث المنع، فنتج عن ذلك آراء أهمها:

أ- أن ذلك من منسوخ السنة بالسنة، أي أن المنع جاء أولًا، ثم نسخ بالإذن في الكتابة بعد ذلك. وإلىٰ ذلك ذهب جمهرة العلماء، ومنهم ابن قتيبة في تأويل مختلف

(١) صحيح البخاري- كتاب اللقطة- بَاب: كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ، برقم: ٢٣٠٢.

(٢) صحيح البخاري - كتاب العلم- باب كتابة العلم، برقم: ١١٤.

الحديث، وقد قالوا إن النهي جاء أولًا خشية التباس القرآن بالسنة، فلما أمن الالتباس جاء الإذن.

ب- أن النهي لم يكن مطلقًا، بل كان عن كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة، أما في صحيفتين فمأذون به.

ج- أن الإذن جاء لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون لأنفسهم، ويؤمن عليهم الخلط بين القرآن والسنة.

وهناك آراء غير ذلك، لكن الذي يتضح من روايات المنع وروايات الإذن أن الإذن جاء آخرًا، فإن كان نسخ فهو الناسخ للمنع، وهذا الذي رواه الجمهور.

وبهذا يسقط استدلالهم بحديث المنع الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه هذا الحديث الذي يعدونه حجر الزاوية في احتجاجهم بعدم تشريعية أو حجية السنة، ويكثرون اللجاج به كتابة ومناظرة.

٢- أما قولهم إن الصحابة رضوان الله عليهم قد فهموا من النبي ﷺ أن السنة ليست شرعًا فانصرفوا عنها، ولم يهتموا بكتابتها أو الالتزام بها؛ فهذا من الكذب والمكابرة، والمطلع علىٰ المدونات في كتب السنة، وتاريخ العلوم، وما كتب العلماء في مواقف الأمة المسلمة من سنة رسول الله ﷺ، وبخاصة موقف الصحابة رضوان الله عليهم من سنة رسول الله ﷺ، يقطع بكذب هؤلاء ويعجب من مدىٰ تبجحهم وافترائهم علىٰ الحق، إلىٰ حد قلب الأوضاع وعكس الأمور. فقد كان أصحاب رسول الله ﷺ أحرص الخلق علىٰ ملاحظة أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وحفظها، والعمل بها، بل بلغ من حرصهم علىٰ تتبع كل صغيرة وكبيرة وحفظها ووعيها والعمل بها إن كانوا يتناوبون ملازمة رسول الله ﷺ، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحدث عنه البخاري بسنده المتصل إليه.

يقول: "كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول علىٰ رسول الله ﷺ ينزل يومًا، وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم، وإذا نزل فعل مثل ذلك، وما كان ذلك إلا لحرصهم الشديد علىٰ معرفة سنة رسول الله ﷺ واتباعها والالتزام بها.. وقد كان الصحابة يقطعون المسافات الطويلة ليسألوا رسول الله ﷺ عن حكم الله في بعض ما يعرض لهم.

يروي البخاري عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه: "أن امرأة أخبرته أنها أرضعته هو وزوجه فركب من فوره من مكة إلىٰ رسول الله ﷺ بالمدينة. فلما بلغ رسول الله ﷺ سأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة لا يعلم أنها أخته من الرضاع، ثم أخبرته بذلك من أرضعتهما؟ فقال له النبي ﷺ «كيف وقد قيل؟»، ففارق زوجه لوقته وتزوجت بغيره[1].

وكان الصحابة رضي الله عنهم حريصين علىٰ أن يسألوا أزواج النبي رضوان الله عليهن - عن سيرته وسنته في بيته، وكانت النساء يذهبن إلىٰ بيوت أزواج النبي يسألنهن عما يعرض لهن، وهذا معروف مشتهر غني عن ذكر شاهد أو مثال.

بل لقد بلغ من حرص الصحابة - رضوان الله عليهم - علىٰ الالتزام بسنة النبي ﷺ أنهم كانوا يلتزمون ما يفعل ويتركون ما يترك دون أن يعرفوا لذلك حكمة، ودون أن يسألوا عن ذلك، ثقة منهم بأن فعله ﷺ وحي، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "اتخذ رسول الله ﷺ خاتمًا من ذهب فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، ثم نبذه النبي ﷺ وقال: «إني لن ألبسه أبدًا»، فنبذ الناس خواتيمهم[2].

(١) صحيح البخاري- كتاب العلم- باب: الرِّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ، برقم: ٨٨.
(٢) صحيح البخاري- كتاب اللباس- باب: خواتيم الذهب، برقم: ٥٥٢٩.

وروىٰ القاضي عياض في كتابه "الشفا" عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعها عن يساره، فلما رأىٰ القوم ذلك ألقوا نعالهم، فلما قضىٰ صلاته قال: «ما حملكم علىٰ إلقاء نعالكم؟» قالوا: يا رسول الله، رأيناك ألقيت نعليك، فقال: «إن جبريل أخبرني أن فيهما قذرًا»[1].

وأورد ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أنه جاء يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب، فسمعه يقول: اجلسوا، فجلس بباب المسجد - أي: حيث سمع النبي يقول ذلك، فرآه النبي ﷺ فقال: تعال يا عبد الله بن مسعود.

إلىٰ هذا الحدث بلغ حرص الصحابة رضوان الله عليهم علىٰ معرفة سنة النبي ﷺ، في جميع أحواله، والالتزام بها، والاستجابة لأمره ونهيه من فورهم - كما فعل عبد الله بن مسعود -، ومن غير أن يدركوا حكمة الفعل - كما في إلقائهم نعالهم في الصلاة، ونبذهم خواتيم الذهب، ولم يكن ذلك إلا استجابة لله تعالىٰ في أمره بطاعة رسوله ﷺ والاقتداء به كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾[2]، ثم استجابة لرسوله ﷺ في أمره الأمة باتباع سنته والالتزام بها، كما في قوله ﷺ: "خذوا عني مناسككم"، وقوله عليه السلام: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، وقوله ﷺ: "كل أمتىٰ يدخلون الجنة إلىٰ من أبىٰ" قالوا: يا رسول الله ومن يأبىٰ؟ قال: "من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبىٰ"[3]، وقوله ﷺ: "أوصيكم بتقوىٰ الله والسمع والطاعة وإن عبدًا حبشيًا فإنه من

---

(١) مسند أحمد، ١٧/ ٢٤٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٣) صحيح البخاري- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة- بَاب: الِاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، برقم: ٦٨٥١.

يعش منكم فسيرىٰ اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

هذا قليل من كثير مما يبين موقف الصحابة رضوان الله عليهم، من سنة رسول الله ﷺ وهو موقف يتسم بالحرص الشديد والاهتمام البالغ علىٰ معرفة سنة رسول الله ﷺ وحفظها والالتزام بها، بل وتبليغها إلىٰ من يسمعها استجابة لقول رسول الله ﷺ: "نضر الله أمرًا سمع مقالتي ووعاها فأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعىٰ من سامع".

ومن هذا يتبين مدىٰ كذب أعداء السنة وأعداء الله ورسوله في ادعائهم الذي سلف ذكره.

٣- وأما دعواهم بأن كبار الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يكرهون رواية الحديث، وكان عمر رضي الله عنه يتهدد رواة السنة، وأنه نفذ وعيده فحبس ثلاثة من الصحابة بسبب إكثارهم من رواية السنة؛ فهذا كذب يضاف إلىٰ ما سبق من دعاواهم الكاذبة، وفيه جانب من التدليس الذي لا يخلو عنه كلامهم.

أما أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يكرهون رواية الحديث، فهذا باطل، والحق أنهم كانوا يخشون روايتها ويهابون من ذلك، لعظم المسؤولية، ووعيد رسول الله ﷺ علىٰ من يكذب عليه في قوله عليه السلام "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار". ولقد كان الصحابة رضوان الله عليهم بين أمرين هم حريصون علىٰ كل منهما؛

أولهما: تبليغ دين الله إلىٰ من يليهم من الأمة،

ثانيهما: التثبت والتحري الشديد لكل ما يبلغونه عن رسول الله ﷺ، لذلك كان

الواحد منهم يمتقع وجهه، وتأخذه الرهبة وهو يروي عن رسول الله ﷺ فالصواب – إذن – أن الصحابة كانوا يهابون رواية الحديث بسبب شدة خوفهم من الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، أو الخطأ فيما يروون، وليس كما يزعم هؤلاء، أن ذلك لأنهم كانوا يرون السنة غير شرعية، أو أنها ليست مصدرًا تشريعيًا.

أما دعوىٰ حبس عمر رضي الله عنه، ثلاثة من أصحابه هم: عبد الله بن مسعود، وأبو ذر، وأبو الدرداء رضي الله عنهم؛ فهذه رواية ملفقة كاذبة، جرت علىٰ الألسنة، وقد ذكرها البعض كما تجري علىٰ الألسنة وتدون في كتب الموضوعات من الأحاديث والوقائع، فليس كل ما تجري به الألسنة أو تتضمنه بعض الكتب صحيحًا، وقد تولىٰ تمحيص هذه الدعوىٰ الكاذبة الإمام "ابن حزم" رحمه الله في كتابه "الإحكام" فقال: "وروىٰ عن عمر أنه حبس ابن مسعود، وأبا الدرداء، وأبا ذر من أجل الحديث عن رسول الله ﷺ وبعد أن طعن ابن حزم في الرواية بالانقطاع محصها شرعًا فقال: "إن الخبر في نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلو: إما أن يكون عمر اتهم الصحابة، وفي هذا ما فيه. أو يكون نهي عن نفس الحديث وتبليغ السنة وألزمهم كتمانها وعدم تبليغها، وهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك، وهذا قول لا يقول به مسلم، ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين فلقد ظلمهم، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات أي الطريقين الخبيثين شاء.

هكذا يتضح كذب ادعاءاتهم وفساد ما بنوه علىٰ هذا الادعاء.

الشبهة الرابعة:

إن الإسلام جاء يدعو إلىٰ أمة واحدة، تحت راية كتاب الله القرآن- يقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾[1]**؛ حتىٰ جاء مدونوا السنة فحدث الشقاق:**

وقد جاهد رسول الله ﷺ طوال حياته الشريفة لتحقيق غاية الوحدة، حتىٰ نجح في ذلك بفضل اعتماده القرآن وحده، وترك الأمة علىٰ ذلك.. وقد ظلت الأمة واحدة طالما كانت تحت راية القرآن وحده. حتىٰ جاءت المؤامرة التي قام بها مدونو كتب السنة، حيث تسببوا بتدوين السنة، والدعوة إليها، وشغل الناس بها إلىٰ تفريق الأمة، وقد جاء الفقهاء فبنوا علىٰ السنة، فازدادت الأمة افتراقًا، ولو أن الأمة تركت السنة وعادت إلىٰ القرآن وحده لخرجت من فرقتها، وعادت إليها وحدتها وعزتها وأخذت مكانتها بين الأمم المتقدمة.

ولأن السنة هي سبب تفرق الأمة وتصدع وحدتها؛ فلم يقم بها، ولم يشتهر بالتدوين فيها عربي واحد، بل كان جميع المشتغلين بالسنة من أهل فارس، وبخاصة الكتب الستة، فإن الذين دونوها وشغلوا الناس بها من الفرس الحاقدين علىٰ الإسلام، وقد وضعوا كتبهم للكيد للإسلام وتصديع وحدة الأمة المسلمة، فتدوين كتب السنة - إذن - كان مؤامرة فارسية سقطت في أتونها الأمة الإسلامية، يقول "عبد الله جكرالوي": "لا ترتفع الفرقة والتشتت عن المسلمين، ولن يجمعهم لواء

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٩٢.

ولا يضمهم فكر واحد، ماداموا متمسكين بروايات زيد وعمرو. ويقول "حشمت علي": "لن تتحقق وحدة المسلمين ما لم يتركوا كتبهم الموضوعة في طاعة رسول الله"، ويقول "برويز": "قد فاق تقديس هذه الكتب - كتب السنة - كل التصورات البشرية، مع أنها جزء من مؤامرة أعجمية، استهدفت النيل من الإسلام وأهله، ثم يفسر تلك المؤامرة ويبين القائمين بها فيقول "فما أصحاب الصحاح الستة إلا جزء من تلك المؤامرة، لذا نجدهم جميعًا إيرانيين، لا وجود لساكن الجزيرة بينهم.

الرد على الشبهة الرابعة، وتفنيدها:

إن هذه الشبهة تذكرنا بالمثل: "رمتني بدائها وانسلت"، أو ما يقول علماء النفس عن داء "الإسقاط"، وهو داء نفسي يبتلي به بعض الناس المصابين بنقائص معينة، فحتىٰ يبرئ نفسه منها يسارع فيسقطها علىٰ الآخرين ويتهمهم بها.. فهؤلاء أعداء السنة، وأعداء الدين، وأعداء أمة المسلمين، هم الذين خرجوا علىٰ إجماع الأمة، ومن قبل ذلك خرجوا علىٰ القرآن المجيد كتاب الله الذين ينسبون أنفسهم إليه ظلمًا وزورًا، وخرجوا علىٰ سنة رسول الله ﷺ، فهم أعداء الله ورسوله والمؤمنين، وأعداء القرآن والسنة، فهؤلاء هم الذين صدعوا وحدة الإسلام والأمة، وفرقوا كلمتها، وخرجوا علىٰ جماعتها. هؤلاء يأتون فيرمون أهل السنة، أهل الإسلام، جماعة المسلمين بأنهم هم الذين فرقوا الأمة. وهؤلاء الذين خرجوا علىٰ جماعة المسلمين برفضهم السنة النبوية، يرمون الأمة المسلمة بأنها خرجت عليهم وفرقت المسلمين بتمسكهم بالسنة النبوية المطهرة.. فهل يوجد ثمة تبجح وادعاء، ومكابرة، وقلب للأوضاع، ورمي للأبرياء بما فيهم من أدواء، كمثل هذا الذي فعله منكرو السنة في شبهتهم هذه؟ ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾[1]، ثم إن هؤلاء

(١) سورة النور، الآية: ١٦.

الذين يتهمون المسلمين المتمسكين بالسنة النبوية بأنهم تفرقوا بسبب استمساكهم بالسنة، وعدم اقتصارهم علىٰ القرآن وحده، وقد زعموا أنهم مقتصرون علىٰ القرآن وحده طلبًا لوحدة الأمة؛ نقول: هل أفلح هؤلاء في أن يكونوا فريقًا واحدًا؟ إنهم بعد أن تركوا السنة طلبًا للوحدة - كما يزعموا زورًا - تحولوا فيما بينهم إلىٰ طوائف وفرق، وكل فرقة تحاول أن تنتشر علىٰ حساب الأخرىٰ، وتستقطب أتباع الأخرىٰ، لِمَ لَمْ يتوحدوا هم في فرقة واحدة إذا كان مطلبهم الوحدة؟

أما الزعم بأن كل الذين دونوا السنة وجمعوها وميزوها من الأعاجم المتآمرين علىٰ أمة الإسلام فذلك كذب صراح وافتراء بواح في شقيه؛ في الزعم بأن مدوني السنة جميعهم عجم، وفي الزعم بأن التدوين كان مؤامرة.

أما الشق الأول فيكذبه الواقع، فإن أول من دون السنة وجمعها كانوا عرباء صرحاء، فقد بدأ الإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ)، إمام دار الهجرة رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك في موطنه. وجاء بعده الحُمَيدي القرشي (٢١٩هـ) في مسنده، ثم الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في مسنده، وهكذا تتابع التدوين، وهؤلاء الأوائل جميعهم عرب صرحاء. أما عن الكتب الستة؛ فدعواهم أن واضعيها من العجم كذب وافتراء. فالإمام مسلم والإمام الترمذي والإمام أبو داود جميعهم من العرب، فكيف يقال إنهم من العجم؟ وإنهم صنعوا بذلك مؤامرة علىٰ المسلمين؟

إن هؤلاء يقلبون الأوضاع، ويعكسون الأمور، ويرمون الأبرياء بما هم فيه من بلاء، فمن هم الذين يتآمرون علىٰ الإسلام والمسلمين؟ ومن هم الذين فارقوا الجماعة، وفرقوا الأمة؟ هؤلاء الأئمة الأعلام الذين حفظ الله بهم دينه، وذلك بحفظهم وحفاظهم سنة رسوله ﷺ، إن هؤلاء هم الذين - حفظ الله - بهم دينه، وعصم الله - تعالىٰ - بهم الأمة عن التفرق والشتات، إن المرء ليعجب كيف يصل

التبجح والافتراء إلىٰ مستوىٰ يتهم فيه عاقل - حتىٰ ولو لم يكن مسلمًا - إمامًا كالبخاري أو مسلم بأنه فرق الأمة وتآمر علىٰ الإسلام.

إن الواقع الملموس يبين أن هؤلاء الكافرين بسنة رسول الله ﷺ الخارجين عن طاعة الله تعالىٰ، وطاعة رسوله ﷺ هم المتآمرون علىٰ الإسلام، المفرقون أمة المسلمين، المارقون من الدين، الشاردون عن الجماعة.

الشبهة الخامسة
الاحتكام إلى السنة والالتزام بها مؤدٍ إلى الشرك والكفر

وهذه الشبهة ليست من إنشائهم، بل قال بها بعض منكري السنة السابقين، وبخاصة هؤلاء الذين اتخذوا من الاعتزال ستارًا يخفون وراءه زندقتهم، ثم يهاجمون الإسلام، من أمثال النظَّام[(١)]، وبشر المريسي[(٢)]، وغيرهم.

فيزعمون إن الإسلام يقوم علىٰ أن الحاكم هو الله وحده، وأن الحكم له وحده سبحانه - يقول تعالىٰ: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ ٥٧﴾[(٣)]. ويقول ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ﴾[(٤)]. وإذا كان الإسلام يقوم علىٰ أن الحكم لا يكون إلا لله سبحانه؛ فإن الاحتكام إلىٰ سنة رسول الله ﷺ فيه إشراك الرسول ﷺ في الحكم مع الله سبحانه، وذلك كفر وشرك، ولا خروج من ذلك الشرك والكفر إلا بالاحتكام إلىٰ كتاب الله القرآن وحده، ونبذ السنة وعدم اعتبارها.

---

(١) هو شيخ المعتزلة في عصره، إبراهيم بن سيار، البصري، المتكلم، وهو شيخ الجاحظ، من كتبه: الطفرة، والجواهر والأعراض، حركات أهل الجنة، وغيرها، مات في خلافة المعتصم، سنة بضع وعشرين ومئتين. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٢.

(٢) بشر بن غياث العدوي، ولد سنة ١٣٨هـ، وأخذ الفقه عن أهل العراق، وروىٰ الحديث، لكنه تأثر بالمعتزلة، وصار منهم، متكلمًا مجادلًا، وقال بخلق القرآن، وانسلخ عن الحق، وتلقف مقالات جهم، فازداد ضلالًا، مات سنة ٢١٨هـ، انظر: سير الذهبي: ١٠/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٧. سورة يوسف، الآية: ٦٧، ٤٠.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٦٢.

الرد على الشبهة الخامسة وتفنيدها:

هذه الشبهة تقوم علىٰ أمرين، فرغنا من الحديث عنهما:

الأمر الأول: أن السنة ليست وحيًا من عند الله تعالىٰ، وبالتالي فليست شرعًا يحتكم الناس إليه.

الأمر الثاني: أن طاعة الرسول ﷺ ليست من طاعة الله سبحانه، بل بين طاعة الرسول وطاعة الله تعارض وتضارب، بحيث تكون طاعة الرسول نقضًا لطاعة الله تعالىٰ، وبذلك يتحقق كونها عندهم شركًا بالله.

وهذان الأمران قد سبق أن أوفينا الكلام فيهما، حيث أثبتنا أن السنة النبوية وحي من عند الله سبحانه إلىٰ النبي ﷺ، وأن الرسول ﷺ لا ينطق إلا بوحي الله تعالىٰ، ويكفي هنا أن نذكر بقول الله عز وجل، في حق رسوله ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1]. وكذلك قد بينا أن السنة شرع الله سبحانه كما أن القرآن شرع الله عز وجل، وقد بينا - آنفًا - أن السنة بمنزلة القرآن من حيث حجية التشريع ومصدريته، ويكفي كذلك أن نذكر هنا بقوله الله عز وجل مخاطبًا رسوله ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۝٦٥﴾[2]، ويقول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥١﴾[3].

فهذه الآيات نصوص قرآنية قاطعة في أن السنة النبوية وحي من عند الله تعالىٰ،

---

(١) سورة النجم، الآية: ٣-٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٣) سورة النور، الآية: ٥١.

وأن كل ما يقول الرسول ﷺ أو يفعل - فيما يتصل بأمور الدين - إنما هو الحق من عند الله، وكذلك تدل الآيات علىٰ وجوب الاحتكام إلىٰ رسول الله ﷺ، والرضا بما يحكم به، والتسليم والإذعان لذلك. وأن من لم يحتكم إلىٰ رسول الله ﷺ، ولم يرض بحكمه هو خارج عن الإيمان، وليس له حظ من الإسلام.

أما كون طاعة رسول الله ﷺ واجبة علىٰ المسلم، وأنها من طاعة الله تعالىٰ، فقد أوفينا الكلام عنها كذلك. ويكفي أن نذكر بقول الله عز وجل: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ٨٠﴾[1].

فهذه آيات قاطعات في أن الاحتكام إلىٰ الرسول ﷺ وطاعته إنما هو احتكام إلىٰ الله تعالىٰ وطاعته له سبحانه، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ وهؤلاء يقلبون الآية القرآنية فيزعمون أنه "من يطع الرسول فقد أشرك بالله" عياذًا بالله، وليس بعد الضلال ضلال.

(١) سورة النساء، الآية: ٨٠.

الشبهة السادسة

أن سنة رسول الله ﷺ من أقوال وأفعال، ليس لها صفة العموم الزماني والمكاني

إذ هي أحكام أصدرها الرسول ﷺ في زمانه وفقًا لظروف أصحابه الذين كانوا معه، وظروف أصحابه كانت مرتبطة بهم وبزمانهم ومكانهم وأحوالهم الخاصة بهم. وقد انقضىٰ ذلك الزمان بأشخاصه وظروفهم وأحوالهم، وقد تغير الزمان، وتغيرت الظروف، ومن ثم لم تعد تلك الأقوال والأفعال الخاصة بذلكم الزمان، صالحة لزماننا ولا لظروفنا، ويترتب علىٰ ذلك أن طاعة الرسول ﷺ التي كانت واجبة علىٰ أصحابه في زمانه، لم تعد واجبة علينا، ولا سنته التي كانت ملزمة لهم ملزمة لنا.

الرد على الشبهة السادسة وتفنيدها:

إن القول بهذه الشبهة مبني علىٰ الزعم بأن السنة ليست وحيًا، وليست شرعًا، وقد سبق أن رددنا علىٰ ذلك. لكن هذه الشبهة تثير قضية أخرىٰ زيادة علىٰ ما تقدم، وهي قضية الأحكام الشرعية التي وردت في أسباب خاصة، وهذه في القرآن المجيد يعنون لها بـ "أسباب النزول". وقد ورد جانب كبير من الأحكام الواردة في القرآن الكريم علىٰ هذا النحو، أي نزل في أسباب خاصة كما في أحكام الظهار في أول سورة المجادلة، لكن العلماء لم يذهبوا إلىٰ القول بأن هذه الأحكام خاصة بأصحاب النبي ﷺ وبزمانهم ولم تعد صالحة لزماننا، بل وضعوا القاعدة الأصولية المشهورة والتي

يعرفها عامة المسلمين، والتي تقول **"العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"**[1]، ومقتضىٰ هذا أن الحكم ينزل في واقعة معينة، ثم يطبق علىٰ كل ما يماثلها وحتىٰ آخر الزمان.

ومثل هذا الذي قيل في أحكام القرآن المجيد، قاله العلماء في سنة النبي ﷺ، فلم يفرقوا بين القرآن والسنة في ذلك لكونهما وحي الله تعالىٰ إلىٰ رسوله ﷺ، فالقرآن وحي الله، والسنة وحي الله. وقد سبق أن بينا ذلك بإفاضة.

والقول باقتصار السنة علىٰ زمان رسول الله ﷺ، وأصحابه رضوان الله عليهم، مؤد - بالضرورة - إلىٰ القول بمثل هذا في القرآن المجيد، لأن ثمة تلازمًا بين القرآن والسنة من حيث التشريع والحجية، ومن حيث إنهما خطاب للخلق من الجن والإنس في كل زمان ومكان. وإلا فماذا نقول في الآيات القرآنية التي وردت تأمر الأمة المسلمة بطاعة رسول الله ﷺ كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ٥٦﴾[2]. هذا الأمر إما أن يكون صالحًا لكل زمان ومكان، وصلاحيته هذه قائمة إلىٰ قيام الناس لرب العالمين، فتكون السنة المأمور بطاعة الرسول فيها قائمة ومستمرة، ويكون كلامهم باطلًا، أما إذا كانت السنة - كما يزعمون غير صالحة بعد وفاة الرسول ﷺ- فيكون الأمر باتباعها وطاعة صاحبها كذلك غير صالح بعد وفاة الرسول ﷺ، ويؤول الأمر إلىٰ أن يقولوا في القرآن بمثل ما قالوا في السنة، فتكون جميع الآيات الآمرة بطاعة رسول الله ﷺ علىٰ كثرتها، وتنوع صيغها، وكذلك الآيات التي تحض علىٰ الاحتكام إليه، وجعل ذلك علامة الإيمان، وكذلك الآيات التي تجعله ﷺ قدوة وأسوة، كل ذلك يكون مفرغ المعنىٰ، وقد مضىٰ عهد صلاحيته

(١) انظر: المحصول للرازي: ٤/ ٥٧.

(٢) سورة النور، الآية: ٥٦.

بانتهاء عهد الرسول ﷺ وأصحابه. وهذا ما لا يقول به عاقل، ولا يقولون هم به، ليس لأنهم عقلاء فاهمون، بل لأنهم ينسبون أنفسهم إلىٰ القرآن، ويصفون القرآن بأنه - وحده -صالح لكل زمان ومكان. ولا يدرون أن معولهم الذي شهروه لهدم السنة هو في ذاته مشهر لهدم القرآن الذي ينتسبون إليه ظلمًا وزورًا، لكن الله تعالىٰ حافظ دينه بحفظ كتابه وسنة رسوله، ولو كره الكافرون.

الشبهة السابعة
أن الله تعالى قد تكفل فقط بحفظ كتابه القرآن

وذلك في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[1]، لذلك ظل القرآن هو الحق الوحيد في دين الله الإسلام، فلم يحرف ولم يبدل، ولم تدخله كلمة ولا خرجت منه كلمة، ولم يرو بغير لفظه ومعناه، أما السنة فلم يتكفل الله سبحانه بحفظها، ولذلك داخلتها الموضوعات المحضة من جانب - أي التي لم يقلها الرسول ﷺ - لا بلفظها ولا بمعناها، ومن جانب آخر ضاعت ألفاظها ورويت بالمعنىٰ، وذلك فيما لو صح أن الرسول ﷺ قالها، فكان ضياع ألفاظها سببًا في عدم معرفة المعنىٰ الذي أراده الرسول ﷺ، حتىٰ ليصح أن يقال إن السنة كلها أضحت موضوعة علىٰ رسول الله ﷺ، ما كان منها موضوعًا بلفظه ومعناه، وما كان منها موضوع المعنىٰ بسبب ضياع ألفاظه وروايتهم إياه بالمعنىٰ، يقول "برويز": "اعلم أن الله تعالىٰ لم يتكفل بحفظ شيء سوىٰ القرآن، ولذا لم يجمع الله الأحاديث، ولا أمر بجمعها، ولم يتكفل بحفظها". ويقول "عبد الله جكرالوي": بعد وفاة الرسول ﷺ بمئات السنين نحت بعض الناس هذه الهزليات من عند أنفسهم ونسبوها إلىٰ محمد ﷺ وهو منها برئ". ويقول "مقبول أحمد": "تنقيح الأحاديث من البحر الهائج المكذوب كتطهير الطعام المسموم، غير أن الحذر والحيطة يقتضيان عدم الأكل من ذلك الطعام".

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٩.

ويقولون أيضًا: إن كفالة الله تعالىٰ بحفظ كتابه القرآن، مع عدم كفالته بحفظ السنة دليل واضح علىٰ أن الدين ليس بحاجة إلىٰ السنة. وأنها ليست من الدين، ولا هي ضرورية له، إذ لو كانت من الدين وضرورية له لحفظها الله كما حفظ القرآن.

الرد على الشبهة السابعة وتفنيدها:

إن الله عَزَّوَجَلَّ أنزل القرآن الكريم بلفظه ومعناه، فالقرآن كلام الله سبحانه، لذا كان جديرًا بأن يحفظه الله سبحانه ويصونه أن يحرف أو يبدل، ولأن القرآن كذلك لم تجز روايته بالمعنىٰ.

أما السنة فهي وحي الله تعالىٰ إلىٰ رسوله ﷺ أوحىٰ الله تعالىٰ بما فيها من أحكام وتشريعات إلىٰ نبيه ﷺ ثم صاغها النبي بكلامه. ولأن السنة ليست كلام الله تعالىٰ فقد أجاز العلماء روايتها بالمعنىٰ، ولم يطلق العلماء هذا الحكم بلا ضوابط أو حدود، بل وضعوا لراوي الحديث بالمعنىٰ ضوابط وشروطًا بحيث لا تجوز روايته الحديث بالمعنىٰ إلا إذا توافرت فيه هذه الضوابط والشروط.

ورأس هذه الشروط أن يكون عارفًا بالعربية، عالمًا بألفاظها، ومدلولات تلك الألفاظ، بصيرًا بعلاقات الألفاظ بعضها ببعض من ترادف واشتراك وتباين وغير ذلك، فإن كان الراوي علىٰ هذا العلم جاز له رواية الحديث بالمعنىٰ، لأن في معرفته بالأمور التي ذكرناها أمانًا من الخطأ في معاني الأحاديث التي يرويها. وإن لم تتوفر له هذه الشرائط فلا تجوز له الرواية بالمعنىٰ.

أما الزعم بأن الله تعالىٰ لم يحفظ سنة نبيه ﷺ؛ فإن كان المراد أنه تعالىٰ لم يحفظها بألفاظها، فهذا مسلم، وقد بينا أن السنة ليست بحاجة إلىٰ نفس الألفاظ، بل الحاجة إلىٰ معانيها المنضبطة ولو رويت بألفاظ أخرىٰ لا تخل بالمعنىٰ. وقد روىٰ

الخطيب البغدادي أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت لعروة بن الزبير "بلغني أنك تكتب الحديث عني، ثم تعود فتكتبه، فقال لها: أسمعه منك علىٰ شيء، ثم أعود فأسمعه علىٰ غيره، فقالت: هل تسمع في المعنىٰ خلافًا؟ قال: لا، قالت: لا بأس بذلك. فالمعنىٰ إذا كان بنفس اللفظ أو انضبط بألفاظ مشابهة فلا بأس به.

أما إن كان المراد أن الله تعالىٰ لم يحفظ السنة مطلقًا لا بألفاظها ولا بمعانيها، وأنها ضيعت؛ فذلك كذب وافتراء علىٰ الله تعالىٰ وعلىٰ رسوله ﷺ، وعلىٰ الأمة المسلمة، وجحد ونكران لجهود عظيمة مميزة قام بها علماء السنة عبر تاريخ الإسلام.

والحق أن الله سبحانه تكفل بحفظ كتابه، ومن خلال حفظ كتابه تكفل الله تعالىٰ ضمنيًا بحفظ سنة نبيه ﷺ ذلك أن الكتاب بحاجة إلىٰ السنة التي تبينه، كما قال عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1]، فالسنة ضرورية للكتاب، وهي إلىٰ جانب الكتاب ضروريان للدين. فمن حفظ الله تعالىٰ كتابه أن يحفظ السنة التي تبينه وتفصله، فإن القرآن بحاجة إليها ومن حفظ الله تعالىٰ دينه كي يعرفه الخلق الذين كلفهم الله به، ويحاسبهم عليه، أن يحفظ كتابه وسنة نبيه، فإن الدين بحاجة إليهما. لذلك كان من قدر الله سبحانه أن هيأ لسنة نبيه ﷺ هؤلاء الأعلام الذين بذلوا في حفظ السنة ما لم يعرف له تاريخ العلوم والثقافات مثيلًا من قبل ولا من بعد. وما كان ليتم لهم ذلك إلا بتوفيق من الله تعالىٰ وهداية وتأييد. فقد ابتدعوا نظامًا لحفظ السنة، ومعرفة صحيحها بدرجاته، من الضعيف بدرجاته، من الموضوع. واخترعوا من الوسائل المعرفية والمناهج العلمية ما هو معجز في بابه، كل ذلك علىٰ غير مثال سابق لا عند العرب، ولا عند غير العرب ممن كان لهم ثقافات وفلسفات، وكانت

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

لهم أديان، وكانوا الأكثر حاجة إلىٰ تمحيص مكتوباتهم وأسفارهم الدينية، ولكنهم لم يصلوا إلىٰ ما وصل إليه علماء الإسلام ولا إلىٰ قريب منه.

وقد شهدت الأمم جميعها بأن علماء السنة قد أتوا في باب جمعها وتصنيفها، وتمييزها، ومعرفة الصحيح من الضعيف من الموضوع. ما لم تعرفه الأمم من قبل. والسؤال: هل كان هذا يمكن أن يتم دون توفيق من الله سبحانه وهداية ومعونة وإرشاد؟ إنه توفيق الله تعالىٰ لحفظ سنته الذي هو من حفظ كتابه، لحاجة الكتاب إلىٰ السنة في بيانه وتفصيله، وحاجة دين الله الإسلام إلىٰ الكتاب والسنة جميعًا.

أما زعمهم بأن السنة أضحت خليطًا لا يعرف منها الصحيح من الموضوع؛ فذلك كذب وافتراء بل تبجح ومكابرة، فإن أقل الناس ذكاء ومعرفة بالسنة تكفيه زيارة واحدة لإحدىٰ المكتبات الحديثية التي تضم كتب السنة أو بعضها ليدرك - بعد تصفح لعناوين هذه المدونات وبعض ما فيها - أن الله تعالىٰ حفظ سنة نبيه، وأن كتب الصحاح والسنن موجودة ينهل منها المسلمون الزاد النافع لهم في الدنيا والدين. رغم أنوف هؤلاء الكافرين - منكري السنة - أعداء الله وأعداء رسوله وأعداء المسلمين.

الخلاصة:

هذه مجمل الشبهات التي تقول بها طائفة منكري السنة "القرآنيون"، تلك الطائفة التي بدأت حركتها بالهند في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلادي، ثم انتقلت بمعظم أنشطتها ومؤسساتها إلىٰ باكستان بعد استقلالها عن الهند وما تزال تزاول حركتها الهدامة تحت اسم "البرويزيين" وقد اقتصرنا في بحثنا علىٰ الشبهات التي قال بها هؤلاء ابتداء، أو أخذوها عن غيرهم من السابقين ثم حوروا فيها وأضافوا إليها.

وقد ذكرنا كل شبهة وأردفناها بالرد عليها وتفنيدها.. وقد توخينا أن تكون ردودنا عليهم معتمدة أساسًا علىٰ القرآن المجيد الذين ينسبون أنفسهم إليه ظلمًا وزورًا. وذلك إلزامًا لهم من خلال ما يزعمون الانتساب إليه والاقتصار عليه، وحتىٰ لا يحتجوا بأننا نلزمهم مما لا يلتزمون به.

وقد بان لنا من خلال البحث جملة من الحقائق عن هذه الطائفة نوجزها فيما يلي:

أولًا: هذه الطائفة نشأت ابتداء علىٰ أيدي الإنجليز الذين كانوا يستعمرون الهند، فهي صنيعة من صنائع الكفار أعداء الله ورسوله والمؤمنين. وهي حركة من الحركات الكثيرة التي قام بها الإنجليز في هذه المنطقة لهدم الإسلام وتفريق المسلمين، من مثل "القاديانية" و"البريلوية" وغيرهما.

ثانيًا: أثبتنا عند حديثنا عن رؤوس هذه الحركة أنهم كانوا علىٰ اتصال دائم وقوي بالإنجليز، وكان الإنجليز وراء حركاتهم تلك، وكانوا يمدونهم بالعون المادي والمعنوي، بل كان بعض هؤلاء علىٰ اتصال بحركة المنصرين بالهند.

ثالثًا: هذه الحركة بجميع طوائفها خارجة عن الإسلام، فاسقة عن الملة، وإن زعمت لنفسها الإسلام، وانتسبت إلىٰ القرآن. وإن انتسابها إلىٰ القرآن باطل، لأنها كفرت بالقرآن في نفس اللحظة التي كفرت فيها بالسنة، فإنه لا تفرقة بين القرآن والسنة، فهما يخرجان من مشكاة واحدة، هي مشكاة الوحي الإلهي المعصوم.

رابعًا: يتضح من كل ما تقدم أن هدف هؤلاء، والغاية التي يسعون إلىٰ تحقيقها هو القضاء علىٰ الإسلام وتفريق الأمة المسلمة. وأن انتسابهم إلىٰ القرآن إنما هو ستار يتخفون وراءه ليزاولوا تحت شعاره أنشطتهم الهدامة، وحركاتهم التخريبية.

ونأمل أن نكون من خلال بحثنا هذا قد استطعنا أن نوضح هذه الحقائق فضل توضيح[1].

(١) من بحث: السنة النبوية وحجيتها والرد علىٰ القرآنيين منكري السنة. أ. د. محمود محمد مزروعة.

٢- الحداثيون

تعريف الحداثة في اللغة:

قال ابن فارس: الحاء والدال والثاء، أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن[(١)].

ولم ترد هذه الكلمة في القرآن علىٰ هذا النحو، وجاءت في السنة في مواضع قليلة، منها ما رواه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها: قال لي رسول الله، لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم بنيته علىٰ أساس إبراهيم عليه السلام؛ فإن قريشًا استقصرت بناءه، وجعلت له خلفًا، أي: بابًا[(٢)].

مفهومها الاصطلاحي في الفكر الغربي:

غير مستقر، وليس له صورة واحدة أو شكل محدد، فهو مفهوم متحرك وشمولي، يشمل كل التيارات الفكرية والمذاهب الفلسفية بكل فروعها التي وفدت لعالمنا العربي، لكنهم جميعًا يلتقون علىٰ أفكار عامة.

نشأة الحداثة العربية، وتطورها:

إن الحداثة إنتاج غربي الأصل، يؤرخ الحداثيون لظهوره في القرن الثالث عشر الميلادي، أما نسخة الحداثة العربية - في عالمنا العربي والإسلامي- فقد بدأ منذ القرن التاسع عشر الميلادي.

ولها اتصال وثيق بالعلمانية، ودعوة التنوير، والعولمة المعاصرة- كما هو معلوم.

هذا، وإن الشبهات والهجمات التي تعرضت لها السنة، من قبل مفكريها في

(١) مقاييس اللغة لابن فارس: ٢/ ٣٦- مادة حدث.

(٢) صحيح البخاري- كتاب الحج- باب فضل مكة وبنيانها، برقم: ١٥٨٥.

القديم، لم تثبت أمام الحق، ولم يكتب لها البقاء أمام جهود العلماء من أئمة السنة وأئمة الاجتهاد وطوائف المسلمين المتعددة فرسخت دعائم السنة وقام عليها كيان التشريع الإسلامي العظيم، وكانت تلك الشبهات التي ألقاها أصحابها كزوبعة هوجاء ما لبث أن زالت وصحا الجو ولم يبق لها من أثر... وبقيت الحال كذلك إلىٰ أوائل هذا القرن، إذ سمعنا من جديد إثارة الفتنة حول حجية السنة وبعثها من جديد، وتناسىٰ مثيروها أن سلفهم من شياطين الإنس قد أثاروها من القديم ثم خنسوا لما تلقوا الردود المفحمة التي أخرستهم.. وفي الحقيقة فإن الدافع الذي يكمن وراء هذه الحملات في القديم والحديث واحد، وهو الكيد للإسلام وهدمه وذلك بهدم الركن الثاني من أركانه، فإن الذي كان وراء المعتزلة الذين تولوا أكبر معارضة السنة وأهل الحديث هو الفلسفة اليونانية الحاقدة علىٰ الإسلام، وكذلك فإن حركة الاستشراق اليهودية والنصرانية معًا هي التي تكمن وراء إثارة هذه الشبهات حول حجية السنة في هذا العصر.. فهذا كبير المستشرقين المستشرق اليهودي المجري جولد تسيهر[1] الذي يعد أشد المستشرقين خطرًا وأكثرهم خبثًا وإفسادًا في هذا الميدان وذلك لسعة اطلاعه علىٰ المراجع الإسلامية حتىٰ اعتبر زعيم المستشرقين ولا تزال كتبه وبحوثه مرجعًا خصبًا وأساسيًا للمستشرقين في هذا العصر.. وكان له أكبر الأثر في التشكيك بالسنة وترىٰ آراءه منثورة في كتبه المتعددة.. وأهم شبهة له ما زعمه من أن القسم الأكبر من الحديث ليس وثيقة للإسلام في عهده الأول "عهد الطفولة" ولكنه أثر من

(١) مستشرق يهودي مجري، تلمذ لفليشر، وذهب إلىٰ الشرق، إلىٰ مصر وسوريا وفلسطين، وهو الذي فتح المجال أمام المستشرقين لدراسة علوم الشرق، وله كتابات طاعنة في الأحرف السبعة، والقراءات، ودخول الاسرائيليات في كتب الإسلام، وكثرة مغالطاته وتمويهاته للدين، ولد في سنة ١٨٥٠م، في بلاد المجر، ويعتبر من أبرز محرري دائرة المعارف الإسلامية، وهلك- غير مأسوف عليه- سنة ١٩١٢م. موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي- بيروت، ١٩٩٣م.

آثار جهود المسلمين في عصر النضج، يقول جولد تسيهر: "إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي في القرنين الأول والثاني".

ومعلوم أن هذا زعم باطل تكذبه النصوص الثابتة، فرسول الله ﷺ لم ينتقل إلىٰ الرفيق الأعلىٰ- إلا وقد وضع الأسس الكاملة لبنيان الإسلام الشامخ بما أنزل الله عليه في كتابه وبما سنه عليه السلام من سنن وشرائع وقوانين شاملة وافية، حتىٰ قال ﷺ قبيل وفاته: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنتي"[(١)].

ومن المعلوم: أن من أواخر ما نزل علىٰ النبي ﷺ من كتاب الله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[(٢)]، وذلك صريح في كمال الإسلام وتمامه، فما توفي الرسول عليه السلام إلا والإسلام ناضج كامل لا طفل يافع كما يدعي جولد تسيهر.. وتبع هذا المستشرق عدد من المستشرقين كشاخت[(٣)] وغيره، فأثاروا شبهات حول السنة تتعلق بالتشكيك في نسبة السنة للرسول ﷺ وأنها من وضع الناس، وأن المحدثين وإن اعتنوا بالنقد الخارجي، أي: نقد السنة إلا أنهم لم يعتنوا بالنقد الداخلي أي نقد المتن، وإن كنا لا نعبأ بشبهات هؤلاء الكفرة وأضاليلهم المتهافتة لولا أن ناسًا ممن يسمون أنفسهم علماء أو كتابًا إسلاميين تلقفوا كلام أولئك المستشرقين وصاروا يلوكونه ويلوحون به علىٰ شكل مقالات في الصحف أو أبحاث في طيات الكتب متظاهرين بالبحث

(١) صحيح مسلم- كتاب الحج- باب حجة النبي ﷺ، برقم: ١٢١٨.

(٢) سورةالمائدة، الآية: ٣.

(٣) مستشرق ألماني، متخصص في الفقه الإسلامي، له مؤلفات، منها: بداية الفقه المحمدي، وكان عضو المجمع اللغوي بدمشق، وعضو الأكاديمية الملكية الهولندية للفنون، وكانت وظيفته التشكيك في الأحاديث النبوية مهما أمكنه ذلك، وقد تابع أستاذه اليهودي جولد تسهير، ولد ١٥ أبريل ١٩٠٢م، وتوفي بجلطة دماغية، في نيويورك، في ١ أغسطس ١٩٦٩م.

العلمي والتجديد في البحث، وهم في الحقيقة إما جهلة أو مأجورون أخباث وإن كنت شخصيًا أرجح الثانية.. فمن هؤلاء "أبو رية"[(١)] فقد نشر كتابًا اسمه "أضواء علىٰ السنة المحمدية" وكل ما في الكتاب تشكيك بالسنة وصحة نسبتها للرسول ﷺ، وكله سباب وشتم وطعن في الصحابىٰ الجليل راوية الإسلام "أبي هريرة" وذلك باستشهادات مبتورة محرفة وتأويلات باطلة تروق له ولمن دفعه من المستشرقين، ولا أحب عرض أي شيء من كتابه هذا لتفاهة الكتاب وتفاهة مؤلفه وإن كان رد عليه كثير من العلماء في مصر وغيرها..

ومنهم: أيضًا أحمد أمين[(٢)] - في كتابه "ضحىٰ الإسلام" يقول[(٣)]: "وفي الحق: أن المحدثين عنوا عناية كبيرة بالنقد الخارجي، ولم يُعْنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جَرْحًا وتعديلًا، فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجتهم في الثقة وبحثوا هل تلاقىٰ الراوي والمروي عنه أو لم يتلاقيا، وقسموا الحديث باعتبار ذلك ونحوه إلىٰ حديث صحيح وحسن وضعيف، وإلىٰ مرسل ومنقطع، وإلىٰ شاذ وغريب وغير ذلك، ثم قال: ولكنهم لم يتوسعوا كثيرًا في النقد الداخلي فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق

---

(١) محمود أبو رية، من مواليد الدقهلية، عام ١٨٨٩م، وكان ممن جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية، وهو أحد أركان المدرسة التجديدية- فيما يزعمون- وتوفي ١٩٧٠م.

(٢) هو أحمد أمين إبراهيم، أديب مصري، يردد كلام المستشرقين في كتبه، وقد أعجب بهم- تولىٰ رئاسة لجنة التأليف والترجمة والنشر من عام ١٩١٤م- ١٩٥٤م، وكان عضوًا بمجمع اللغة، والمجلس الأعلىٰ، وعميد كلية ال؟ آداب بالقاهرة، له مؤلفات مشهورة: فجر الإسلام، وضحىٰ الإسلام، وظهر الإسلام، ويوم الإسلام، توفي في ٣٠ مارس ١٩٥٤م.

(٣) "ضحىٰ الإسلام"، يقول في الجزء الثاني منه، ص١٣٠.

علىٰ الواقع أو لا؟ وقال أيضًا: "كذلك لم يتعرضوا كثيرًا لبحث الأسباب السياسية التي قد تحمل علىٰ الوضع فلم أرهم شكوا كثيرًا في أحاديث لأنها تدعم الدولة الأموية أو العباسية أو العلوية.. إلخ ما قال... وتبعه علىٰ هذا الدكتور أحمد عبد المنعم البهي إذ يقول: إن رجال الحديث كان كل همهم منصرفًا إلىٰ تصحيح السند والرواية دون الاهتمام بتمحيص متن الحديث نفسه الذي هو النص[1].

والحقيقة أنَّ كلام هذين الشخصين- كلام من لم يمارس فن المصطلح وعلومه أو في ممارسة، فإنَّ علماء المصطلح اعتنوا بنقد المتن، كما اعتنوا بنقد السند تمامًا، فهذه الشروط التي وضعها علماء المصطلح للتصحيح؛ فإن منها: أن لا يكون الحديث شاذًا ولا معللًا، ثم يذكرون أنّ الشذوذ قسمان: شذوذ في المتن، وشذوذ في السند، وكذلك يقولون: إنّ العلة قد تكون في المتن كما تكون في السند... فلو كان أحمد أمين وأحمد عبد المنعم يحترمان نفسيهما لما قالا هذا القول الذي يدل علىٰ جهلهما بمبادئ علم المصطلح التي يتلقاها المبتدئون من طلبة العلم، لكن الكسب المادي الحرام وحب التظاهر والتقليد للمستشرقين والتظاهر أمام الناس بمعرفة شيء خفي بزعمهم علىٰ الأئمة هو الذي أوقعهما وأوقع غيرهما في مثل هذه الورطة... والشيء الذي يلفت النظر: أنّ مجلة العربي نشرت مرارًا للدكتور أحمد عبد المنعم المذكور وغيره، مقالات في الطعن بالسنة والحديث النبوي الشريف، والتشكيك في نسبته إلىٰ رسول الله ﷺ حتىٰ إنّ الطعن نال الأحاديث التي جاءت في صحيح البخاري؛ وذلك بأسلوب حقير واضح الحقارة، ليس فيه أثر من علم ولا دين، وبشكل لا تحسد عليه مجلة العربي ولا تشكر.. فيجب التنبه إلىٰ تلك الأقلام

(١) مجلة العربي الصادرة بالكويت في نيسان ١٩٦٦ العدد ٨٩ ص١٣.

الأثيمة في تلك المجلة والتنقيب عمن يكمن وراء تلك الحملات المغرضة علىٰ السنة وكتب الحديث الصحيحة.. هذا جهد متواضع عرضته بإيجاز لضيق المقام وذلك تنبيهًا لشبابنا الصاعد من أن تقع في أيديهم تلك المقالات الأثيمة فيخدعوا بزخرفها وربما يداخلهم الشك في صحة نسبة السنة إلىٰ رسول الله ﷺ، وبالتالي إلىٰ أنها لا تصلح لأن يحتج بها، وما أظن أني وفيت الموضوع حقه في هذه العجالة ولكن عسىٰ الله أن ينفع بهذا- شبابنا المؤمن. والحمد لله رب العالمين.

مسلمات القراءة المعاصرة للحداثيين، في التعامل مع النصِّ النبوي:

ينطلق الحداثيون في مقاربة موضوع السنة النبوية من مسلمتين أساسيتين علىٰ الأقل وهما:

المسلمة الأولى: محاولة إيجاد رابط بين اليهودية والمسيحية وبين الإسلام في مسألة الوحي، فها هو جمال البنا- يفترض أن الأحاديث مدسوسة علىٰ الإسلام، وليس لها أي تعلق بالوحي، فيقول: "إنّ ما حدث للإسلام: هو ما حدث لليهودية والمسيحية! فما تحدث المسيح بكل ما جاء في الأناجيل، أو أعمال الرسل، أو غيرها من مراجع المسيحية، وما تحدث موسىٰ بكل ما جاء في التوراة والتلمود والمشنا، إن الأغلبية العظمىٰ في مراجع كل دين هي من إضافات الإكليروس أو المؤسسة الدينية"[1].

أما حسن حنفي فلم يبلغ به الشطط هذا الحد ولكنه فيما يبدو يعتقد أن عملية تدوين الأحاديث كان ينبغي أن تقتفي الأثر الإنجيلي إذ "لا توجد حتىٰ الآن طبعة للحديث متقابلة في عواميد متوازية لمعرفة التشابه والاختلاف، الزيادة والنقصان بينهم كما هو الحال في الأناجيل المتقابلة"[2]، كما يطلق علىٰ مدونات الحديث الصحيحة لفظ "الإصحاحات الستة" وينعت صحيح البخاري بالإصحاح الأول، وهكذا.

* * * * *

(١) جمال البنا، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، القاهرة: دعوة الإحياء الإسلامي، ص١١.

(٢) حسن حنفي، من النقل إلىٰ العقل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤، ٢/ ١٩.

المسلمة الثانية: التشكيك في الأحاديث بدعوىٰ أنها موضوعة، ثمة إجماع بين الحداثيين الثلاثة علىٰ كون الحديث لم يصدر عن النبي وأنه وضع لأغراض أيديولوجية فتضخم القضايا كما يعتقد البنا كان يتطلب من المحدثين سندًا تشريعيًا بعد انغلاق القرآن، وكذلك كان هناك الحكام الذين يريدونها من أجل المشروعية، كما كان هناك الذين أرادوا إنقاذ الناس من البلبلة الفكرية والتخبط السلوكي.

ويذهب شحرور إلىٰ أن جمع وتدوين الحديث غير ذي فائدة فالرسول "لم يفعله بنفسه ولم يفعله الصحابة من بعده لسبب واحد وذلك لعلمهم أن جمعه ليس ضروريًا وأن الحديث هو مرحلة تاريخية"[1]، علىٰ حين يرجح حسن حنفي أن التدوين "ليس بريئًا"[2].

يثير الحداثيون جملة من القضايا التي تتعلق بالسنة النبوية وعلىٰ الأخص القولية منها، ونجدها لدىٰ جميع أصحاب القضايا المعاصرة دون اختلاف إلا في زاوية النظر والتناول، ومن أهم هذه القضايا ما يأتي:

كون السنة وحيًا وهي القضية الأهم بالنسبة للحداثيين الذين يميلون إلىٰ أنها ليست وحيًا، وعلىٰ سبيل المثال: يميز شحرور بين جانبين من جوانب الإسلام؛ الجانب المطلق وهو الله ﷻ وقد عبر عنه الكتاب الموحىٰ به من عند الله المتضمن الأحكام والحدود والذي يطلق عليه اسم الرسالة، والجانب النسبي في الإسلام المتمثل في النبي وسنته، حيث أخذ النبي المطلق في الإسلام وحوله إلىٰ عالم الحقيقة النسبي الذي عايشه في القرن السابع.

---

(١) الكتاب والقرآن، ص٥٤٧.

(٢) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ١٦.

وإذا ما احتج قائل بأن السنة وحي مصداقًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1]، فهذا ما لا يقبله شحرور استنادًا إلىٰ أن الضمير هو لا يعود إلىٰ النبي بل إلىٰ الكتاب، واستنادًا كذلك إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2]، إذ كيف كمل الدين والحديث لم يدون لا في عهد الرسول ولا في عهد صحابته؟[3].

وتلك حجة واهية، إذ إنَّ الجمع والتدوين مجرد عملية إجرائية فنية لا علاقة لها باكتمال نزول الوحي علىٰ الرسول، فالقرآن ذاته لم يجمع إلا بعد سنوات من وفاته صلوات الله عليه.

أما جمال البنا فيؤثر العَصْر اللفظي- علىٰ التقعيد النظري، الذي لا تؤهله قدراته علىٰ القيام به لذا يفرط في استخدام العنف، ومن أمثلته قوله: "إنه من غير المعقول أن تكون الأحاديث توارت بعد نطق الرسول لها، حتىٰ كشف عنها المحدثون كما يكشف علماء الآثار عن المومياوات والتماثيل التي أودعها الفراعنة أعماق الأرض"[4].

ويبلغ به الشطط حد الزعم أنَّ عملية "توثيق الأحاديث" لم تحدث إلا في عهد معاوية الذي بث القصاص في المساجد لتقصي الأحاديث[5].

ويسلك حسن حنفي- سبيلًا وسطًا؛ حيث يقر أن الحديث وحي لكنه مشوب

(١) سورة النجم، الآية: ٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٣) الكتاب والقرآن، ص٤٥٠-٥٤٥.

(٤) تجريد البخاري ومسلم، ص٩.

(٥) نحو فقه جديد، ٢/ ١٧.

بالشخصانية، ممثلة في تفسير الرسول وفهمه للوحي، وكذلك احتمالية الخطأ من جانبه ﷺ، وفي هذه الحالة يقوم الوحي الأول بتصويب الوحي الثاني كما في واقعة الأعمىٰ الشهيرة التي خلدها القرآن[1].

فكون الحديث وحيًا ليس بمعنىٰ أنه أوحىٰ بلفظه أو بمعناه، وإنما بمعنىٰ أنه مبين ومفسر لما في القرآن، فسلطته مستمدة من القرآن وليس له سلطة ذاتية. وعلم الحديث بالتالي "ليس علمًا مقدسًا الصواب فيه من جانب واحد وإنما هو علم نسبي لا إطلاق فيه مع أنه ضمن العلوم النقلية التي لا اجتهاد فيها ولا إعمال للعقل، مما يدل علىٰ أن النقل الخالص لا وجود له، مجرد ادعاء غير صحيح"[2].

تاريخانية السنة يفضي نفي صفة الوحي عن السنة إلىٰ القول بأنها بناء تاريخي ارتبط بظروف زمانية معينة وليس لها صفة الإطلاق، وهو ما يعتقد شحرور الذي يقول أن كل ما ورد علىٰ لسان النبي وليس له أصل في القرآن يعد من الأحكام المرحلية أو هو من الأحكام التاريخانية غير المتعدية التي لا يمكن تصنيفها ضمن التشريعات المطلقة مثل: منع النحت والتصوير والموسيقىٰ، وتحريم لبس الحرير[3].

ويصدق حسن حنفي علىٰ ذلك بقوله إن: الحديث لا يأتي بجديد بالنسبة للقرآن.. فكلما أتىٰ مخالفًا للقرآن ومعارضًا له يكون أدعىٰ إلىٰ التشكيك، وهو يتعدىٰ تاريخانية السنة إلىٰ القول بتاريخانية الوحي في حد ذاته قائلًا "الوحي إما من

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ١٠.

(٢) نفسه، ٢/ ١٦-١٧.

(٣) الكتاب والقرآن، ص٥٤٧-٥٤٨.

أعلىٰ وإما من أدنىٰ، إما نازل وإما صاعد، إما من الوحي إلىٰ العقل والواقع، وإما من العقل والواقع.. إلىٰ الوحي كما كان يحدث لعمر محدث هذه الأمة"[1].

نقد الحديث اقتصر علىٰ السند دون المتن:

يتفق الحداثيون الثلاثة في موضوع السنة النبوية علىٰ أن نقد المحدثين للحديث تعلق بالسند دون المتن، ولذلك جاءت كثير من الأحاديث فقيرة المعنىٰ ركيكة الصياغة، وحول هذا المعنىٰ يقول شحرور: "إن آية الاهتمام بالسند دون المتن هي وجود العديد من الأحاديث التي وإن صح سندها، بمعنىٰ وجودها في كتب الحديث الصحيحة، إلا أن متونها ضعيفة أو موضوعة، معتبرًا أن صحة الخبر سندًا لا تعني إطلاقه متنًا[2].

ويوافقه جمال البنا الذي يضيف أن الانصراف إلىٰ السند سمح بدخول أحاديث الغيبيات الموضوعة التي أورثت المسلم عقلية نمطية وثبطت ملكات الإبداع والخيال لديه[3].

أما حسن حنفي فقد اتخذ من فكرة الاهتمام بالسند دون المتن منطلقًا وركيزة لمشروعه الفكري القائم علىٰ إعادة بناء علم الحديث علىٰ أسس مغايرة أهمها الاعتناء بالمتن ونقده وفقًا لمنهجي النقد التاريخي والتحليل النفسي، وبحسب حنفي يفضي النقد إلىٰ نتيجتين: الأولىٰ هي "عودة الفاعلية إلىٰ التوحيد في حياة الفرد والجماعة وإلىٰ حركة التاريخ، وتحريره من تدوين الحديث ونسبته إلىٰ الرسول"..

---

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ١٤.

(٢) الكتاب والقرآن، ص٥٦٨.

(٣) تجريد البخاري ومسلم، ص١٢.

والثانية ربط الحديث بالعلوم الإنسانية النفس والأخلاق والاجتماع والفلسفة، من أجل معرفة مدىٰ تطابقه مع العقل ومع الواقع، وهما الركيزتان الرئيسيتان للوحي، وبالتالي تظهر وحدة العقل والوحي والطبيعة"[1].

من نقد السند إلىٰ نقد المتن:

في هذا المبحث لسنا نسعىٰ إلىٰ قراءة مشروعه كاملًا، ولعل لهذا أوراقًا أخرىٰ، ولكن ينبغي علىٰ الباحث هنا أن يقف وقفاتٍ، مع المجلد الثاني، من موسوعته؛ وهو المختص بعلوم الحديث، وقد عنون حنفي- للكتاب بـ (من نقد السند إلىٰ نقد المتن)، ويبين هدفه بوضوح في السطر الأول من الكتاب؛ إذ يقول: "الهدف من هذه المقدمة هو ضياع إرهاب علم الحديث باعتباره علمًا مقدسًا، وبيان أنه من وضع المحدثين بأهوائهم ومذاهبهم وأهدافهم"[2].

ومن الإنصاف العلمي أن نقول: إن حسن حنفي من أخف الحداثيين في نقد الحديث، بل يصرح أنه وحي، وأنها مبينة للقرآن؛ لكن يجب أن يكون هناك نقد ضروري للسنة وفق معايير هو يحددها، وليست وفق معايير المحدثين. وحسن حنفي يريد في هذا الكتاب أن يبين نقد الحديث بشقيه: نقد السند ونقد المتن، وجاء اختياره في نقد المتون علىٰ صحيح البخاري، يقول فيه: "وهو أول الإصحاحات الخمسة أو الستة، وأصحها عند الخاصة والعامة، وأكثرها تقديسًا، ويتبرك ويحفظ في المكتبات والمنازل، ويوضع علىٰ الموائد في القصور كوثن أو تمثال[3]! ولا ندري أين رأي حسن حنفي من يضع صحيح البخاري كوثن أو تمثال!

---

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) من النقل إلىٰ العقل ٢/ ١١.

(٣) من النقل إلىٰ العقل ٢/ ١٩-٢٠.

لكن لنتجاوز هذا إلىٰ رأيه هو في صحيح البخاري، والذي يعبر عنه بوضوح فيقول: "في حين: إنه أكثرها (يعني: أكثر الكتب الستة) إيغالًا في الغيبيات والإسرائيليات والخرافات والثقافات الشعبية"[(١)]، فصحيح البخاري عند حسن حنفي مجموعة من الغيبيات والخرافات والقصص ليس إلا.

وقد بدأ يتحدث في كتابه عن نقد السند، ثم تطرق إلىٰ نقد المتن، وهو ما نريد أن نقف عنده بعض الوقفات، فالحديث عند حسن حنفي وحي من الله؛ لذا يجب أن لا يتعارض مع العقل، يقول: "لما كان الحديث موجهًا نحو العمل فإن كل ما يتعارض مع العمل يصبح عرضة للنقد... ولما كان الوحي نفسه يقوم علىٰ العقل وكان الحديث جزءًا من الوحي ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[(٢)]، فإنه أيضًا يتأسس علىٰ العقل مثل الوحي[(٣)].

لكن هناك أحاديث كثيرة في البخاري تتعارض مع العقل الذي كان من المفترض أن لا يتعارض معه، بل من الأحاديث ما تدخل فيه خيال النبي ﷺ لمجرد التصوير والإخراج الفني مثل الغيبيات، "فالأحاديث الغيبية طويلة والأحاديث الطويلة غيبية، فالخيال يحتاج إلىٰ مساحة، والتصور الفني لا حدود له، والأحاديث الطوال لا تستطيع الذاكرة استيعابها مثل قصة موسىٰ والخضر، وإمكانية الخيال التدخل لمزيد من الإحكام الروائي والإبداع الفني"[(٤)]. وليس المراد هنا أن النبي ﷺ لا يزيد في المعاني الموحىٰ بها إليه بل يسوق المعنىٰ بلفظه البديع، وإنما يقصد أن

(١) من النقل إلىٰ العقل ٢/ ٢٠.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٣) من النقل إلىٰ العقل ٢/ ٣٤٣.

(٤) من النقل إلىٰ العقل ٢/ ٣٤٤.

الغيبيات من صنع الخيال، وهي بلا شك معارضة للعقل[1]. وهذا ما سيقف معه حسن حنفي- وقفاتٍ مطولة، وهو دكتور الفلسفة، الذي ترأس قسم الفلسفة في جامعة القاهرة، لبرهة من الزمن، وسترىٰ كيف ينتقد صحيح البخاري؟!

الخلاصة: استخلاصًا مما سبق: نتبين أنَّ السنة النبوية كانت أحد شواغل الحداثيين حيث تم تناولها في عدة مشروعات فكرية، ورغم تفاوت المناهج وزوايا النظر فيما بينها إلا أن المسلمات والقضايا المبحوثة تظل علىٰ الدوام مستوحاة من الفكر الاستشراقي الذي يتم إعادة إنتاجه في ثوب جديد هو ثوب القراءة المعاصرة للنص الديني[2].

(١) من النقل إلىٰ العقل ٢/ ٣٤٤.

(٢) حين ينتقد الحداثيون صحيح البخاري (حسن حنفي أنموذجًا).

وقفات مع الدكتور حسن حنفي في قراءاته لصحيح البخاري[1]:

حسن حنفي من مواليد (١٩٣٥)، مفكر مصري، يقيم في القاهرة، وكان يعمل أستاذًا جامعيًا بجامعة القاهرة، ويعد من أصحاب المشروعات الفكرية العربية المعاصرين. حاز علىٰ درجة الدكتوراه في الفلسفة، من جامعة السوربون (باريس)، له مؤلفات تربو علىٰ الأربعين تأليفًا وتحقيقًا وترجمة، وتوفي سنة ٢٠٢١م.

وكتابه هو: علوم الحديث: من نقد السند إلىٰ نقد المتن (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٣)، يحتوي علىٰ مقدمة، وبابين تتألف من عدة فصول، فالمقدمة: تشمل نقد مصادر الحديث: ص٧-١١٥، واستعرض المؤلف في المقدمة جملة صالحة من مصادر ومراجع الحديث النبوي الشريف، مثل: كتب الصحاح والسنن والمسانيد وعلوم الحديث وشروحها، وغالبًا ما يذيل دراسته لكل كتاب بوجهة نظره العلمية سلبًا أو إيجابًا، وقد وفق في ذلك إلىٰ حد كبير.

فالباب الأول، يحوي: الفصل الأول: نقد السند، ص١١٩-١٨٩. هذا الجزء عبارة عن دراسة تحليلية تنصب في مجملها علىٰ دراسة ونقد مصطلح الحديث.

والفصل الثاني: تحليل المتن، ص١٩٠-٢٥٩. في هذا الجزء لا يتعرض الباحث لمتون الأحاديث كما يوحي به العنوان بل يستعرض أنواع الحديث مثل: الصحيح والحسن، والضعيف، والمدرج، والمعضل، والمتواتر، ثم يستعرض كتب غريب الحديث.

والفصل الثالث: يتناول هذا الفصل عدة مواضيع، مثل: الجرح والتعديل، والكتب المؤلفة فيه إضافة إلىٰ الشروط الواجب توافرها في راوي الحديث وطرق التحمل وآدابه.

---

(١) د. محمد فارس الجميل.

والباب الثاني: نقد المتن، وفيه: الفصل الأول: تحدث المؤلف في هذا الفصل عن الأشكال الأدبية التي يرد فيها الحديث، مثل: الآيات القرآنية والشعر واللغة.

والفصل الثاني: نقد المضمون العقلي، والمضمون العقلي عند المؤلف يتعلق بمدىٰ اتفاق معنىٰ الحديث مع العقل، والفصل الثالث: نقد المضمون الواقعي، ويعني المضمون الواقعي مدىٰ تطابق مضمون الحديث مع الواقع الإنساني.

حين ينتقد الحداثيون صحيح البخاري (حسن حنفي أنموذجًا):

لاشك أن السنة تحتل مرتبة عالية في التشريع الإسلامي، فهي تعد المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وهي حجة كما هو حال القرآن الكريم؛ لذلك لم يفرق الصحابة الكرام بين الأمر الوارد في القرآن الكريم وبين ما أمر به النبي ﷺ، بل كان القرآن الكريم هو الآمر باتباع النبي ﷺ، وقد مضىٰ علىٰ هذا الصحابة ومن بعدهم من التابعين، فاهتموا بالسنة رواية وكتابة وتمحيصًا، فنشأ علم عظيم قل أن يكون له مثيل بل ليس له مثيل، وهو: علم الحديث الذي ضم علم الأسانيد والمتون ومعرفة السنة النبوية بكل تفاصيلها وبكل ما يحيط بها، وذلك من حفظ الله ﷻ لهذا الدين، ولئلا يستطيع أحد أن يدخل في دين الله ما ليس منه.

ولكن هذا لم يعجب الحداثيون، فراحوا يعملون علىٰ القرآن والسنة كل ما أخذوه من المستشرقين من أدوات نقدية – زعموا – ولأن القرآن الكريم مكانته أكبر في قلوب المسلمين صار عملهم فيه بإدخاله في فوضىٰ تأويلية، بقولهم بالتاريخية والأنسنة، "وهذا معناه أن النص الديني في القراءة الحداثية ثابت من حيث منطوقه، متحرك من حيث مفهومه، فلا مدلول له إلا ما يضعه البشر من مدلولات وفقًا لأفهامهم الخاصة، فهو قابل للتغيير قبولًا ورفضًا، والمصدر الإلهي للنصوص

الدينية لا يخرجها عن هذه القوانين لأنها تأنسنت منذ تجسدت في التاريخ واللغة، وتوجهت بمدلولها إلىٰ البشر في واقع تاريخي محدد[١].

أما السنة: فعاثوا فيها كما يريدون، فتارة بادعاء أن حجية السنة ما هي إلا من تأسيس الشافعي، فهو من أسس حجية السنة كابحًا جماح جموع غفيرة من المسلمين كانوا لا يرون في السنة أي قيمة! فالسنة التي وقفت أمام مشاريعهم يأملون أن تنتهي قريبًا- كما يقول العروي[٢]: "تحمل في أحشائها الجرثومية، التي تقوض أركانها وتؤول بها إلىٰ الانهيار؛ متىٰ اقتضت ذلك الظروف الخارجية"[٣]، ويقول: "تتلاشىٰ السنة اليوم؛ لأنها أخطأت التعريف، التأسي بالنبي في كل ما يحدث يقود إلىٰ تأسي الإنسان بنفسه، فهو تعد علىٰ المرسل وتجن في حق المرسل، جعله لعبة تتقاذفها العوارض، فذاك كفر وأي كفر[٤]!

وتارة أخرىٰ يدعون أن السنة صنيعة بشرية وينفون عنها صفة الوحي، ومن العجيب أن تقرأ أن دافع نزع صفة الوحي عن السنة هو أنه إن كانت السنة وحيًا كان لابد من قراءتها في الصلاة! يقول أوزون: "الحديث النبوي ليس وحيًا منزلًا، ولو كان كذلك لأصبح متنه قرآنًا يقرؤه المسلم عند أدائه فروض صلاته[٥]. ولا داعي للتوقف

(١) القراءة الحداثية للسنة النبوية وضرورة تأسيس لفقه البلاغ النبوية، نقلًا عن: الحداثة وموقفها من السنة، ص١١٩.

(٢) هو عبد الله العروي، مؤرخ مغربي، يعتبر من أصحاب فكرة التاريخانية الجديدة، وقد اتخذها مذهبًا ومنهجًا، يحلل به كل شيء، وهو من أنصار القطيعة مع التراث العربي والإسلامي، ومن أنصار تبني الحداثة الغربية كقيمة إنسانية، وكان يعمل محاضرًا في جامعة محمد الخامس، من كتبه: السنة والإصلاح، مجمل تاريخ المغرب، مفهوم الدولة، وغيرها.

(٣) السنة والإصلاح، ص١٧١.

(٤) المصدر السابق، ص٢٠١.

(٥) جناية البخاري، ص١٤.

هنا طويلًا وإبداء العجب؛ فإن هذه قطرة من بحر مما سيأتي في صلب الورقة، ولئن كان هؤلاء ينفون عنه صفة الوحي فإن جعيطًا يصور السنة وكأنها خواطر نفسية للنبي ﷺ، تحمس لها محمد ﷺ وكأنه في صراع مع الله حتىٰ يأتي بشيء مثله، يقول: "كل ما اختزنه محمد ﷺ في ذاكرته سيرجع عن طريق الوحي في حالة الإيحاء الداخلي عن طريق الصوت الداخلي الملهم في فترات الانحطاط، والذي اعتبره محمد بكل حماس وحيًا إلهيًا من الخارج[1] "، والوحي عند عبد المجيد الشرفي: "حالة استثنائية يغيب فيها الوعي، وتتعطل الملكات، ليبرز المخزون المدفون في أعماق اللاوعي بقوة خارقة لا يقدر النبي علىٰ دفعها ولا تتحكم فيها إرادته[2]، فهي إذن مخزون داخلي عند النبي ﷺ، أي: بمثابة الخواطر الكامنة في نفسه! وأما نصر حامد أبو زيد فإنه يذهب إلىٰ أن للخيال الإنساني أثرًا بارزًا في النبوة والوحي، ويقول: "إن تفسير النبوة اعتمادًا علىٰ مفهوم الخيال معناه: أن ذلك الانتقال من عالم البشر إلىٰ عالم الملائكة انتقال يتم من خلال فاعلية المخيلة الإنسانية التي تكون في الأنبياء – بحكم الاصطفاء والفطرة – أقوىٰ منها عند من سواهم من البشر، فإذا كانت فاعلية الخيال عند البشر العاديين لا تتبدىٰ إلا في حالة النوم وسيكون الحواس عن الاشتغال بنقل الانطباعات من العالم الخارجي إلىٰ الداخلي، فإن الأنبياء والشعراء والعارفين قادرون دون غيرهم علىٰ استخدام فاعلية المخيلة في اليقظة والنوم علىٰ السواء، وليس معنىٰ ذلك – بأي معنىٰ من المعاني – التسوية بين هذه المستويات من حيث قدرة المخيلة وفاعليتها، فالنبي يأتي دون شك علىٰ قمة الترتيب، يليه الصوفي، ثم يأتي الشاعر في نهاية الترتيب"[3].

---

(١) تاريخية الدعوة المحمدية، ص١٥٥.

(٢) الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص٤٢.

(٣) مفهوم النص، ص٤٩.

وإذا قمنا بالفحص المعرفي للتصور الحداثي للسنة يمكننا القول ببساطة: إن الحداثة لا تقيم للسنة وزنًا، وموقفهم لا يتفق ومدلولات النصوص الشرعية، وتتنافر كل التنافر مع طبيعة تعامل الصحابة الكرام ومن بعدهم مع السنة النبوية، وإثبات ما في موقف الحداثيين من انزلاقات معرفية في موضوع السنة أمر مهم؛ لأن جل من يتحدث عن حجية السنة اليوم ما هم إلا أوعية نقل لكلام هؤلاء، والذي هو بدوره تكرار لكلام المستشرقين.

لماذا الهجوم على السنة النبوية؟ ومن يقف وراءه؟[1]

وفي عام ٢٠٠٤م أصدرت مؤسسة راند تقريرها الشهير الذي أصدرت معه ملحقًا خاصًا سمي (حرب الأحاديث) جاء فيه: "إن معظم الجهود الحالية لإصلاح الإسلام ترتكز حول الخلاف علىٰ أحكام وممارسات محددة فيه هي محل انتقاد من غير المسلمين؛ خاصة أنها لا تتناسب مع العصر الحديث"، وتضيف الدراسة "أن القرآن بشكل عام فوق النقد (وإن كان الأمر غير متفق عليه عالميًا)؛ إلا أن هناك قضايا كثيرة لم يتطرق إليها، أو أنه يشير إليها بغموض؛ ولذلك فإن الخلاف بين التيارات الإسلامية يقوم علىٰ أساس رؤيتهم وتفسيرهم للحديث الشريف".

ثم تنتقل الدراسة إلىٰ التشكيك بأهم مصادر الحديث الشريف مثل صحيح البخاري، والطعن في قدرة البخاري نفسه علىٰ التوثق من صحة الأحاديث، وتخلص الدراسة بعد ذلك إلىٰ أن "احتضان إسلام أكثر ديمقراطية يتطلب العمل علىٰ ثلاثة خطوط متوازية فيما يتعلق بموضوع الحديث الشريف:

أولًا: يجب تثقيف العامة وتعليمهم بشكل أفضل كيفية فهم دينهم بأنفسهم

(١) محمد إبراهيم مبروك - مجلة البيان الإلكترونية.

دونما حاجة إلىٰ البقاء تحت رحمة سلطة دينية غير نزيهة وغير مثقفة نصبت نفسها بنفسها.

ثانيًا: حتىٰ يحدث ذلك يجب توفير مادة من الأحاديث المناقضة لما اهو بين يدي العامة لهؤلاء الذين يريدون مجتمعات أكثر تسامحًا ومساواة وديمقراطية وهم مقتنعون أن هذه التغيرات التي يسعون إليها (غير إسلامية).

ثالثًا: تشجيع الاجتهادات الفقهية التي يقوم بها بعض الفقهاء هنا وهناك، ممن لم يحصروا أنفسهم بمدرسة فقهية معينة، بل إنهم يمزجون القوانين الإسلامية بالقوانين المدنية ليخرجوا باجتهادات جديدة.. مثل هذه الجهود المتفرقة يجب جمعها ووضعها بين يدي الفقهاء والمهتمين من الجمهور في العالم الإسلامي.

وما لبثت هذه المخططات أن وجدت صداها العملي علىٰ أرض الواقع؛ ففي الأربعاء تشرين الأول من عام ٢٠٠٤م عقد مركز ابن خلدون مؤتمرًا سياسيًا ودينيًا "يدعو إلىٰ إصلاح الدين الإسلامي بحضور سفارتي (أمريكا وإسرائيل) وهيئة المعونة الأمريكية".

ولعل من المهم: أن نذكر بعض الأسماء التي حضرت هذا المؤتمر لندرك هل المسألة مسألة فكر واجتهاد، أم مسألة إلحاد وعمالة؟ خصوصًا أنَّ من بين هذه الأسماء أناسًا مازالوا يموهون علىٰ الناس ارتباطهم بالإسلام لتماهيهم مع تيار إسلامي معينٍ، ويصدق بعض الناس ذلك. هذه الأسماء هي: سيد القمني، وجمال البنا، ومحمود المراغي (قيادي في الحزب الناصري)، والصادق المهدي (رئيس حزب الأمة السوداني)، ومحمد شحرور (كاتب سوري)، وصلاح الدين جورشي (كاتب تونسي)، وإبراهيم عيسىٰ، ومما هو لافت للنظر أنَّ سعد الدين إبراهيم

(رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية) وجَّه الدعوة لأكثر من أربعين شخصية عامة، لكنها قابلت الدعوة بالتجاهل.

مفترق الطرق[1]:

من ضمن المشروع الحداثي الكبير في نقد التراث وإخراجه من مساقه الشرعي إلىٰ فضاءات أجنبية لا تمت للحقل الشرعي بصلة جاء مشروع حسن حنفي، وتتحدد خلاصة فكره ومنهجيته الإجرائية في دراسة التراث وإعادة قراءته في عدة كتب، من أهمها مشروعه المسمىٰ: (من النقل إلىٰ العقل)؛ وهي "محاولة لإعادة بناء العلوم النقلية الخمسة، بعد أن تركها المحدثون- كما وضعها الأوائل، مكتفين بوضعها تاركين للزمن تطويرها، وهي: علوم القرآن، وعلوم الحديث، وعلم التفسير، وعلم السيرة، وعلم الفقه، بصرف النظر عن الترتيب... وهي أكثر العلوم تأثيرًا في الحياة العامة والخاصة استشهادًا بحجة القول (قال الله) و(قال الرسول) القائم علىٰ منهج الانتقاء والانتزاع من السياق والاختيار؛ وفقًا للأهواء، اعتمادًا علىٰ سلطة النص، منفصلًا عن سلطة العقل، فيتحول النص إلىٰ مقدس، يدخل في معارك التفسير والتأويل التي تصل إلىٰ حد التكفير"، ثم يتساءل قائلًا: "لماذا تبقىٰ هذه العلوم نقلية خالصة ولا تنضم علىٰ الأقل إلىٰ مجموعة العلوم النقلية العقلية؟[2].

ويتضح من خلال هذا الكلام أن هدف الدكتور حسن حنفي من مشروعه هو

---

(١) بعد نشر هذه الورقة اطلعت علىٰ بحث للدكتور: محمد بن فارس الجميل، وهو بعنوان: "وقفات مع الدكتور حسن حنفي في قراءته لصحيح البخاري"، ومنشور في مجلة الفيصل (العدد: ٤٧١-٤٧٢)، وهو بحث قيم فيه زيادات ولطائف، وأحسن فيه الدكتور الكريم في جمعه للنصوص وتعليقاته عليها، ويمكن الرجوع إليه لمن أراد التوسع في الموضوع.

(٢) مقدمة الجزء الخاص بعلوم القرآن، ضمن موسوعة: من العقل إلىٰ النقل، ص٧.

عقلنة هذه العلوم، وهذا يتضح في عنوان الموسوعة، ولعلك تقف معي متسائلًا عن ماهية هذه العقلنة التي يريدها حسن حنفي؛ إذ إن العلوم الشرعية – ومنها التي ذكرها – لم يدع أحد أنها نقلية محضة، بل كل العلوم الشرعية ممزوجة بين العقل والنقل، وهناك دوائر يختص بها النقل، ودوائر يختص بها العقل، فالشريعة تعمل وفق منهج واضح في تفعيل العقل في الحقول المعرفية التي يجيد التعامل معها، ولا يختص ذلك بعلم دون علم. ولسنا بصدد الاستطراد في مشروعه، وبيان الأطر الفكرية التي ينطلق منها، ولكن المراد المرور سريعًا علىٰ مشروعه هذا، ولنختم كلامنا بخلاصة مشروعه، إذ يقول: "لقد آن الأوان أن نبدأ الإصلاح من الجذور"[(١)]، فالانطلاق إذن ينبغي أن يكون من القرآن والسنة.

الخلط العجيب:

في قول النبي ﷺ لعائشة: "أريتك في المنام مرتين، أرىٰ أنك في سَرَقة من حرير، ويقول: هذه امرأتك، فأكشف عنها، فإذا هي أنت، فأقول: إن يك هذا من عند الله يمضه[(٢)].

يقول حنفي: "ومن موضوعات الأحلام عائشة، فقد رآها الرسول في المنام يجيء بها الملك إليه في سَرَقة من حرير؛ مخبرًا إياه بأنها امرأته، فكشف الرسول عن وجهها فإذا هي عائشة، فرضيت لأنه أمر الله، وكانت تفخر باستمرار وتتباهىٰ علىٰ باقي نساء الرسول بأن أهليهن زوجوهن في الأرض، أما هي فقد زوجها الله في السماء[(٣)]. "ولا أدري كيف خلط الدكتور وأستاذ الفلسفة بين عائشة رضي الله عنها وزينب

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب: باب: تزويج النبي ﷺ عائشة، وقدومها المدينة، وبنائه بها، برقم: (٣٦٨٢).

(٣) من النقل إلىٰ العقل ٢/ ٣٤٧.

رضي الله عنها، فزينب هي التي كانت تقول: "زوجكن أهاليكن، وزوجني الله تعالىٰ من فوق سبع سموات"[1]. وجاء حنفي وخلط بين قصتين بعيدتين، فجعلهما قصة واحدة، ولو كان عنده مسكة من علم في علم الحديث أو السيرة لما فعل ذلك، ورغم ذلك هو من تصدر لنقد العلمين وتقديمهما بصورة جديدة كما يدعي في هذه الموسوعة!

أهون أهل النار عذابًا:

في الحديث، يقول النبي ﷺ: "يقول الله تعالىٰ- لأهون أهل النار عذابًا يوم القيامة: لو أنّ لك ما في الأرض من شيء؛ أكنت تفتدي به؟ فيقول: نعم، فيقول: أردتُ منك أهونَ من هذا، وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي شيئًا، فأبيت إلا أن تشرك بي"[2].

يأتي حسن حنفي إلىٰ هذا الحديث فيحوره من قول الله- لأهون أهل النار عذابًا إلىٰ شيء آخر، يقول: "يقول الله: إن أهون أهل النار عذابًا ما كان له شيء في الأرض يفتدي به، وهو في صلب آدم، وهو عدم الشرك به، فأبىٰ الإنسان إلا الشرك"[3].

ولا أدري كيف تركبت هذه الجمل مع بعضها! فإنّ أهون أهل النار عذابًا من كان له في الأرض ما يفتدي به وهو في صلب آدم! وما هو هذا الشيء؟ يقول: وهو عدم الشرك! فأبىٰ إلا الشرك! أي: هذا الإنسان كان له- وهو في صلب آدم ما يفتدي به من العذاب- وهو عدم الشرك، لكنه اختار الشرك، فكان هو أهون أهل النار عذابًا!

ولتدع استغرابك جانبًا، فإنه هو يستغرب ويقول: "كيف يتكلم الإنسان- وهو

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب: ٢ - باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، برقم: (٣١٥٦).

(٣) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

في صلب آدم؟! وكم في صلبه؟! وإذا كان الله أخذ عهد الذر علىٰ البشر، وقدر كل شيء؛ فكيف يكفر الإنسان بالله؟!(١).

وترىٰ أنه يخلط موضوعاتٍ عدة في موضوع واحد، فالحديث فيه: تذكير الله تعالىٰ لعبده بالعهد الذي أخذه عليه- وهو في صلب آدم، وليس فيه: أنه مطلوب منه أن يتكلم، ثم إن تكلم، فما المانع عقلًا أن يستنطقه الله وهو قد خلقه؟! ثم كيف يكون أخذ العهد إجبارًا علىٰ الكفر؟! كلها أسئلة أترك لك الإجابة عنها.

مع العلم أن هذا حديث قدسي، والذي يرىٰ حنفي أن الأحاديث القدسية نسبها النبي ﷺ إلىٰ الله لمجرد التقوية فحسب! يقول: "وفي كتاب بدء الخلق تكثر فيما سمي فيما بعد (الأحاديث القدسية) أي: حديث الله وليس الرسول؛ لإعطاء مزيد من السلطة واليقين لهذه الأحاديث المشكوك في صحتها"(٢).

عمر بن عبد العزيز في حضرة الرسول ﷺ!

في الحديث: عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يومًا فدخل عليه عروة بن الزبير، فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يومًا وهو بالعراق، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمت أن جبريل ﷺ نزل فصلىٰ، فصلىٰ رسول الله ﷺ؟(٣).

يقول حنفي: "وقد أخر عمر بن عبد العزيز الصلاة لنزول جبريل للصلاة أمام

---

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

(٢) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٣٥٠.

(٣) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ١٠٣﴾، برقم: (٤٩٩).

الرسول"[1]، فعمر بن عبد العزيز الذي توفي سنة ١٠١هـ كان حاضرًا عند النبي ﷺ حسب حنفي!!

جبريل يخاطب فاطمة!

إن كان عمر بن عبد العزيز حاضرًا عند النبي ﷺ فإن جبريل قد خاطب فاطمة رضي الله عنها!

ففي الحديث: عن عائشة رضي الله عنها قالت: أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشىٰ النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: "مرحبًا بابنتي"، ثم أجلسها عن يمينه - أو عن شماله، ثم أسر إليها حديثًا فبكت، فقلت لها: لم تبكين؟ ثم أسر إليها حديثًا فضحكت، فقلت: ما رأيت كاليوم فرحًا أقرب من حزن! فسألتها عما قال: فقالت: ما كنت لأفشي سر رسول الله ﷺ، حتىٰ قبض النبي ﷺ، فسألتها فقالت: أسر إلي: إن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي، وإنك أول أهل بيتي لحاقًا بي فبكيت، فقال: أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة؟!، أو نساء المؤمنين؟ " فضحكت لذلك[2].

وواضح في الحديث لكل من قرأه - ولو لم يكن طالب علم فضلًا عمن كان عالمًا - أن النبي ﷺ أسر لفاطمة، لكن الأمر عند حنفي كما يقول: "ولقد أسر جبريل لفاطمة أنه كان يعرض عليه القرآن كل سنة مرة، وأنه عرضه هذا العام مرتين، وهذا يعني أنه حضر من أجلها، وأنها ستكون ألحق الناس بأبيها وسيدة نساء أهل الجنة"[3].

---

(١) من النقل إلىٰ العقل (٢/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، برقم: (٣٤٢٦).

(٣) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٣٦٦.

المصادفة في دخول النار:

في الحديث: "ودعاء الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم. وبه كلاليب مثل شوك السعدان، أما رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: بلا يا رسول الله، قال: فإنها مثل شوك السعدان، غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله، فتخطف الناس بأعمالهم، منهم الموبق بعمله، ومنهم المخردل، ثم ينجو"(١).

فالإنسان يجتاز الصراط وعليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم؛ لكن الأمر عند حسن حنفي يرجع إلىٰ الصدفة، فيصور المسألة وكأن الناس يمرون علىٰ الصراط، فمن لم يسعفه الحظ وسقط كان من أهل النار، ومن كان محظوظًا واستطاع النجاة كان من أهل الجنة، هكذا ببساطة!.

يقول حنفي: "والصراط جسر جهنم، وبالأحرىٰ هو جسر بين الجنة والنار لمن تساوت حسناتهم مع سيئاتهم، فيسيرون عليه فيقعون هنا أو هناك! وكيف تدخل المصادفة كعامل للترجيح وليس المغفرة؟(٢).

الأنفلونزا في الجنة:

في الحديث: "أول زمرة تلج الجنة، صورتهم علىٰ صورة القمر ليلة البدر، لا يبصقون فيها، ولا يتمخضون، ولا يتغوطون، آنيتهم فيها الذهب، أمشاطهم من الذهب والفضة، ومجامرهم الألوة، ورشحهم المسك"(٣).

في هذا الحديث وصف لأهل الجنة بأنهم لا يقضون حاجاتهم كأهل الدنيا، وإنما

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: صفة الصلاة، باب فضل السجود، برقم: (٧٧٣) – من حديث طويل.

(٢) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٣٨٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (٣٠٧٣).

يعرقون وعرقهم بريح المسك، فالرشح هنا هو التعرق؛ لكنه عند حسن حنفي هو الزكام الذي هو علامة للبرد! يقول: "وهي صورة مثالية للبشر في حسن الوجه ورفض للحدود البشرية الجسدية، والذهب والفضة قيمتان دنيويتان مع أنهما محرمان شرعًا؛ لأنهما يرمزان إلىٰ نعومة النساء وليس إلىٰ خشونة الرجال، رشحهم المسك مع أن الرشح عيب وعلامة علىٰ البرد"[1].

خطأ تاريخي:

في الحديث: بينا النبي ﷺ يخطب جاء الحسن، فقال النبي ﷺ: "ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين"[2].

ويعرض حنفي لهذا الحديث، ثم يطعن في النبي ﷺ من حيث أراد أو لم يرد، فهو يرىٰ أن هذه أمنية النبي ﷺ لكنها لم تقع، وأن قراءته للتاريخ خاطئة، يقول: "قال الرسول للحسين بن علي: إنه سيد ولعل الله يصلح به فئتين من المسلمين" إذ يتنبأ الرسول بالخلاف السياسي في الأمة وبالمصالحة بينهما، وقد حدث العكس أن استُشهد الحسين بعد أن وقعت الحرب، فما تمناه الرسول لم يحدث، وقراءته للتاريخ لم تقع، وتنبؤه للمستقبل مثل باقي الأنبياء لم يتم[3]، والخطأ الذي وقع فيه حسن حنفي خطأ لا يخفىٰ علىٰ أحد، ولو أنه تمعن قليلًا في الاسم لبان له وجه خطئه بدل أن يسترسل في نقده؛ وهو لم يتأكد من الحديث، ففي الحديث: الحسن، وليس الحسين، ثم كيف غاب عنه الصلح الكبير، الذي وقع بين الحسَن ومعاوية رضي الله عنهما؟ ألم يوقفه ذلك ولو قليلًا ليفكر في ذلك الصلح؟!

---

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٣٩٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٤٣٠).

(٣) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٢٧.

أصحاب الشجرة:

بيعة الرضوان أو بيعة الشجرة حادثة في التاريخ الإسلامي، حدثت في شهر ذي القعدة، من السنة السادسة من الهجرة، في منطقة الحديبية، حيث بايع فيها الصحابة النبي ﷺ علىٰ قتال قريش، وألا يفروا حتىٰ الموت، بسبب ما أشيع من مقتل الصحابي الجليل عثمان بن عفان رضي الله عنه حين أرسله النبي ﷺ للمفاوضة، لما منعتهم قريش من دخول مكة، وكانوا قد قدموا للعمرة؛ لا للقتال، فلما بلغ المسلمين إشاعة مقتل عثمان رضي الله عنه قال لهم النبي: لا نبرح حتىٰ نناجذ القوم، ودعا المسلمين للبيعة، فبايعوا، وقد اختلف في عددهم اختلافًا قريبًا، أكثره علىٰ أنهم ألف وخمس مئةٍ، وأدناه ألف وثلاث مئة، والذي في البخاري- وهو أصح الكتب: "كان أصحاب الشجرة ألفًا وثلاث مائة"[1].

وسبب تسمية بيعة الرضوان- بهذا الاسم، أنه جاء في القرآن الكريم: أن الله تعالىٰ قد رضي عن الصحابة الذين بايعوا تحت الشجرة، لذا يعتقد المسلمون - وخاصة أهل السنة والجماعة- أنَّ أهل بيعة الرضوان مِن أهل الجنة، ووردت أحاديث نبوية في هذا المعنىٰ، منها: (لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة).

يقول حنفي في هذا الحديث: "كان المسلمون حوالي ألفًا وأربعمائة، وصفهم الرسول بأنهم خير أهل الأرض، وكان يمكن أن يريهم الشجرة التي سماهم بها القرآن: (أصحاب الشجرة)، إلا أنه لم يبصرها من كثرة العدد، وكان يمكن أن يريها إياهم بإفساحهم المكان أو بالقلوب"[2].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، برقم: (٣٩٢٤) - كذا في نسخة ط. د. مصطفىٰ البغا، والسلطانية.

(٢) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٥.

وإنك إن غضضت البصر عن قوله: إن القرآن سماهم أصحاب الشجرة؛ لأن القرآن لم يسمهم بذلك، فإنك لازلت تتعجب كيف يظن حنفي أن كثرة العدد كانت حائلة بين الصحابة، وبين أن يريهم النبي ﷺ الشجرة، والقرآن يقول: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1].

الشعوذة من وجهة نظر حسن حنفي:

في الحديث: أن فاطمة رضي الله عنها شكت ما تلقىٰ في يدها من الرحىٰ، فأتت النبي ﷺ تسأله خادمًا فلم تجده، فذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها، فلما جاء أخبرته، قال: فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبت أقوم، فقال: "مكانك"، فجلس بيننا، حتىٰ وجدت برد قدميه علىٰ صدري، فقال: "ألا أدلكما علىٰ ما هو خير لكما من خادم؟ إذا أويتما إلىٰ فراشكما، أو أخذتما مضاجعكما، فكبرا ثلاثًا وثلاثين، وسبِّحا ثلاثًا وثلاثين، واحمَدا ثلاثًا وثلاثين، فهذا خير لكما من خادم"[2].

ينتقد حنفي هذا الحديث فيقول: "ومرة أخرىٰ أحضر ابنته وزوجها وقعد بينهما، وأراد أن يعلمهما خيرًا مما يسألا ليرددانه عند النوم: تكبيرًا أربعًا وثلاثين، وتسبيحًا ثلاثًا وثلاثين، وحمدًا ثلاثًا وثلاثين، وهو خير لهما من خادم، ولماذا هذا العد التنازلي بواحدة؟ وإذا كان هو أمرًا نفسيًا لا يشعران بالإرهاق من أعباء المنزل فمن الذي سيقوم بها؟ من الذي سيقوم بأعباء المنزل: التنظيف والطهي والترتيب؟ يخشىٰ أن ينتهي ذلك إلىٰ الشعوذة، وأن يمارس في المواقف الخطرة مثل مواجهة العدو في القتال[3]! فلك أن تقرأ وتتعجب من هذه التساؤل! إن كان النبي ﷺ قد أشار

(١) سورة الفتح، الآية: ١٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبي الحسن رضي الله عنه، برقم: (٣٥٠٢).

(٣) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٥.

إليهما بما يعينهما هل يعني ذلك أنه بهذا التسبيح فقط ستنظف الأواني ويرتب البيت؟! هل من أحد ساذج يمكن أن يتصور الأمر هكذا؟! ثم يذهب بخياله بعيدًا ويخشىٰ علىٰ المسلمين أن يستخدموا ذلك في القتال؟! ونقول له: هون علىٰ نفسك، فتلك سذاجة لا يتخيلها عقل مسلم، بل هذا لا يفعله الأحمق والجاهل، فضلًا عن أن يفعله عقلاء المسلمين، فضلًا عن أن يفعله الصحابة وآل بيت النبي ﷺ.

وفي ميزان حسن حنفي ليست الأذكار وحدها دجلًا وشعوذة، بل ما كان يفعله النبي ﷺ بالقرآن الكريم أيضًا!

في الحديث: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ إذا اشتكىٰ نفث علىٰ نفسه بالمعوذات، ومسح عنه بيده، فلما اشتكىٰ وجعه الذي توفي فيه، طفقت أنفث علىٰ نفسه بالمعوذات التي كان ينفث، وأمسح بيد النبي ﷺ عنه[1].

يقول حنفي: "وفي بعض الأحاديث يستعمل النبي المعوذات، إذ كان النبي ينفث علىٰ نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات، أي: أن المعوذات لم تحمه، فلما تفل كانت عائشة تنفث عليه بهن وتمسح بيده، لبركتها كان ينفث علىٰ يديه ويمسح بهما وجهه، وهو ما يحدث أحيانًا في الأفلام والتمثيليات التليفزيونية كنوع من الدجل والسحر والشعوذة"[2]، فسواء كان التقوىٰ بالأذكار أو التداوي بالقرآن كل ذلك عنده شعوذة ودجل؛ ولذلك لما جاء حديث الأعرابي الذي لدغ فرقاه الصحابي بسورة الفاتحة[3].

قال حسن حنفي: "ولدغ سيد من أسياد العرب، فرقاه الرسول إذ كان يمسح

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي- بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ، برقم: (٤٤٣٩).

(٢) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٦.

(٣) انظر: صيح البخاري (٥٧٣٦).

الوجه بيده اليمنىٰ، واللدغ سم في الجسد لا يعالجه الرقي، بل الدواء الذي يقضي علىٰ مفعول السم[1]، وإذا غضضنا الطرف عن خلطه الدائم - وهو زعمه أن النبي ﷺ هو الراقي، وليس الأمر كذلك - واتجهنا إلىٰ التداوي بالقرآن نجد أنه ثابت ليس فقط في الأحاديث، بل بنص القرآن، إذ يقول الله ﷻ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ﴾[2]، فنقد حنفي للأحاديث بأن القرآن لا يمكن أن يشفي هو رد علىٰ القرآن من حيث لا يشعر، بل يربط حنفي بين تفضيل بعض القرآن علىٰ بعض بهذا الموضوع، فيرىٰ أن الفاتحة أصبحت شعوذة لازمت المسلمين حتىٰ يومنا هذا، يقول: "ولماذا أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم؟! هل لأنها تتكرر في كل ركعة؟ وقد تحول الأمر من الفضل إلىٰ الرقي، فقد كان يرقىٰ بفاتحة الكتاب، وقرأ بأم القرآن لشفاء لدغة، فتحول التفضيل إلىٰ شعوذة مازال يعاني منها المسلمون حتىٰ الآن[3].

سحر المسلمين مقابل سحر اليهود:

في الحديث: عن أسماء رضي الله عنها أنها حملت بعبد الله بن الزبير، قالت: فخرجت وأنا متم، فأتيت المدينة فنزلت بقباء فولدته بقباء، ثم أتيت به النبي ﷺ فوضعته في حجرة، ثم دعا بتمرة فمضغها، ثم تفل في فيه، فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ، ثم حنكه بتمرة ثم دعا له، وبرك عليه، وكان أول مولود ولد في الإسلام[4].

ينتقد حسن حنفي هذا الحديث، ويصور فعل النبي ﷺ بأنه مجرد سحر مقابل

---

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٦.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٨٢.

(٣) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٥٢.

(٤) أخرجه البخاري (٣٩٠٩).

سحر، يقول: "ولما حملت أسماء بنت أبي بكر بعبد الله بن الزبير أتت به الرسول – وولدت بالمدينة –، فوضعه الرسول في حجره، ثم دعا بتمرة فمضغه، ثم تفل في فيه، فكان أول شيء دخل جوفه ريق الرسول، ثم حنكه بالتمرة ودعا له فبرك عليه. وكان أول مولود في الإسلام، وفرحوا به فرحًا شديدًا؛ لأنه قد قيل لهم: إن اليهود قد سحروا المسلمين فلن يولد لهم أحد، والطفل لا يأكل شيئًا في هذا السن، وقابل للعدوىٰ من فم الكبار، والسياق سحر المسلمين في مقابل سحر اليهود، ومستوىٰ ثقافي بمستوىٰ ثقافي متشابه"[1].

بول النبي ﷺ:

إن كنت قد تعجبت من هذا النقد الساذج الصادر من أستاذ في الفلسفة فإني إخالك تنصدم حين تقرأ تحليله الآتي!

في الحديث: أن النبي ﷺ وضع صبيًا في حجره يحنكه، فبال عليه، فدعا بماء فأتبعه[2].

وفي حديث أم قيس تقول: ودخلت علىٰ النبي ﷺ بابن لي لم يأكل الطعام، فبال عليه، فدعا بماء فرش عليه[3].

يأتي حسن حنفي فيحلل تحليلًا عجيبًا، فهو قد فهم الحديث فهمًا غريبًا، ثم استرسل ينقد بناء علىٰ فهمه! يقول: "وفي حديث آخر بال الرسول علىٰ الطعام!! ورش بماء ودعاء عليه حتىٰ يأكل الطفل المريض الطعام!! فكيف يصح المريض

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٧.

(٢) صحيح البخاري- كتاب العقيقة-اب: تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ غَدَاةَ يُولَدُ، لِمَنْ لَمْ يَعُقَّ عنه، وتَحْنيكه - برقم: (٥١٥١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٩٣).

بالبول حتىٰ ولو كان بول نبي؟! البول بول، والدواء دواء، والنفس تعاف الطعام المرشوش بالبول"[1].

فبأي عقل فهم أستاذ الفلسفة أن النبي ﷺ قد بال علىٰ الطعام؟ وفي أي كتاب وجد هذا النص؟ وبدلًا من استرساله في نقد هذا الفعل، ألم يكن من الأولىٰ به أن يقرأ الرواية ولو مرة واحدة، فهي رواية قصيرة لا تتجاوز السطر؟!

التلبين حسب فهم حنفي:

في الحديث: عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تأمر بالتلبينة للمريض وللمحزون علىٰ الهالك، وكانت تقول: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن التلبينة تجم فؤاد المريض، وتذهب ببعض الحزن"[2].

والتلبينة مثل الحساء- كما هو معروف، حساء من دقيق الشعير، (عصيدة)، بنخالته، يضاف لها كوب من ماء، وتطهىٰ علىٰ نار هادئة، لمدة خمس دقائق، ثم يضاف كوب من اللبن (الحليب)، وملعقة عسل؛ وسميت تلبينة تشبيهًا لها باللبن في بياضه- لكنها عند حسن حنفي لزقه! يقول: "والتلبين: للمريض وللمحزون يعرفه الطب الشعبي، وهو أشبه ما يعرف اليوم باللبخة أو اللزقة يعالج الأمراض البدنية والنفسية"[3].

الشرك عند الصحابة:

في الحديث: عن عون بن أبي جُحَيفة، عن أبيه قال: أتيت النبي ﷺ وهو في قبة

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب التلبينة، برقم: (٥١٠١).

(٣) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٨.

حمراء من أَدَمٍ، ورأيت بلالًا أخذ وَضوء النبي ﷺ، والناس يبتدرون الوضوء، فمن أصاب منه شيئًا تمسح به، ومن لم يصب منه شيئًا أخذ من بلل يد صاحبه[1].

ينتقد حسن حنفي هذا الفعل ويقول: "وهو أقرب إلىٰ الشرك؛ طبقًا لقواعد الإيمان في البخاري ذاته، فالله هو الشافي، وليس ما تبقىٰ من وَضوء النبي ﷺ، وهو نفس الأمر أن يتوضأ الرجل من وَضوء زوجته تحببًا إليها، وفي هذه الحالة يسمىٰ الوضوء بفتح الواو، وليس بضمها[2].

فالتبرك بالنبي ﷺ شرك حسب ما يقوله البخاري كما يدعي حنفي، ألم يكن من الأنسب أن يبين لنا أين قال البخاري ذلك؟

عنزة حنفي:

جاء في تتمة حديث أبي جحيفة السابق: ثم رأيت بلالًا أخذ عنزة، فركزها، وخرج النبي ﷺ في حُلّة حمراء، مشمِّرًا، صلىٰ إلىٰ العَنَزَة بالناس ركعتين، ورأيت الناس والدواب يمرون من بين يدي العنَزَة[3].

والعَنَزَةُ هنا: "مثل نصف الرمح أو أكبر شيئًا، وفيها سنان مثل سنان الرمح، والعكازة قريب منها"[4].

فالحديث واضح لأصحاب البصر والبصيرة؛ لكن حسن حنفي قرأها بطريقة أخرىٰ ثم راح يحلل ويفسر بناء علىٰ ما قرأ! يقول: "وتشعر الحيوانات بمعجزة

---

(١) صحيح البخاري- كتاب الصلاة- باب: الصلاة في الثوب الأحمر، برقم: (٣٦٩).

(٢) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٩.

(٣) صحيح البخاري- كتاب الصلاة- باب: الصلاة في الثوب الأحمر، برقم: (٣٦٩).

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٤/ ١٠٠.

الرسول، فبعد أن ركز بلال عنزة ليقيم الصلاة صلىٰ الرسول ركعتين إلىٰ العنزة، والدواب يمرون بين يديه من وراء العنزة، وهو إخراج مسرحي جميل، فبلال يرىٰ أن مرور العنزة بين يدي الرسول أثناء الصلاة لا يجوز مستعملًا بعض العنف بركزها، وصلىٰ الرسول والحيوانات تسير أمامها بقيادة العنزة، ففي تاريخ الأديان تألف الحيوانات الرسول قبل أن يألفه الإنسان![1]. إما أغرب هذه القراءة وهذا التحليل! وهل يقول بهذا أستاذ في الفلسفة، ومن يريد نقد العلوم الإسلامية الكبرىٰ في الإسلام؟! فهم حنفي أن بلالًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غرز عنزة وهي أنثىٰ المعز، فتخيل معي كيف أن بلالًا أتىٰ بهذا الحيوان، فغرزه أمام النبي ﷺ مستخدمًا بعض العنف حتىٰ يغرزه! وصلىٰ الرسول والحيوانات تسير بقيادة العنزة، ثم راح بعيدًا وهو يحلل هذا الموقف ويقول: "ففي تاريخ الأديان تألف الحيوانات الرسول قبل أن يألفه الإنسان"، ولا نقول في تحليله إلا ما قاله هو في هذا الحديث: "إخراج مسرحي جميل".

اكتشاف لم يسبق إليه:

في نقده لصحيح البخاري يجول حنفي في أبواب البخاري وكتبه ليكتشف لنا شيئًا لم يسبق إليه! يقول: "وتبلغ ذروة الحديث كما رواه البخاري في التوحيد والعدل، له كتاب عن التوحيد، وليس له كتاب في العدل، فهو أشعري من أهل التوحيد، وليس معتزليًا من أهل التوحيد والعدل.. والبخاري أشعري حتىٰ النخاع"[2].

ولا تحتاج في هذا إلىٰ أكثر من معلومة واحدة، فالبخاري الذي يدعي حنفي أنه أشعري قد توفي سنة ٢٥٦هـ بينما ولد الأشعري سنة ٢٦٠هـ!

---

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٤٩.

(٢) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٤٧٣-٤٧٤.

وهذا هو النقد الذي قدمه حسن حنفي كما ترىٰ؛ بخلط عجيب بين أحاديث لا علاقة بينها، وفهم غريب للحديث لم يسبقه إليه أحد، ولا ندري بأي بصر وبصيرة قرأ البخاري حين أراد نقده؛ إذ أنه يخطئ في أيسر العبارات، إلا إن كان حاطب ليل فتح صحيح البخاري كيفما اتفق له علىٰ عجالة، فكتب ما كتب. ويعلل حنفي لما كتبه بأن الثقافة "تتغير بتغير العصور والأزمان، والعلوم - مثل الفلسفات والفنون - جزء من تصورات العالم التي تعبر عن تطور الوعي الإنساني"[1]، إلا أنني لا أظن أن الوعي الإنساني يرضىٰ بما قدمه حنفي من نقد غريب ساذج لصحيح البخاري!

وهذه القراءة المستعجلة لمشروعه تنبئك - أخي القارئ الكريم - بمدىٰ هشاشة النقدات علىٰ صحيح البخاري، وتضخيم بعض الناس لها مما يكون هالة علىٰ مثل هذا النقد، فيتقبله العقل البسيط، وصحيح البخاري لا تزيده الأيام والنقدات إلا انتشارًا بين الناس بفضل الله، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

ومن شبهاتهم: عناية المحدثين بنقد السند دون المتن:

علىٰ الرغم من وضوح المنهج الذي سلكه المحدثون لحفظ السنة وضمان صيانتها عن العبث والتحريف، والافتراء والدس، فقد وُجد من شكك في سلامة هذا المنهج ونزاهته من خلال بعض الشبهات التي أثيرت حول منهج النقد عند المحدثين، بدأ من التشكيك في الإسناد وجدواه وأهميته والادعاء زورًا وبهتانًا بأنه منهج عقيم لم يثمر إلا الخلاف والفرقة، وبالتالي فليس له أثر يذكر في حفظ الحديث وصيانته، وانتهاءً بالادعاء بأن المحدثين عولوا في نقدهم للأحاديث علىٰ الأسانيد

(١) من النقل إلىٰ العقل، ٢/ ٧.

فقط، مغفلين تمامًا النظر إلىٰ المتون والألفاظ، وبالتالي انصبت جهودهم في هذا المجال علىٰ الجانب الشكلي السطحي أو ما أطلقوا عليه النقد الخارجي ويعنون به نقد السند، علىٰ حين غفلوا أو تغافلوا عن المضمون والمقصود أصالة من الحديث، وهو ما أطلقوا عليه النقد الداخلي، ويعنون به نقد المتون والألفاظ، الأمر الذي نتج عنه تصحيح كثير من المتون التي حقها النقد والرد بسبب هذا المنهج الذي اعتمده المحدثون.

وقد ردد هذه الشبهة عدد من المستشرقين منهم "شاخت" الذي يقول: "ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه".

ويقول "جولد زيهر": "في النقد الإسلامي للسنة تهيمن النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم، والعوامل الشكلية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمة للحكم علىٰ استقامة وأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون: علىٰ صحة الحديث، وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط".

ويقول "كاتياني": "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه".

ويقول "غاستون ويت": "وقد درس رجال الحديث السنة بإتقان، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلىٰ السند ومعرفة الرجال، والتقائهم، وسماع بعضهم من بعض"، ثم قال: "لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة ثم جمعه الحفاظ ودونوه إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، لذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئًا عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث".

ومع الأسف الشديد، أن هذه الشبه التي أثارها المستشرقون حول منهج النقد عند المحدثين، وبنوا عليها دراساتهم وأبحاثهم، قد ولع بها بعض المستغربين من أبناء المسلمين، حيث وجدت لها أذنًا صاغية تلقفتها وروجت لها، من غير وعي أو تمحيص بل ربما تحت ستار المنهج العلمي والبحث الموضوعي، وما هي إلا صدىٰ لما ردده من قبلهم من المستشرقين.

يقول "أحمد أمين" في كتابه (فجر الإسلام): "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن"، ثم فصل هذا بقوله: "فقلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلىٰ النبي ﷺ لا يتفق والظروف التاريخية، أو أن الحوادث التاريخية تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي، يخالف المألوف من تعبير النبي ﷺ أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا.. ".

ويقول في (ضحىٰ الإسلام): "وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي".

ويقول "محمود أبو رية": "والمحدثون لا يعنون بغلط المتون، ويقولون متىٰ صح السند صح المتن".

ويقول "أحمد عبد المنعم البهي": "إن رجال الحديث كان كل همهم منصرفًا إلىٰ تصحيح السند والرواية دون اهتمام بتمحيص متن الحديث نفسه الذي هو النص".

مع أنه من المعلوم الواضح لدىٰ كل من له أدنىٰ معرفة وإلمام بهذا العلم، أن المحدثين لم يألوا جهدًا في نقد المتون والكشف عنها كما فعلوا تمامًا في الأسانيد، فعندما عرفوا الحديث الصحيح اشترطوا لصحته خلوه من الشذوذ، وسلامته من

العلة القادحة، وبينوا أن الشذوذ والعلة تقدحان في المتن كما تقدحان في الإسناد، ومن ثم قرروا قاعدتهم المعروفة وهي أنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن، فقد يصح إسناد حديث ما، مع أن في متنه علة قادحة تقدح في صحته، أو يكون هذا المتن شاذًا مخالفًا لما روي عن الثقات الإثبات، مما يؤكد علىٰ أنهم لم يغفلوا متن الحديث وهم يبحثون شروط الأحاديث المحتج بها.

ثم إن ما أطلقوا عليه اسم النقد الداخلي - الذي يعنون به النظر في المتون - كان سابقًا في عهده علىٰ النقد الخارجي، فقد استعمل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هذا المقياس في فحص الأحاديث، دون الوقوف عند الإسناد، لما علم من عدالتهم وصدقهم، وذلك أن السؤال عن الإسناد والإلزام به، بدأ في مرحلة متأخرة عقب الفتنة التي بدأت بمقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما النظر في متن الحديث فقد استعمل قبل ذلك من قِبَل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، من خلال عرض بعض الروايات علىٰ ما تقرر عندهم من الأصول والقواعد، ومحكمات الكتاب والسنة، ولعل من أوضح الأمثلة علىٰ ذلك ما ثبت في صحيح مسلم[1]: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمع حديث فاطمة بنت قيس وأن زوجها طلقها ثلاثًا فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنىٰ ولا نفقة فقال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبيه ﷺ لقول امرأةٍ، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنىٰ والنفقة، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۖ لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ﴾[2]،

ومثله ما أخرجه الشيخان أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سمعت حديث عمر وابنه عبد الله أن رسول الله ﷺ لن يُعذب المُؤمن ببكاء أحد، ولكن قال: إن الله يزيد الكافر عذابًا

(١) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب: الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، برقم: ١٤٨٠.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

ببكاء أهله عليه، وقالت حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1]، زاد مسلم: "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ".

وليس الغرض من إيراد هذه الأمثلة بيان صواب هذا الاجتهاد أو ذاك، فقد يخالفه غيره من الصحابة في هذا الاجتهاد، وقد يكون هناك وجه للجمع خفي عليه فقضىٰ برد الحديث، إلىٰ غير ذلك من الأسباب، ولكن الغرض بيان أن مقياس نقد المتون وعرضها علىٰ المحكمات والأصول الثابتة قد وجد مبكرًا منذ عهد الصحابة حتىٰ قبل دراسة الأسانيد.

ثم يقال كذلك: إن النقد الخارجي للأحاديث أي نقد الأسانيد الذي وصفوه بأنه شكلي - يتصل اتصالًا وثيقًا بالنقد الداخلي أو نقد المتون، وذلك لأن توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه وديانته، بل لابد من اختبار ضبطه أيضًا، ولا يكون ذلك إلا بعرض مروياته علىٰ روايات الثقات الآخرين، قال ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ولو من حيث المعنىٰ، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه"، وبناء علىٰ ذلك نشأت علوم جديدة كلها ناتجة عن مقابلة المتن المروي مع الأحاديث الأخرىٰ، كالمدرج، والمضطرب، والمقلوب، والمصحف، وزيادات الثقات، كما نشأت علوم أخرىٰ تبحث في المتن من حيث درايته كغريب الحديث ومختلفه، وأسباب وروده، وناسخه ومنسوخه، ومشكله ومحكمه، وكل ذلك يدخل في إطار نقد المحدثين للمتون واعتنائهم بها.

---

(١) سورة فاطر، الآية: ١٨.

مسألة تاريخية:

ومن الأمور التي استعان بها أئمة هذا الشأن في نقدهم للمتون التاريخ، فقد ضبطوا تواريخ الرواة، وسنين ولادتهم ووفاتهم، ورحلاتهم وأوطانهم، وشيوخهم وتلاميذهم، وذلك للكشف عن مروياتهم، ومعرفة من أدركوه ممن لم يدركوه، فالراوي الذي يدعي سماع شيخ لم يدركه، أو يذكر أمرًا يكذبه التاريخ يحكم علىٰ روايته بالطرح والترك، ومما يذكر في ذلك ما جرىٰ في زمن الحافظ الخطيب البغدادي حين أظهر بعض اليهود كتابًا بإسقاط النبي ﷺ الجزية عن يهود خيبر، وفيه شهادة الصحابة، فعرضه الوزير آنذاك علىٰ الخطيب البغدادي فقال: هذا مزور، فقيل له من أين قلت هذا، قال "فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنتين.

وقال إسماعيل بن عياش: كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: هاهنا رجل يحدث عن خالد بن معدان، فأتيته فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان، فقال: سنة ثلاث عشرة يعني ومائة، فقلت: أنت تزعم أنك سمعت بعد موته بسبع سنين.

يضاف إلىٰ ما سبق ما وضعه المحدثون من أصول عامة، وقواعد كلية يعرف بها الوضع في الحديث، من غير رجوع إلىٰ سنده، وكلها متعلقة بالمتن، وهي المعروفة عندهم بعلامات الوضع، حيث جعلوا من علامات الوضع في الحديث مناقضته الصريحة للقرآن الكريم، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، وركاكة لفظه أو معناه بحيث يشهد الخبير بالعربية باستحالة صدور مثل هذا الكلام عن أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء ﷺ، أو اشتماله علىٰ مجازفات ومبالغات لا تصدر عن عاقل حكيم، أو أن يتضمن إفراطًا بالوعد العظيم علىٰ الأمر الصغير، أو الوعيد الشديد علىٰ الأمر الحقير، أو مخالفته للحس والمشاهدة، أو أن يكون خبرًا عن أمر جسيم

تتوافر الدواعي علىٰ نقله ثم لا ينقله إلا واحد، أو مناقضته للحقائق التاريخية الثابتة مثل الحديث المتقدم في وضع الجزية عن أهل خيبر، أو أن يكون موافقًا لمذهب الراوي وهو متعصب غال في تعصبه، إلىٰ غير ذلك من العلامات التي يدركها جهابذة هذا العلم ومن لهم خبرة بحديث رسول الله ﷺ ومعرفة تامة بسننه وأحواله.

يقول الربيع بن خثيم: "إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة الليل نعرفه بها"، ويقول ابن الجَوْزي: "الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب"، وقال: "ما أحسن قول القائل"، إذا رأيتَ الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع"[1].

وإن نظرة إلىٰ كتب الموضوعات، تنبئك بما بذله العلماء من جهود جبارة في نقد المتون وتمحيصها، في منهج غاية في العمق والموضوعية، بعيد كل البعد عن السطحية والشكلية، بما لا يدع مجالًا لطعن طاعن أو تشكيك مغرض، فكيف يقال بعد ذلك كله إن متن الحديث لم يلق من العناية والاهتمام ما لقيه الإسناد؟!، وصدق الله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ١٧﴾[2].

لقد قام المستشرقون بدراسات متعددة عن الإسلام واللغة العربية والمجتمعات المسلمة. ووظفوا خلفياتهم الثقافية وتدريبهم البحثي لدراسة الحضارة الإسلامية والتعرف علىٰ خباياها لتحقيق أغراض الغرب الاستعمارية والتنصيرية.

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي، ١/ ١-٦.

(٢) سورة الرعد، الآية: ١٧.

وقد اهتم عدد من المستشرقين اهتمامًا حقيقيًا بالحضارة الإسلامية وحاول أن يتعامل معها بموضوعية. وقد نجح عدد قليل منهم في هذا المجال. ولكن حتىٰ هؤلاء الذين حاولوا أن ينصفوا الإسلام وكتابه ورسوله ﷺ لم يستطيعوا أن ينفكوا من تأثير ثقافاتهم وعقائدهم فصدر منهم ما لا يقبله المسلم من المغالطات والتحريفات؛ ولهذا يخطئ من يظنهم منصفين[1].

(١) انظر للتوضيح: رسالة الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجري، علي بخيت الزهراني.

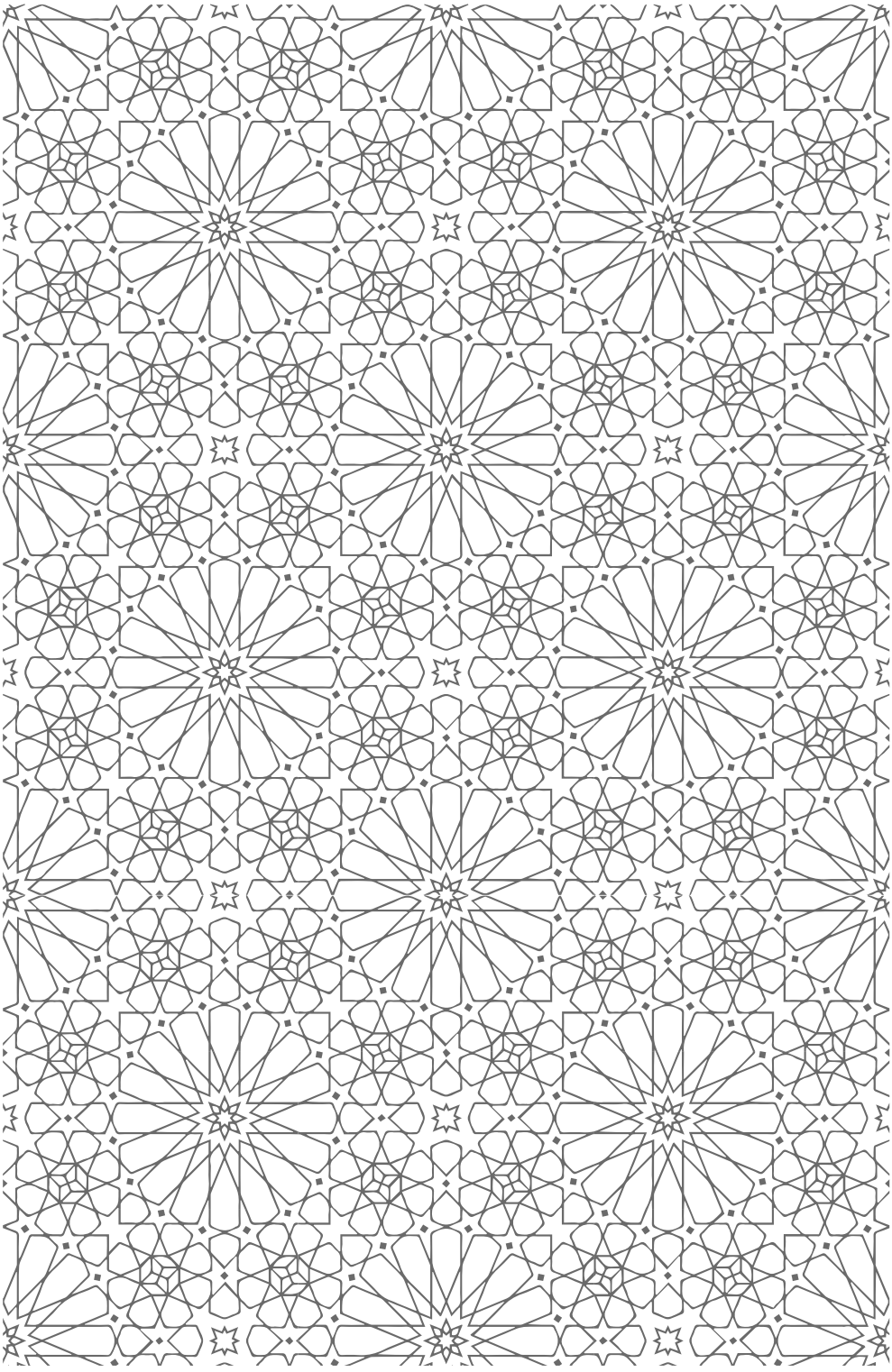

الخاتمة

وتتضمن:

نتائج البحث:

والمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها:

فهرس المصادر:

فهرس الموضوعات:

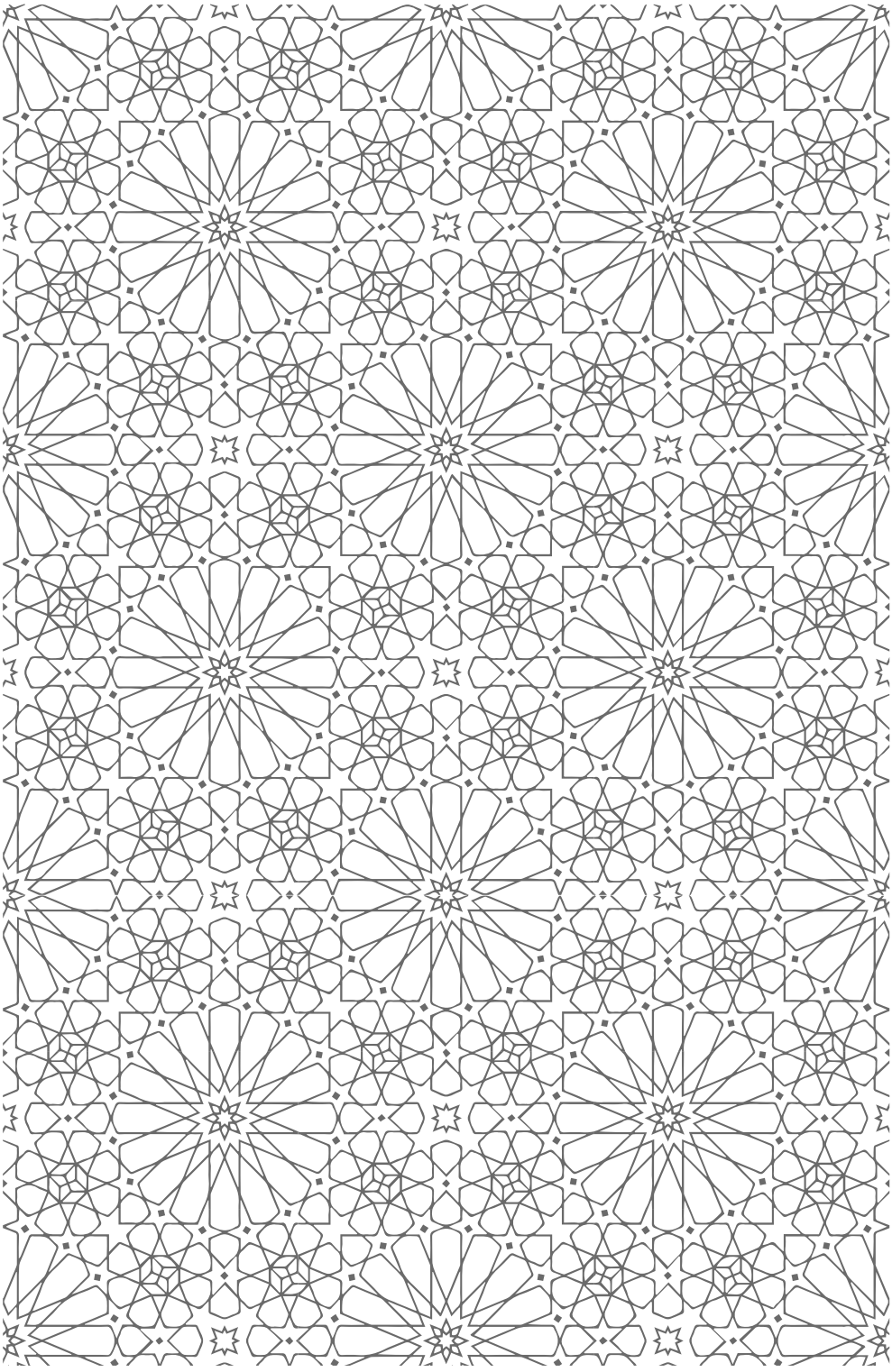

نتائج البحث

- السنة النبوية هي المصدر الثاني في التشريع الإسلامي.
- السنة النبوية تبين وتوضح، وتقرر وتؤكد، وتستقل بالأحكام - أيضًا.
- السنة النبوية هي التطبيق العملي للقرآن الكريم- علىٰ الوجه الأكمل والأمثل.
- قيض الله تعالىٰ للسنة النبوية علماء جهابذة، قاموا بحفظها، وضبطها رواية ودراية، ثم بتدوينها، ثم بالدفاع عنها.
- قامت الأمة- من أول عهدها- بجهود عظيمة لصيانة السنة، والذب عنها.
- الاستشراق هو الوجهة الحقيقية للاحتلال الغربي لديار الإسلام.
- برغم الجهود المالية والدعم الأوروبي الكامل للمستشرقين لنقض الإسلام، وتمزيق تراثه، وتشكيك المسلمين في قواعد دينهم- إلا أنها باءت بالفشل، ورجعت بالخيبة، وذاقوا حسرات ذلك في حياتهم قبل موتهم.
- الشبهات التي أثارها المستشرقون وأذنابهم في الوطن العربي- هي شبهات قديمة ممجوجة، يعاد صياغتها بألف طريقة، في؟ ألف كتاب، لكنها - بحمد الله، وحفظه لهذا الدين- منقوض دعائمها، منقودة صياغتها.
- إنكار السنة، والزعم بالاكتفاء بالقرآن جهل مركب من قائله، إذ حجية السنة ثابتة بالقرآن نفسه، في آيات بلغت عدد التواتر.
- محاولة الزعم بشخصانية السنة، نوع من المكابرة العقلية، التي يكذبها الواقع الديني.

- كل من تضلع بعلوم السنة، وتعمق فيها- يجزم جزمًا تامًا بأن الله ﷻ حفظ السنة كما حفظ الكتاب.

أسأل الله تعالىٰ أن أكون قد وفقت في الذب عن سنة رسول الله ﷺ حتىٰ أنال شفاعته، وأحشر تحت لوائه، ولله الفضل والمنة أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر

- **القرآن الكريم**

(أ):

- إرشاد الفحول، للشوكاني.
- إعلام الموقعين، لابن القيم.
- إقامة البرهان علىٰ نزول عيسىٰ آخر الزمان، للغُمَاري.
- أضواء البيان، للشنقيطي.
- أضواء علىٰ السنة المحمدية.

(ت):

- تاريخ التشريع الإسلامي.
- تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، هشام جعيط.
- تحقيق معنىٰ السنة وبيان الحاجة إليها.
- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا.
- تدريب الراوي، للسيوطي.
- تفسير القرطبي
- تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، عامر كندليجي.
- توضيح الأفكار، للصنعاني.

- تيسير التحرير، لابن بادشاه.

(ج):

- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر.
- جناية البخاري.

(ح):

- حجة الله البالغة، لولي الله الدهلوي.
- حجية السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، عبد القادر السندي.
- حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين، علىٰ جمعة.
- حياة محمد، جورج بوش الجد.

(د):

- دائرة المعارف الكتابية.
- دراما محمد الصحراوية، بدلي.
- دفاع عن السنة، أبو شهبة.

(ذ):

- ذلك الرجل، أبيجدور شنآن، ترجمة: عمرو زكريا.

(ر):

- رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ، في ضوء السنة، عماد الدين الشربيني.
- رسالة الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر

الهجري، علي بخيت الزهراني.

- رسائل في الأديان والفرق والمذاهب، محمد الحمد.

- رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد عبد الحميد غراب.

(ز):

- زاد المعاد، لابن القيم.

(س):

- سبل السلام، للصنعاني.

- سفر التكوين.

- سفر اللاويين.

- سنن أبي داود

- سنن ابن ماجه.

- سنن الترمذي.

- سنن النسائي.

- سيرة ابن هشام.

(ش):

- شرح ألفية العراقي، لبدر الدين العيني.

-شرح سنن ابن ماجه، للسيوطي.

- شرح الزرقاني علىٰ الموطأ.

- شرح النووي علىٰ مسلم.

(ص):

- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.

(ض):

- ضحىٰ الإسلام، لأحمد أمين.

(ع):

- عتاب النبي ﷺ دليل نبوته، بدر عبد الحميد.
- عمدة القاري، للعيني.

(ف):

- فتح الباري، لابن حجر.
- فتح الغفار بشرح المنار.
- فتوح البلدان، للبلاذري.
- فجر الإسلام، أحمد أمين.
- فرائد الأصول.

(ق):

- قواعد التحديث، للقاسمي.

(ك):

- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي.

(ل):

- لسان العرب، لابن منظور.

(ن):

النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير

(م):

-مختصر الصواعق

- مختصر علوم الحديث.

- مدارج السالكين لابن القيم.

- مزاعم وأخطاء وتناقضات وشبهات بدلي.

- مرقاة المصابيح، لملا القاري.

- مسند أحمد

- مسند أبي يعلي

- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس.

- مفهوم النص.

- من النقل إلىٰ العقل، حسن حنفي.

- موطأ مالك

- مصنف ابن أبي شيبة.

- مع المفسرين والمستشرقين في زواج النبي بزينب بنت جحش، زاهر الألمعي.

- مجمع الزوائد للهيثمي.

- موسوعة الفرق المنتسبة إلىٰ الإسلام.

- محمد والتعصب، فولتير.
- موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين، لمصطفىٰ صبري.
-موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية.

(ن):

- نحو فقه جديد، جمال البنا.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر.
- نساء النبي، بنت الشاطئ.
-نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسىٰ عليه السلام قبل الآخرة، محمد زاهد الكوثري.

(و):

- وقفات مع حسن حنفي، في قراءته لصحيح البخاري، محمد فارس الجميل.

(أل):

- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم.
- الإسلام بين الرسالة والتاريخ.
- الإصابة، لابن حجر.
- - الأعلام، للزركلي.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني.
- - الباعث الحثيث في علوم الحديث.
- التراث والتجديد، حسن حنفي.

- – التقريب، لابن حجر.
- – التمهيد لما في الموطأ والأسانيد، لابن عبد البر.
- الحديث والمحدثون، لأبي زهو.
- – الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب.
- – الدين الخالص، للدهلوي.
- – الرسالة للشافعي.
- – السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام.
- – السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب.
- – السنة النبوية وحجيتها والرد علىٰ القرآنيين منكري السنة، محمود مزروعة.
- – السنة والإصلاح.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.
- – الصواعق المرسلة، لابن القيم.
- – الضعفاء والمتروكين من المحدثين، لابن حبان.
- – الفتاوىٰ لابن تيمية.
- – الفهرست، لابن النديم.
- – الكتاب والقرآن، لمحمد شحرور.
- – الكفاية، للخطيب البغدادي.
- – الكليات، لأبي البقاء الكفوي.
- – الكوميديا الإلهية، لدانتي.

- المدخل إلىٰ السنة وعلومها.
- - المعجم الكبير للطبراني.
- - المعجم الوسيط للطبراني.
- - المشتبه في أسماء الرجال، للذهبي.
- - المقاصد الحسنة، للسخاوي.
- - المستشرقون، نجيب العقيقي.
- - المسودة، لابن تيمية.
- الموافقات، للشاطبي.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير.
- - اليواقيت والدرر شرح نخبة ابن حجر، للمناوي.

الفهرس الموضوعي

تمهيد ٧

مقدمة البحث ٩

الفصل الأول: التعريف بالسنة، ومكانتها في التشريع الإسلامى ١٥

المبحث الأول: التعريف بالسنة لغة واصطلاحًا وتعريف السنة عند الأصوليين وعند الفقهاء..... ١٧

المبحث الثاني: أهمية السنة كمصدر ثاني للتشريع، وأهميتها للأمة، وكيف قامت الأمة من أول عهدها بصيانتها وحفظها والذب عنها، وأقسامها..... ٢٩

المبحث الثالث: تعريف الاستشراق، ودوافعه، وأهدافه ٩٣

المبحث الرابع: المنهج الاستشراقي، وفضح عواره ١٠١

الفصل الثاني نماذج من الشبهات التي أثارها المستشرقون، والذين تأثروا بهم والرد عليها ١٢٧

المبحث الأول: نماذج من الشبهات التي أثارها المستشرقون، والرد عليها ١٢٩

ثانيا: نماذج لشبهات من تعرض للسنة في العصر الحديث (المستشرقون) ١٣٥

الشبهة الأولىٰ: الطعن في تعدد زوجاته ﷺ يجاب عنه بما يلي: ١٣٧

الشبهة الثانية: الطعن في زواجه ﷺ بعائشة يجاب عنه بما يلي..... ١٤٠

الشبهة الثالثة: قولهم: بأن امرأةً ماتت فاضطجع الرسول ﷺ معها ١٤٢

الشبهة الرابعة: وأما حديث طوافه ﷺ علىٰ نسائه بغُسْل واحد، فهو تحميل للنص ما لا يحتمل من المعاني..... ١٤٥

الشبهة الخامسة: الحديث عن قصة زواجه ﷺ من زينب بنت جحش رضي الله عنها ١٤٨

الشبهة السادسة: دعوىٰ أنَّ في مص النبي ﷺ لسان الحسن رضي الله عنه مطعن فيه عليه السلام.. ١٥١

الشبهة السابعة: ما جاء في قصة النبي ﷺ مع زاهر بن حرام رضي الله عنه فإن فيها من دلائل كريم شمائله عليه السلام ما يدهش الألباب:..... ١٥٣

الشبهة الثامنة: حادثة اقتتال الصحابة علىٰ نخامته ﷺ..... ١٥٥

الشبهة التاسعة: القول بأن النبي ﷺ شرع لأتباعه ما تأنف الطباع السليم منه، ومن ذلك: شرب بول الإبل. ١٥٨

الشبهة العاشرة: القول بأنه ﷺ شرع ما يخالف الفطر المستقيمة ١٦١

الشبهة الحادية عشرة: إنَّ الاسم الذي تعرف البشرية كلها به النبي ﷺ، ليس هو الاسم الذي كان يحمله، فقد كان اسمه (قُثَم)، ومعناه الفاسد، ولهذا غيره إلىٰ محمد. ١٦٣

المبحث الثاني: نماذج من الذين تأثروا بهؤلاء المستشرقين في إثارة الشبهات ... ١٧٠

أزمة العبادات عند القرآنيين: ١٨٩

شبهات القرآنيين، والرد عليها ١٩٠

الشبهة الأولىٰ: قولهم؛ إن القرآن الكريم كاف في بيان قضايا الدين وأحكام الشريعة. ١٩١

الشبهة الثانية: أن السنة النبوية ليست وحيًا من قبل الله سبحانه – علىٰ رسوله ﷺ، ولكنه اجتهاد، وتصرف من النبي ﷺ بمقتضىٰ بشريته: ١٩٧
الشبهة الثالثة: إنَّ السُّنة لم تكن شرعًا، عند النبي ﷺ..... ٢٠٤
الشبهة الرابعة: ٢١٣
الشبهة الخامسة: الاحتكام إلىٰ السنة والالتزام بها مؤدٍ إلىٰ الشرك والكفر ٢١٧
الشبهة السادسة: أن سنة رسول الله ﷺ، من أقوال وأفعال، ليس لها صفة العموم الزماني والمكاني ٢٢٠
الشبهة السابعة :أن الله تعالىٰ قد تكفل فقط بحفظ كتابه القرآن..... ٢٢٣
الخاتمة ٢٧٣
نتائج البحث ٢٧٥
فهرس المصادر ٢٧٧
الفهرس الموضوعي ٢٨٥

والحمد لله رب العالمين

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين